

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر * بسكرة *

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



عنوان المذكرة:

نماذج صنع السياسة العامة دراسة مقارنة تركيا وإسرائيل

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة عامة و إدارة محلية

تحت إشراف الأستاذ:

اسعيد مصطفى

إعداد الطالب:

جلادة المسعود

السنة الدراسية: 2016/2015

سورة التوبة

شكر وتقدير

الشكر لله والحمد له على نعمته هذه
كما أتقدم بشكري العميق إلى الأستاذ: سعيد

مصطفى

لما بذله من جهد كبير لإشرافه على مذكرتي هذه
وأتوجه بالشكر أيضا إلى كل من علمني وساعدني

علميا ومعنويا

وما ديا

وقدم لي النصح والإرشاد وتوجه لله

بالدعاء ليوفقي في عملي هذا

الاهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك
انه لا يسعنا في هذه اللحظات الذي لعنا لا نملك أغلى
منهما بعد الله

أن نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى من عظمهما القران الكريم لقوله تعالى:

وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

والى كل الأسرة من قريب وبعيد

وكل الأربة والأصدقاء

الخطوة

-الفصل الاول : التأسيس النظري والمفاهيمي لسياسة العامة

المبحث الاول :السياسة العامة مقارنة مفاهيمية

1- مفهوم السياسة العامة

2- نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة

3- بلورة وصياغة السياسة العامة

4- مراحل صنع السياسة العامة

المبحث الثاني : اليات ونماذج صنع السياسة العامة

1- مستويات صنع السياسة العامة

2- الخطوات المنهجية لتحليل السياسة العامة

3- نماذج صنع ودراسة السياسة العامة

4- فواعل صنع السياسة العامة ودورها في العملية السياسية

- خلاصة الفصل

الفصل الثاني : السياسة العامة في كل من تركيا وإسرائيل (دراسة مقارنة)

المبحث الاول :السياسة العامة في تركيا

1- التعريف بالدولة التركية

2- مؤسسات صنع القرار داخل النظام السياسي التركي (التنفيذية – التشريعية –

العسكرية)

3- السياسة العامة في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

المبحث الثاني : السياسة العامة في إسرائيل

1- إسرائيل الجغرافيا والسكان

2- مكونات النظام السياسي الاسرائيلي

3- دور السلطات في النظام السياسي الاسرائيلي

المبحث الثالث : أوجه الاختلاف والتشابه في السياسة العامة التركية والاسرائيلية

1- الجذور التاريخية للعلاقات التركية الاسرائيلية

2- محددات العلاقة التركية الاسرائيلية

3- المؤسسة العسكرية ودورها في صنع السياسة العامة في كل من تركيا وإسرائيل

4- العلاقات التركية الاسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية

5- السيناريوهات المتوقعة للعلاقات التركية الاسرائيلية

- خلاصة الفصل

ان دراسة السياسات العامة هي أحد الاتجاهات الحديثة نسبيا في دراسات النظم السياسية والسياسية المقارنة، تكشف عن النظام السياسي وهو في حالة حركة وتركز على مخرجاته. وأهمية تحليل السياسات العامة من الناحية الاكاديمية حيث انها تساعد على فهم ديناميات النظام السياسي والقوى المؤثرة فيه وتمكن من دراسة قدرات النظم السياسية وتأثيرها على اشباع حاجات الفئات المستهدفة. ومن الناحية العملية، فان هذه الدراسات تحقق امكانية الاقتراب من المشاكل اليومية للمواطن وتزويد من الارتباط بالمجتمع ومشاكله. وتأثرت السياسة العامة في مراحل تطورها بمختلف القفزات النوعية التي حققها علم السياسة، خاصة مع ذلك الجديد الذي أتت به الثورة السلوكية في حقل العلوم الإنسانية، وكذلك الفكرة التي يراد التأسيس لها حول الدور الجديد للدولة وهو الذي باتت تمليه ظروف المرحلة الراهنة، فبعد أن كان تدخل الدولة يقتصر على مجالات تحقيق الأمن و الدفاع عن السيادة الوطنية، أصبح يتجاوزها إلى مسائل أوسع تدخل في نطاقها قضايا مثل البيئة ، الأسرة ...، وهو ما جعل برنامج الحكومة المتضمن السياسة العامة للدولة يتسع ليشمل مجالات كانت بعيدة كل البعد عن اهتمام الرجل السياسي ولقد أدركت الحكومات على تباين أنظمتها السياسية واتجاهاتها الفكرية أنها بحاجة إلى دعم ومساندة شعوبها لما تتخذه من قرارات ، وما تقوم به من أعمال متنوعة في جميع الظروف والأوقات . وحتى يتحقق لها ذلك، فأنها أخذت تسعى جاهدة إلى حل مشاكلهم والاستجابة لمطالبهم المتنوعة من خلال مجموعة من الخطط والبرامج (يطلق عليها السياسات العامة) الهادفة إلى تحقيق جملة من المنافع وتخفيف المعاناة عن الغالبية منهم. حيث إن دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة تتحدد من خلال معرفة ادوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة..

والسياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف، بشكل مباشر وغير مباشر، بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات في صنع السياسات العامة، فاستقلالية السلطة التشريعية، كمؤسسه رسميه، في ممارسة دور الرسم، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية، في سبيل نجاح السياسات العامة، وهذا الأمر ينطبق أيضا على دور المؤسسات غير الرسمية ومدى استقلاليتها وتأثيرها في مؤسسات النظام السياسي الرسمية وفق صيغ متفق عليها، حيث أن قدرة تلك المؤسسات في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التنفيذية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع

ولعل من ابرز الانظمة السياسية المثيرة للجدال في مجال صنع سياستها العامة تركيا وإسرائيل حيث تظهر جليا في كلا النظامين معضلة تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية لدولة غير انها تتميز بديمقراطية كبيرة

تتميز السياسة العامة التي يقررها وينفذها النظام السياسي بالتنوع والشمول والتغلغل الذي يمس كافة جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والثقافية في المجتمع، وصنع السياسات العامة للدولة هي عملية سياسية في المقام الأول، وتتميز بالصعوبة والتعقيد وتختلف طبيعتها وإجراءاتها من دولة الى أخرى تبعاً للنظام السياسي، ودور القوى والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في كل منها. وقد نعتبر ان ابرز الأمثلة عن هذا التنوع الحاصل في مجال صنع السياسة العامة هو النظامين التركي والاسرائيلي اللذين يتميزان بديمقراطية ظاهرة غير انها مربوطة بسيطرة المؤسسة العسكرية وتعطينا دراسة هدين النظامين مفاهيم اوسع حول السياسة

العامة واهم المؤسسات المساهمة في تحريك العجلة السياسية داخل تركيا وإسرائيل واهم نقاط التشابه والاختلاف بينها .

اولا :أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة كيفية صنع السياسة العامة من خلال إظهار المؤسسات السياسية و معرفة ما إذا ما كانت تمارس عملها بشكل ديمقراطي أم هي مؤسسات تمارس ادوار شكلية وفتح مجال البحث الأكاديمي الجاد لدراسة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية و المؤسسة السياسية و التي من خلالها يمكن التعرف على كيفية صنع السياسة في إسرائيل و تركيا.

ثانيا:أهداف الدراسة

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في معرفة السياسة العامة داخل الانظمة السياسية كمدخل جديد في تسيير وتنظيم النظم السياسية وينبثق من هذا الهدف الأساسي مجموعة أهداف فرعية تتمثل في:

-إلقاء الضوء على عملية صنع السياسة العامة مفهوم مراحل، نماذج وكذا القرار

السياسي .

-التعرف على طبيعة و شكل الديمقراطية في كل من تركيا و إسرائيل بشكل

عام و ممارستها بشكل حقيقي في مؤسسات صناعة القرار السياسي.

-التعرف على من له دور في صنع القرار السياسي في إسرائيل و تركيا .

- إيضاح الأدوار المتعددة للمؤسسة العسكرية في زيادة مكانتها في النظام

السياسي الإسرائيلي والتركي

ثالثا :أسباب اختيار الدراسة:

هناك جملة من الأسباب التي كانت أساس في اختيار هذا الموضوع وتنقسم بين

أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

يعتبر المصدر الرئيسي في اختياري لهذا الموضوع محاولة فهم السياسة العامة والفواعل المؤثرة فيها. باعتباري عنصر من الفواعل غير الرسمية المتمثل في الرأي العام يؤثر ويتأثر بالسياسة العامة

الأسباب الموضوعية:

الدور الكبير الذي أصبحت تحضى به السياسة العامة في قيادة وتفعيل وتقويم النظم السياسية والوصول الى الديمقراطية وتسلط الضوء على انظمة مصنفة تحت خانة الأنظمة الديمقراطية ضاهريا غير ان مؤسساتها العسكرية تلعب دور مهم في تحريك العجلة السياسية داخلها

رابعا : الدراسات السابقة:

إن بناء هذه الدراسة جاء بعد الاطلاع على دراسات سابقة أولت اهتماما كبيرا لموضوع السياسة العامة والفواعل المؤثرة فيها لأنه لا يمكن لأي معرفة علمية أن تتواصل وتتطور دون قطيعة أو تواصل في الفكر، ومن بين هذه الأفكار والدراسات نذكر :

1- جيمس أندرسون في كتابه **صنع السياسات العامة**، المترجم من طرف الأستاذ عامر الكبيسي ،وبين فيه أن السياسة العامة لم تعد مجرد خطط إرشادية آنية، وإنما حوصلة لمجموعة من القوى الفاعلة في النظام السياسي سواء كانت رسمية أو غير رسمية ،وذلك عبر جميع مراحل السياسة العامة.

2- فهمي خليفة الفهداوي في كتابه **السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل** ،والذي قدم فيه الإطار المفاهيمي ونظريات وأنماط السياسة العامة ،وتركيزاتها البنوية. والاهم في هذا المؤلف هو تشخيص ابرز القوى الفاعلة في صنع السياسة العامة ،الرسمية منها وغير الرسمية ،وإبراز دور القوى الفاعلة غير الرسمية في صنع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة.

3- ابتسام قرقاح ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بعنوان **دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر** والتي أبرزت فيها مفهوم

السياسة العامة ومراحل صنعها وتقويمها من خلال تطرقها لأهم الفواعل غير الرسمية المرتبطة بصنع السياسة العامة في الجزائر، والممثلة في تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإبراز التحديات التي تواجهها وسبل تفعيلها.

4-رضا هلال ، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك الى اربكان** والذي ابرز فيه النظام السياسي السائد في الجمهورية التركية والاصول التاريخية لهذه الجمهورية ودور المؤسسة العسكرية في تسير النظام السياسي داخل الدولة .

5-دراسة نصر الدين ديب سعيد خلف في مذكرته دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي ، للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الأزهر ، 2012 م ، وتهتم هذه الدراسة بشأن العلاقة بين المستويين السياسي و العسكري في إدارة شؤون الدولة و هي كظاهرة اجتماعية مركبة لها جذور تاريخية وثقافية في التراث اليهودي أدت إلى عسكرة المجتمع الإسرائيلي

خامسا : اشكالية الدراسة

ومن خلال تطرقنا للدراسات السابقة المرتبطة بالسياسة العامة و الفواعل السياسية المؤثرة فيها يمكن

طرح الإشكالية التالية: ما هي مقومات صنع السياسة العامة في تركيا وإسرائيل ؟

وينبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي كالأتي:

- 1- ما هي السياسة العامة وما هي الاسباب الداعمة الى تعاظم الاهتمام بها ؟
- 2- ماهي اهم الفواعل السياسية المساهمة في صنع السياسة العامة ؟
- 3- هل أن صناعة السياسة العامة بتباع طرق علمية وعملية يؤدي الى تحقيق فاعلية في الاداء ونتائج في مستوى تطلعات المواطنين ؟
- 4- كيف استطاعت السياسة العامة ان تسنفيد من فكرة توسيع دور الدولة؟
- 5- كيف تؤثر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية و التركية في صنع السياسة العامة ؟
- 6- هل تختلف عمليات صنع السياسة العامة باختلاف المكان والنظام السياسي؟

سادسا :فرضيات الدراسة

من خلال هذه التساؤلات الفرعية نقوم بوضع فرضيات البحث التالية:

1- تزداد فحوى السياسة العامة وفعاليتها وبنائها على أسس علمية وعملية سليمة كلما إتسع سقف الحريات للفاعلين فيها وإِ اعتماد الرشد والعقلانية في اتخاذ القرارات اللتي تصب في صالح المواطن .

2- ترتبط نجاعة عملية صنع السياسة العامة باتساع الممارسة الديمقراطية.

3- يأتي دور المؤسسة العسكرية في عملية السياسة العامة من خلال أدائها لمختلف أدوار المؤسسات السياسية الأخرى والتدخل فيها .

4- كلما اختلف النظام السياسي والدولة تختلف السياسة العامة من حيث العمليات والممارسات والفواعل المساهمة فيها

سابعا :مناهج ومقتربات الدراسة:

المنهج التحليلي التاريخي:تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور السياسة العامة ،ومختلف الأحداث والتطورات التي مرت بها ،و توضيح دور الفواعل السياسية الأخرى في صنع وتقويم السياسة العامة.

2-منهج دراسة المقارنة: وذلك لتسليط الضوء على السياسة العامة في كل من تركيا واسوائيل وابرار اهم نقاط التشابه والاختلاف في كلا النظامين السياسين .

أما المقتربات اللتي تم الاستعانة بها تتمثل في:

1-مقترب الجماعة: تم الاعتماد عليه لان السياسة العامة هي نتيجة لتفاعل المؤسسات الرسمية و غير الرسمية.

2-المقترب المؤسساتي : تم الاعتماد عليه لأنه يهتم بالفواعل غير الرسمية باعتبارها مؤسسات و يوضح العلاقة بينها و بين الهيئات الرسمية ويوضح مدى تأثير المؤسسة العسكرية في هذه العملية .

3-مقترب النخبة: يعتبر هذا المدخل أن عملية صنع السياسة العامة ،عبارة عن نتاج الأقلية المهنية في المجتمع ،لذا فان استخدام هذا المقترب يوضح ماذا إذا كانت هناك أقلية تركيا وإسرائيل تسيطر على عملية صنع و تقويم السياسة العامة وتهميش الفواعل الأخرى .

4-مقترب تحليل المؤسسات السياسية: لتحليل وظائف هذه المؤسسة بما يجب أن تكون عليه وكما يجب ان تسعى إلى تحقيقه من أهداف و تحليل النسق السياسي للمؤسسة

العسكرية انطلاقاً من أنشطتها وأدوارها كقوة مؤثرة وفاعلة ومتأثرة ببيئتها تعطيها الميزة
والمكانة و الدور الفعال في صناعة القرار السياسي داخل الدولة .

تاسعا : صعوبات الدراسة:

كما كل الصعوبات التي تتعرض إليها الأبحاث السابقة فإننا كذلك واجهتنا
صعوبات يمكن إدراجها في:

-بداية ضيق الوقت و خاصة عند بلوغ فصل النهاية حيث في الآونة الأخيرة
تسارعت وتيرة عقارب الساعة مما توجب علينا المضي قدما نحو السرعة لا التسرع في
إتمام المذكرة.

-بالرغم من تعدد الكتب المتمحورة حول الموضوع إلا انه هناك القليل منها الذي
يمس و يخدم موضوعنا.

-ضعف قدرتنا على الوصول إلى المعلومات كاملة باللغات الأجنبية من المصادر
الأجنبية.

- السرية الكبيرة التي يحضى بها الموضوع خاصة في إطار دراسة النظامين
التركي والإسرائيلي ، حيث يعتبران من بين أكثر الانظمة سرية في الجانب السياسي
عامة والعسكري خاصة .مما زاد من صعوبة العمل على هذا الموضوع وعدم وجود
بيانات رسمية تساعد في عملية المقارنة .

المبحث الأول: السياسة العامة مقارنة مفاهيمية

تمهيد:

تشكل السياسة العامة أحد المفاهيم المستحدثة في دراسات الإدارة العامة والتي أصبحت اليوم أحد أخصب المواضيع وأعقدها، حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولاً واسعاً من لدن الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة، فكم هم كثيرون الذين أسهم وتركوا بصماتهم في دراستها وتحليلها وتحديد مجالاتها، وتصميمها أيضاً. إذا فهي فكرة مائعة ومضمون لزج يستجلب الكثير من المعاني كالحكومة، الإدارة العامة والمصالح الوطنية..... الخ، فالسياسة العامة بهذا المعنى وصفها البعض بأنها: " ذلك الممر الحلزوني المؤطر والامؤطر أحيانا الذي يجد المارون منه أنفسهم مجبرين على المرور منه، صناعا ومستفيدين ومنفذين."

فلا مناص إذا من أن تكون الخيارات المجتمعية أو السياسات الوطنية منصهرة خلف أبجديات السياسة العامة، وعليه فإنها تتجاوز أن تكون مجرد خطة إرشادية، أو دليلاً مرورياً آنياً، وذلك إذا تم تحريرها من المحددات الوظيفية باتجاه الرحابة المفاهيمية والفلسفية والأفكار والقيم في جميع توجهاتها ونفاعلاتها ومستوياتها بالشكل الذي تعبر فيه السياسة العامة عن المقومات ذات العلاقة بالإنسان والمجتمع والتنظيم والحكومة... الخ.

إن الطبيعة المائعة جعلت منها حقلا دراسيا علميا يتناول السياسة العامة بكل جوانبها من مفاهيم ومراحل، وتحليل وتوضيح أسبابها وأثارها ومحتوياتها، ومدى تأثير العوامل البيئية عليها أيضا، وكذا تحليل تأثير المؤسسات المتنوعة والعمليات السياسية والسلوك السياسي في صنعها وتحليلها، فلا بد أن تضع السياسة العامة.

معالم الطريق التي تسلكه المنظمات والهيئات الحكومية ككل لمواجهة التحديات البيئية الداخلية والخارجية، فهي التي تستطيع التوفيق بين العناصر المختلفة، وتوجد التوازن بين الأداء الوظيفي والأهداف المتوخاة، وهي التي تتولى أيضا إستراتيجيات التنسيق والتكامل والتكيف.

وفي هذا الصدد طور علماء السياسة عدة نماذج ومداخل لدراسة السياسة العامة لأغراض تحليلها وتقديم المرتكز الأساسي الذي تقوم عليها. وبناء على هذه الخلفيات الفلسفية، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ما تحمله السياسة العامة من معنى على صعيد المفهوم النشأة ومراحل صنعها

أولاً: مفهوم السياسة العامة:

إن دراسة المفاهيم المتعلقة بالسياسة العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي للإجابة على السؤال الكبير الذي طرحه "هارولد لاسويل" منذ 50 عاما من يحصل علي ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟، أو هي التوزيع أو التخصيص السلطوي للقيم على

حد تعبير "دافيد إستون (1) . وهي أيضا دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته بتعبير أدق "لرفاعة الطهطاوي" من دراسة لقضاء مصالح العباد و إدارة شؤونهم، أي باختصار دراسة للأداء الحكومي بمضمونه الإداري والسياسي⁽²⁾ هذه هي المناظير أو المحاور التي يمكن من خلالها حصر أبعاد هذا المفهوم، لكن نجد أنه من الضروري قبل التعرف على مفهوم السياسة العامة لا بد من التعرف على بعض المفاهيم التي تدخل في تركيب ومحصلة هذا المفهوم اللزج والمائع ، وعند تشريح السياسة العامة فأول مفهوم يمكن أن يستدعي الاهتمام هو مصطلح السياسة.

تعريف السياسة:

هناك تعاريف متعددة ومتباينة لكلمة " سياسة " تتفاوت من حيث البساطة والتعقيد، والواضح أن اختلاف هذه التعريفات مرده إلى اختلاف زوايا النظر إلى المصطلح والمنطلقات الفكرية لعلماء السياسة و المفكرين والباحثين أيضا، وكذا المداخل المستخدمة لدراسة هذا المفهوم فقد عرفت السياسة بأنها:"برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات، وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغير ، وقد أكد البعض على عنصر الإكراه ، فوضعت السياسة بأنها الإكراه المخطط عمدا، أو أقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع أشياء ممارسة الإكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات ،وأشار البعض إلى أنها مخرج

1-كمال المنوفي،السياسة العامة واداءالنظام السياسي،القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،1988،ص15

2-سلوى شعراوي جمعة، تحليل السياسة العامة في القرن الواحد والعشرين، في :علي الدين هلال و(اخرين...)،

تحليل السياسة العامة في الوطن العربي،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الادارة العامة،2004،ص23

لأي صانع قرار وأشار البعض إلى تعلقها بالمدى الطويل والبعض إلى جوانب التوجه نحو الهدف"⁽¹⁾،

وهناك من عرف السياسة أو من زاوية محددة كعملية تحكم صنع القرار في تعريف يضيفها بأنها:"مرشد للتفكير في اتخاذ القرار، فهي تحكم وتصف إجراء عملية اتخاذ القرارات في ضوء أو من خلال إطار محدد د، وهذا الإطار هو مجموعة من القواعد التي تحكم وتوجه عملية اتخاذ القرارات"⁽²⁾

أي يمكن النظر إلى السياسة في معناها الأساسي على أنها عملية اختيار فردي أو جماعي والتي تشرح وتبرر وترشد أو تحدد تصرفا معيناً سواء كان قائماً فعلاً أو يحتمل الوقوع ، وعادة السياسة تحدد الإطار الذي يمكن للقرارات أن تتخذ فيه ، وفي بعض الأحيان يمكن أن تكون محصلة لعدد من القرارات أو النتائج المترجمة للتصرفات والاختيارات.ومن بين التعاريف الواردة كذلك إن:"اصطلاح السياسة بصفة عامة يطلق على تلك القرارات الجوهرية التي تتم في منشأة معينة وتتصف بأكبر قدر من التشعب وتعطي أطول مدى زمني وتتطلب أكبر قدر من المعلومات والتفكير الإبداعي و التأملية وحتى لا نكون منحازين إلى أي مدرسة . أو إسهام فكري، رغم اعترافنا بمدى الاهتمام الكبير والمتزايد التي تحظى به دراسات السياسة في المدارس الغربية وذلك بوضع الأسس الفلسفية والإطار المفاهيمي للسياسة كعلم قائم بذاته وكل

1-محمد محمود ربيع ،عبد الغنيم و(آخرون...)،موسوعة العلوم السياسية،ج الكويت،1993،ص 451

2- أحمد رشيد، نظرية الإدارة العامة، القاهرة: دار المعارف، 1987، ص 13

ما يشملها من مفاهيم لكن تبقى المدرسة العربية الإسلامية ذات إسهامات فذة في هذا الحقل ، حيث نجد لمصطلح السياسة أصولاً وإرهاصات في التراث العربي الأصيل و إلا كيف نفسر ما ورد على لسان العرب "القيام بالأمر بما يصلحه." وقد فهم العرب السياسة بمعاني كثيرة ، فالحكم هو مناط السياسة عند الفقهاء الذين شغلهم موضوع الأمة والإمامة والتي قصد بها تدبير شؤون الراعي والرعية بما يتفق وأحكام الشرع أي السياسة بالمنظور الإسلامي مناطقها السلوك الذي ينشد خير الأمة، كما ربط المفهوم كذلك بعدة مصطلحات كالتدبير عند (حامد ربيع) والقيام بشؤون الناس والإصلاح ، والرياسة ، والعمران كما ورد في أدبيات ابن خلدون الذي تعد نظريته للسياسة من باب النشاط والممارسة(1).

فالسياسة بإيجاز هي صياغة الأهداف، وفي مفهومها العام هي اتجاه يوضح أسلوب التفكير عند اتخاذ القرارات الصالحة لمشروع ، كما أنها الموجه والمرشد للأفعال والقرارات لأنها تضع الأساس الذي يربط تلك الأفعال بالأهداف، وهناك ارتباط وثيق وثمة علاقة جوهرية بين المبادئ والسياسات والقواعد في مجال التطبيق العملي . ومن جملة التعاريف المقدمة من أهل الاختصاص يتضح لنا جليا أن السياسة تتفاوت وتختلف من حيث تعاريفها حسب المناظر والزوايا المراد تحديدها، فهناك من ينظر لها من زاوية السلوك المرتبط بالأشخاص ومؤسسات وعمليات الحكم ، أما آخرون فيصفونها على أنها جوهر العمليات المتعلقة بالتعامل مع المشكلات وصولاً إلى

1-محمد محمود ربيع، عبد الله الغنيم (واخرون....) ،المرجع السابق،ص 102

الأهداف، كما تشير التعريفات أيضا إلى أن السياسة هي تفاعلات إنسانية محملة بالتهديد أو بالقوة التي يراها البعض أنها لب السياسة، على اعتبار أن السياسة هي جماعة أفراد وأقلية يمارسون السلطة و الإكراه المنظم على أغلبية من المؤسسين الذين يسلمون بذلك من تلقاء أنفسهم وتحت سلطة الأمر. فبعد أن تطرقنا ولو بصورة مختصرة إلى مفهوم السياسة، والفرق بين مفهوم السياسة والسياسات، سوف نقف عند مفهوم السياسة العامة كأحد المفاهيم المستحدثة في علم السياسة والإدارة العامة، وعلى خلفية المفهومين السابقين "السياسة والسياسات" أسهم العديد من علماء السياسة في وصف وتحديد مصطلح السياسة العامة حسب منطلقاتهم الفكرية والمداخل المنتهجة في دراسة هذا المفهوم، ومن خلال الاطلاع و إمعان النظر في أهم التعاريف الواردة يمكن أن نقسم هذه الإسهامات إلى الزوايا التالية:

1/ السياسة العامة من منظور ممارسة القوة:

إن السياسة في نظر هذا الاتجاه تعني القوة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات بشكل تميزه عن غيره، نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية⁽¹⁾.

1- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة، ط. 1، 2001،

وحاول فريق من علماء السياسة توضيح معنى القوة من خلال التحكم والاحتكار لوسائلها، فعرفها "أوستن ريني" بأنها "علاقة التبعية والطاعة من جانب والسلطة والسيطرة" (1)

أما "ماكس فيبر" **M.Weeber** "فعرها من زاوية التأثير على الآخرين بأنها: احتمال قيام شخص ما في علاقة اجتماعية بتنفيذ رغباته رغم مقاومة الآخرين بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه هذا الاحتمال)، وانطلاقاً من مفهوم القوة، عرف "هارولد لازويل" **H.Laswell** "السياسة العامة بأنها: من يحوز على ماذا؟ متى؟ وكيف؟ من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد، المكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية، وتقاسم الوظائف والمكانة الاجتماعية، بفعل ممارسة القوة أو النفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوزين على مصادر القوة" (2). ومن بين التعريفات التي سارت على مدى هذا التعريف ما قدمه **DEHL** "« حيث يقول: القدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل لم يكن يقوم به بغير ذلك"

وهناك تعريف للقوة من زاوية القدرة على التأثير في صنع القرار في

المجتمع، حيث اتجه كل من "هارولد لاسويل" **H.LASWEL** و "ابراهيم كابلان" **A-**

KAPLAN اتجاهاً آخر في تعريف القوة فهي تعني: "المشاركة في صنع القرارات ا

لمهمة في المجتمع والقرار بصفة عامة هو الاختيار الواعي بين البدائل بعد دراسة

1- محمد نصر مهنا، علم السياسة، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1994، ص 120-121

2-Lawrance J.R.Herson, **politique publique ausc.ETATS-UNIS** ; théorie et pratique, l'obio, département, de sciences politique, 2000, p. 6

الموقف من أجل تحقيق هدف معين ، هذا التعريف يؤكد على أنه من الصعب تحديد المراكز الفعالة أو مواطن القوة في إتخاذ القرار" كما عرفها كل من بنيامين كروسبي " B.Crosby" و مارك ليندنبرك M.Lindenberg" من منطلق برغماتي- عملي يخضع لعمليات الأخذ والجدب والمساومات على انها "عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة، للمبادلة والمساومة وللتعبير عن يحوز على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ كما تعبر عن ماذا أريد؟ ومن يملكه؟ وكيف يمكن الحصول عليه؟(1).

يعكس هذا المنظور إمكانية الصفوة (النخبة ELITE) في إمكانية حصولها على القيم (VALVES) الهامة عبر التأثير على قوة الآخرين في لمجتمع (Influence). ولذا، فالسياسة العامة يمكن أن تكون انعكاسا لأصحاب القوة والنفوذ، الذين يسيطرون على النظام السياسي ومختلف مؤسساته (2).

غير أن هذا المنظور لقي انتقادات لاذعة من لدن الكثير من المفكرين الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير كل العلاقات والتفاعلات والنشاطات التي تدور في فلك السياسة العامة ضمن إطار المجتمع فضلا عن تداخل مضامين السياسة العامة فهي تعبر عن الجزء الخفي فيها ، وإلا كيف نصف الإجراءات والنشاطات والمبادئ والقواعد، المعبر عنها وحتى المحددات المزمع تحقيقها، وأهدافها المنشودة،

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص ص 120-121

2- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 32 .

فلهذا النقد تأثير في بروز تيار آخر يعرف السياسة العامة من منطلق آخر يختلف تماما.

2/ مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام:

لقد وصف العديد من علماء السياسة النظام بشكل عام باعتباره مجموعة من الأجزاء تشكل فيما بينها نسقا من العلاقة المتبادلة في إطار تلك الوحدة الكلية، وعلى هذا الأساس يولي أصحاب هذا الاتجاه أمثال " دافيد استون " اهتماما بالسياسة العامة، أي من وجهة تحليل النظم كنتيجة ومحصلة في حياة المجتمع من منطلق تفاعلها الصحيح مع البيئة الشاملة التي تشكل فيها المؤسسات والمرتكزات والسلوكيات أصولا للظاهرة السياسية التي يتعامل معها النظام السياسي.

فيعرفها بأنها « توزيع القيم » (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية أمرية، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية⁽¹⁾ فهذا التعريف يعطينا صورة عن بيئة السياسة العامة أي علاقتها بالنظام السياسي وكل ما قد يحدث من تفاعلات وعلاقات وصراعات ومساومات كما ينظر للسياسة كنسق يتفاعل مع باقي الأنساق الأخرى أخذا وعطاء.

1 - كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، القاهرة: وكالة المطبوعات، 2006، ص

ويرى " جابريال ألموند «أن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن

تفاعل (المدخلات مطالب + دعم+ المخرجات" قرارات وسياسات") للتعبير عن أداء

النظام السياسي في قدراته الاستخراجية، والتنظيمية والتوزيعية، والرمزية والاستجابة

الدولية من خلال القرارات والسياسات المتخذة .»⁽¹⁾

إن هذا المنظور قدم نظرة كلية واسعة وشاملة ، لحركة البيئة وتفاعل نظمها

بالشكل الذي يسهم في إقامة وحدة تحليلية مترابطة تركز على قضايا وشؤون المصلحة

العامة ، كاستجابة للنظام السياسي ، وهذا يلزمنا للإشارة إلى الجانب الايكولوجي

ودوره في بناء السياسات العامة ، فها هي هذه العلاقة ؟ والى أي مدى يلعب النظام

السياسي دورا في توجيه السياسة العامة ؟ .إن فتح باب كهذا يتطلب دراسة متخصصة

للجانب البيئي في الإدارة العامة لكن سنحاول أن نعطي نظرة ولو بإيجاز عن الدور

الذي يلعبه النظام السياسي في تحديد معالم السياسات العامة ، أو الفضاء الذي تتحرك

فيه الحكومات ومجال تغطيتها. ولذا يرى أصحاب هذا المدخل الايكولوجي أو (البيئي)

أن نجاح أي تنظيم في أداء مهامه بنجاح في المجتمع ، لا يعني نجاحه بنفس القدر في

بيئة مغايرة لبيئة المجتمع الذي ينتمي إليه التنظيم، وعليه فالتنظيم لابد أن ينبثق من

البيئة التي ينتمي إليها بعواملها المختلفة.لقد كان الاهتمام بالأثر البيئي على الإدارة

قديمًا حيث تقول المصادر التاريخية أن "كونفوشيوس" وهو أحد فلاسفة الصين القدماء

1 - محمد زاهي بشير المغربي، مترجماء السياسة المقارنة: إطار نظري، ينگازي : منشورات جامعة

قاريونس، 1996، ص. 272.

أول من نبه إلى الأثر الأيكولوجي حيث قال:"أن على الحكام أن يفهموا الأحوال السائدة في بلد ما حتى يحكموه، وعليهم ان يراعوا العوامل الطبيعية والأحوال الاجتماعية عند حماية مسؤولياتهم"⁽¹⁾

فالسياسة العامة من منظور تحليل النظام تتأثر بعوامل عديدة قائمة في المجتمع فتحتاج المجتمعات لمزيد من الخدمات الصحية، والتربية والتعليم، والضمان الاجتماعي، الدخل والأمن والسلامة... الخ، فهذه متغيرات تأتي من البيئة الاجتماعية فينبغي للسياسة العامة أن تتوافق مع هذه الاحتياجات، فالبيئة الداخلية والخارجية تعملان على تشكيل القضايا والمشكلات السياسية في الدولة، وتضع تحديات في وجه السياسة العامة وتحديدها مثل البطالة والتضخم... الخ. وعليه لا تكون السياسة العامة ذات كفاءة وفعالة ما لم تراعي الظروف البيئية التي تحيطها، فالحاجة ماسة إلى أن تولد السياسة عامة في رحم بيئتها وتنتقل إلى النظام السياسي عبر قنواته، إضافة إلى دور البيئة في وضع القيود والمحددات على متخذي القرارات كما أن خصائص النظام السياسي من حجم ونوع المواد وغيرها من المتغيرات المتعلقة بعدد السكان وسخط العيش وأساليب الثقافة، تعد جميعها خصائص بيئية مهمة لدى متخذي السياسات فتعرف السياسة العامة من وجهة نظر النظام أبعد في الواقع لما عليه في نظرية القوة.

3/ السياسة العامة من منظور الحكومة:

1 - محمد سعيد عبد الفتاح، محمد فريد الصحن، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق، الإسكندرية:الدار

الجامعي، 2003، ص143

توصف الحكومة بأنها سلطة تمارس السيادة في الدولة لأجل حفظ النظام وتنظيم الأمور داخليا وخارجيا، فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشمل أجهزة ومؤسسات تقوم بوضع القواعد القانونية وتنفيذها، إلى جانب كونها تمثل مركز عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة، أي العلبة السوداء كما وصفها "استون" التي تحدد كيفية انسياب العلاقة بين التشريع والتنفيذ والقضاء. فيمكن حسب هذه المعطيات النظر إلى السياسة العامة من خلال:

كونها ممارسة تمثل عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل الأجهزة الحكومية في سبيل صيانة بنيتها التنظيمية، فمن هذا المنظور المركب المستوعب لطبيعة الحكومة من حيث ما تحمله من مواصفات وخصائص وردت عدة تعاريف تدل على السياسة العامة من حيث كونها عملية تنظيمية تقتضيها الطبيعة المؤسساتية للحكومة وعلاقتها مع البيئة الخارجية بكل محتوياتها.

فعرفها "توماس داي على أنها « تقدير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل، إذ هي: « توضيح لماهية أفكار الحكومة، وعملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم، وهي عملية تضبط السلوك وبيروقراطيات التنظيم وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب وغير ذلك »

أما "جيمس أندرسون فيعرفها بأنها « برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو

جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع»

ويرى "كارل فردريك" أنها «برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود ليست تلقائية بل عملية هادفة ومقصودة»⁽¹⁾. يعني هذا أن السياسات العامة ليست تلقائية بل عملية هادفة ومقصودة. ومن زاوية أخرى وبشكل شامل عرفها توماس دا ي (بأنها: "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها، فهي تعبير عن كل شيء تقوم به الحكومة، أو هي تقرير أو اختيار حكومي للفعل أو عدم الفعل "...)

أما عن الكتاب العرب فقد عرفوا السياسة العامة من هذا المنظور ونذكر منهم: خيرى عبد القوي فيعرفها "" بأنها « تلك العمليات والإجراءات السياسية وغير السياسية التي تتخذها الحكومة بقصد الوصول إلى اتفاق على تعريف المشكلة، والتعرف على بدائل حلها وأسس المفاضلة بينها، تمهيدا لاختيار البديل الذي يقترح إقراره في شكل سياسة عامة ملزمة تنطوي على حل مرضي للمشكلة»⁽²⁾

ويعرفها " أحمد سعيان " «هي تعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل، أو الامتناع عن العمل، وهي مجموعة مبنية ومتماسكة من القرارات والإنجازات يمكن

1- جيمس اندرسون ، صنع السياسات العامة ، ترجمة، عامر الكبيسي ، عمان : دار المسيرة، 1999 ، ص 15 .

2- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، عمان : دار مجدلاوي، 2004 ، ص .

غزوها لسلطة عامة محلية، وطنية أو فوق وطنية، فتضم بذلك أربع عناصر :الهدف، اختيار الأفعال التي تحققه، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ هذه السياسة»⁽¹⁾

وثمة تعريفات متعددة من هذه الزاوية ومعظمها يندرج في إطار ما قدمناه من حيث كون السياسة العامة مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال معين ، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها القوانين واللوائح والقرارات الإدارية . فالمنظور الحكومي للسياسة العامة يولي اهتماما بارزا في وقتنا الحاضر وذلك بفعل ما يشهده المحيط السياسي من تغيرات إقليمية ودولية لبلدان العالم والبلدان النامية خاصة، حيث تشكل السياسات العامة واحدة من أهم المعايير التي تقيم عليها الحكومات و التي تقيم وزنا لمستقبلها ومدى قدرتها على تحقيق الرضي العام لشعوبها من حيث كونها تحدد الخيارات والأهداف والبرامج.

من خلال ما تم عرضه لمجمل تعاريف السياسة العامة، التي احتوت عليها المنظورات الثلاثة، ولأجل تجاوز النقص والتصور حيث يصبح المنظور الواحد مكمل للآخر، ومجازة لهفواته وسلبياته. نورد تعريف " فهمي خليفة الفهداوي" عن للسياسة العامة بقوله « هي تلك (المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة) التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال استجابتها الحيوية (فكرا وفعلا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط مؤسسات الحكومة الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة

1-أحمد سعيان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية ، بيروت :مكتبة لبنان، 2004، ص21 .

الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها. عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة، في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة المستقبلية، والتحسب لكل ما ينعكس عنها، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية والمعنوية الأزمنة وتهيئتها، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها ورقابتها وتطويرها وتقويمها، لما يجسم أو يجسد تحقيقاً ملموساً للمصلحة العامة المشتركة، المطلوبة في المجتمع.»⁽¹⁾

غير أنه يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة العامة المتمثل في أنها برنامج عمل هادف أو سلسلة من القرارات تتخذها الحكومة أو هيئة معينة، تتعلق بمجال معين كالتعليم، الصحة،.. الخ لأجل معالجة القضايا والمشاكل المجتمعية الآنية والمستقبلية. كم يجب توضيح تعريف صنع السياسة العامة والإشارة إلى الاختلافات بينها وبين صنع القرار. فصنع السياسة العامة تتضمن إطاراً أو حلقات عمل موزعة عبر سقف زمني ويحتاج إلى قرارات روتينية وأخرى إبداعية وإجرائية. أما صنع القرار فيتضمن اختياراً يعد المفاضلة بين بدائل متنافسة بنظريات صنع القرارات تتناول الكيفية التي يتم بموجبها هذا الاختيار.⁽²⁾

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 38 .

2- عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص 23 24 .

وتختلف عملية صنع السياسة العامة عن عملية تحليل السياسة العامة، خاصة أن محلل السياسة العامة يزود من يصنع السياسة بالمعلومات والبدائل الضرورية، لذا فمن الضروري تعريف "عملية تحليل السياسة العامة.":

/مفهوم صنع السياسة العامة :

لقد تم التحول في الستينات والسبعينات من دراسة القرار إلى دراسة صنع القرار كتطبيق للعملية السياسية، وأصبح التركيز أيضا على المشكلات العامة القابلة للحل، والتركيز على التنفيذ و استخدام المعرفة والأساليب العلمية والفنية في عملية بناء السياسات وكذا الأساليب والمعارف اللازمة لصنع أفضل للسياسة العامة، وذلك من منظور كلي يعتمد على المعرفة والخبرات الشخصية لصناع السياسة والإبداع المنظم في اختيار البدائل، وكذلك الاهتمام بالمتغيرات البيئية وعمليات التغيير وظروف التبدل الاجتماعي، بالإضافة إلى الاعتراف بالعقلانية في مجال السياسات . وبناءا على هذه المعطيات أصبحت عملية صنع السياسة العامة عملية ديناميكية تمر بعدة مراحل ، وتتمخض عنها عدة تفاعلات ناجمة عن البيئة الداخلية. والخارجية، وفي هذا الإطار يمكن اعتبار صنع السياسة العامة عملية سياسية تتضمن صراعا بين أفراد وجماعات ، وأحيانا كفاحا ونضالا من أجل الخيارات حول قضايا سياسية ومشاكل عامة، وفي هذا السياق يعرف فهمي خليفة الفهداوي في كتابه "السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل "عملية صنع السياسة العامة بأنها " : تلك المنظومة الفاعلة المستقلة والمتغيرة والمتكيفة والتابعة، التي تتفاعل مع محيطها والمتغيرات ذات العلاقة من خلال

استجابتها الحيوية (فكرا و عملا) بالشكل الذي يعبر عن نشاط المؤسسات الحكومية الرسمية وسلطاتها المنعكسة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها بمختلف مجالاتها، عبر الأهداف والبرامج والسلوكيات المنتظمة في حل القضايا ومواجهة المشكلات القائمة والمستقبلية، وتحديد الوسائل والموارد البشرية والفنية اللازمة، كمنطلقات نظامية هامة لأغراض التنفيذ والممارسة التطبيقية، ومتابعتها وتطويرها ،وتقويمها ،كما يجسم أو يجسد تحقيق ملموس للمصلحة العامة المشتركة المطلوبة في المجتمع".⁽¹⁾

وبأكثر تفصيل في النشاط يعرفها "جيمس اندرسون" الذي عبر عن المصطلح من وجهة نظر الهدف على أن :السياسة العامة هي:"برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى الأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود...أو هي برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو قضية ما...".⁽²⁾

ب / مفهوم تحليل السياسة العامة:

لقد تعددت المدارس الفكرية التي تتناول بالدراسة موضوع تحليل وتقويم السياسات العامة وتختلف النظرة الطبيعية لدور الذي يلعبه محلل السياسات العامة ، فمنها من يرى أن الوظيفة الأساسية لمحلل السياسات العامة تتعدى عملية جمع وتنظيم الحقائق وتمتد إلى الدعوى لحلول بعينها بشأن سياسة ما، ومنها من يرى أن دوره

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص 35

2- جيمس اندرسون ، مرجع سابق، ص ص 14-15.

الرئيسي يتمثل في تنظيم الخطاب العام حول هذه السياسات بالإضافة إلى تقديم طرق أخرى بديلة من خلال التعريفين السابقين نستنتج أن تحليل السياسة العامة هي منهجية علمية، ترتبط بمناقشة المشكلات والقضايا العامة للمجتمع، تبدأ بتحليل المشكلات المجتمعية وتستخدم عدة أساليب كمية وإجرائية وفنية، خاضعة لتوجه الحكومة والنظام السياسي ولأساليب الإدارة العامة، وبالتالي هي منظومة متكاملة تتبع السياسة العامة في كل مراحلها، وهنا نفرق بين:

السياسة العامة كبرنامج عمل وبين تحليل السياسة العامة كمنهجية لتحليل

المشاكل واستكشاف البدائل لحل المشكلات المجتمعية (1)

ثانياً: نشأة وتطور مفهوم السياسة العامة:

كان الاهتمام بقضايا المجتمعات وكيفية تنظيمها، يمثل جل العناية المكثفة التي اهتم بها الفلاسفة والعلماء والمفكرين السياسيين، واستمر ذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر، حينما كانت معظم الجامعات الأوروبية تدرس السياسة والحكم كفرع من فروع الفلسفة. اقتصر على دراسة السياسة ذاتها ولم تهتم بالسياسة العامة، لأنها لا تزال ضمن الإطار الفلسفي، لكن بعدها بدأ يتبلور علم السياسة وأصبح فرعاً من فروع العلوم الاجتماعية عقب استقلاله عن الفلسفة الأخلاقية (2)

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، ط 5. الجزائر، دار الهومة، 2007، ص 135.

2- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، القاهرة: الدار الثقافية، 2000، ص 18.

لقد عرف مفهوم السياسة العامة العديد من التطورات، و يمكننا حصر أسباب

هذا التطور في مجموعة العوامل (العملية والعلمية التالية):

1/ عام 1908 قام الكاتب آرثر بنتلي "Arther f.bently" بإصدار مؤلفه

the process of government و الذي أكد فيه على أن الحكومة هي واقع

حركي، أي مجرد نشاط بعيد عن الواجهات القيمة .فالحكم هو نشاط فعلي يخضع

لقانون الفعل ورد الفعل، و ليس لعامل الأفكار والمؤسسات الدستورية وحدها.و الحياة

السياسية ليست مؤسسات الدولة فقط، بل نشاطات سياسية مرتبطة بالمصلحة .و

مؤسسات الدولة نشاط من هذه النشاطات ، أو جماعة من جماعات المصالح.و بذلك

كانت بداية التوجه السلوكي في الدراسات السياسية على يد بنتلي قبل الحرب العالمية

الأولى.

و قام الكاتب شارلز مريام " Charles meriam" في كتابه جوانب جديدة

في دراسة الواقع السياسي بإضفاء النظرة السيكلوجية في تحليل الواقع السياسي و

استخدام أدوات تحليل جديدة كالإحصاء،كما ركز على الحكم كعملية و دعا إلى

(ضرورة دراسة جماعات المصالح). (1)

2/الأزمة الاقتصادية العالمية في 1929 و التي أدت إلى ظهور الاقتصاد

الكيتري ومنه توسيع دور الحكومة ، و ما صاحبه من طلب وعرض متزايد

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 27 .

للمعلومات الضرورية لوضع السياسة العامة و تحليلها .فكما أن الحكومة قد تطورت و توسعت بشكل وتيد في بعض الأحيان و بقفزات سريعة في أحيان أخرى ، فإن الحاجة لتحليل السياسة قد تطورت بنفس الطريقة لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية أين توسع دور الحكومة .هذه الأزمة ساهمت في تحويل الاهتمام في العلوم الاجتماعية من الاهتمامات التقليدية للعلوم السياسية و الإدارة العامة إلى الاهتمام بعمليات صنع السياسة العامة و التي اعتبرت من طرف الأكاديميين السبب الرئيسي لتلك الأزمات و الانتكاسات لمعظم الدول⁽¹⁾.

3/زاد الاهتمام بموضوع السياسة العامة بعد الحرب العالمية الثانية، وتم

التركيز على مفهومها وكيفية بلورتها والتبصر في أهدافها ومضامينها وحتى أساليب تنفيذها ضمن إطار تحليلي⁽²⁾، هذا نتيجة تعاضد دور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد القومي، فأصبحت في بعض الأحيان هي السلطة المهيمنة والمنسقة لكافة الوظائف السياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي قاد بعض المفكرين إلى القول أن هذا العصر هو عصر تدخل الدولة⁽³⁾

1- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 1997، ص ص . 87-86

2-[http://books.google.fr/books?vid=ISBN0139361790&id=FTFIKCJBCFMC&q=Understanding + public + policy&d = Understanding + public + policy & pgis = 1](http://books.google.fr/books?vid=ISBN0139361790&id=FTFIKCJBCFMC&q=Understanding+public+policy&d=Understanding+public+policy+pgis=1), p. 2-3 page web consulted 05 march, 2016

3- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات: مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية دبي: مطابع البيان التجارية، ط1، 1994، ص.31

لجان الكونغرس، وقام محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات بعدها تطورت دراسات السياسة العامة فخلال الستينات شملت مختلف العلوم: السياسية الاجتماعية والاقتصادية، وحتى مجالات علمية أخرى، وأنشأ دارسوا السياسة العامة منظمة في الولايات المتحدة، وفتحوا مدارس في أمم أخرى، خاصة بعد ظهور العديد من المشاكل السياسية ووجود تعارض بين العهود السياسية ومطالب جديدة، كل هذا أدى إلى تحول الدول الغربية من نظم حكم تسلطية إلى نظم حكم ديمقراطية و دعا "مانويل"، **MANWEL** إلى نشر الديمقراطية المباشرة، وإتاحة فرص أكثر للمشاركة والاستجابة للاحتياجات والمطالب الشعبية.

أما في بداية السبعينات فقد زاد الاهتمام بمخرجات النظام السياسي، بسبب تفاقم المشكلات الاجتماعية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية بين السود والبيض، وتورطها في حرب الفيتنام، حيث ظهرت الحاجة داخل مؤسسات حكومتها إلى تحليل هذه المشكلات وفهمها ومحاولة صياغة سياسات لمعالجتها، لذلك سرعان ما احتلت دراسات تحليل السياسات أهمية كبرى داخل مركز المعلومات والاستخبارات ومراكز البحوث بدءا من مؤسسة (**Rand carporatio**) ، مرورا بمعهد " بروكيتز" **Brokit** ومختلف ومختلف لجان الكونغرس، وقام محللو السياسات في هذه المراكز بصياغة السياسات⁽¹⁾

1 - سلوى شعراوي جمعة وآخرون ، المرجع السابق ، ص 29.

تطور أدوات البحث العلمي في الدراسات السياسية كالاكتفاء على الجوانب الكمية، تفعيل الاستبيان والإحصاء... إضافة إلى تطور الدراسات المتعلقة بمفهوم المجال العام (تفاعل و نشاط منظومة المدخلات و المخرجات) و اتساع قضايا السياسة العامة، فبعض القضايا أصبحت مواضيع للسياسة العامة بعدما كان ينظر لها على أنها القضايا خاصة و واجبة الاحترام، أو أنها خاضعة للإرادة الإلهية لا يسمح بالتدخل في نطاقها ومن أمثلة ذلك: التربية، المرأة، الكوارث... إلى جانب ذلك نضيف عامل تزايد الفواعل المتدخلة في وضع وتنفيذ و تقييم السياسة العامة مما أدى إلى ظهور مفهوم الشبكة السياسية في ظل تحول مفهوم السيادة، التغييرات العالمية و التطورات التكنولوجية، تعاظم دور الشبكات المتعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية، و بفعل التطور الذي شهده مفهوم السياسة العامة بادر العديد من الكتاب و المفكرين إلى وضع العديد من التعاريف الخاصة بالسياسة العامة، دون أن يتمكنوا إلى غاية اليوم من وضع تعريف واحد و موحد لها⁽¹⁾.

ثالثاً/أنواع السياسة العامة:

سيتم التركيز على أنواع السياسات العامة في ضوء الأفعال التي تقوم بها الحكومة، ضمن المجتمع المعني، والوقوف عند نتائجها وآثارها، ذلك لكون هذه السياسات تترجم العلاقة العملية والتطبيقية بين المعنيين بالسياسة العامة المعمول بها،

1- أحمد مصطفى الحسين ، مرجع سابق ،ص31.

سواء عند صانعيها أو المتلقين لها من أفراد المجتمع⁽¹⁾، عود هذا التصنيف لجبريال ألموند ، تتمثل معايير التصنيف في الأفعال التي تقوم بها الحكومة و ما يترتب عن ذلك من آثار، حيث توصل إلى تحديد أربعة أنواع⁽²⁾ وهي:

1/السياسة العامة الاستخراجية:

تتجسد في قيام الحكومة باستخراج و تعبئة الموارد المادية و البشرية، انطلاقا من حسن توظيفها واستخدامها لبيئتها الداخلية والخارجية، وتتمثل هذه الموارد في: النقود، الأشخاص، السلع، الخدمات. كل الدول بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي ودرجة تعقدها و تشابكها تتبنى مثل هذه السياسات، و أبسط أشكال هذا النوع هو الخدمة العسكرية و الخدمات العامة الإلزامية الأخرى، كالاشتراك في هيئات المحلفين و الأشغال الشاقة المفروضة على المجرمين والسجناء السجناء.وهي تلك السياسات التي تتجسد في توجهات الحكومة نحو تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها، تكون عادة في شكل ضرائب أو رسوم⁽³⁾، تهدف إلى توفير إيرادات عامة يستلزمها الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل، و حماية المنتجات الوطنية ومعالجة العجز في

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 73 .

2- جبريال ألموند ، و آخرون، السياسة المقارنة:إطار نظري ، ترجمة:محمد زاهي بشير المغربي

بنغازي:منشورات جامعة قار يونس،1996،ص 272 .

3- حامد عبد المجيد دراز والمرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة .الإسكندرية :الدار الجامعية، 2004 ، ص ص 239- 240.

ميزان المدفوعات وتعتبر في ذات الوقت عنصراً في توجيه وسائل الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الحكومة في تنميته (1)

2/ السياسة العامة التوزيعية:

هي تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال، والسلع والخدمات وتوزيعها على الأفراد والجماعات في المجتمع، من أجل الاستفادة منها، مثل توزيع القروض لإقامة مشاريع صغيرة، والمنح والامتيازات التي تقدم لطلبة الجامعة، بالإضافة إلى الاعتمادات الموجهة للصحة، والتعليم والدفاع ... الخ (2) و يعتبر الإنفاق الحكومي بمثابة مقياس كمي للأداء التوزيعي، و رغم ذلك فإنه يمكن قياسه و مقارنته انطلاقاً من:

أ- كمية و حجم ما يتم توزيعه.

ب- مجالات الحياة الإنسانية المتأثرة بهذه المنافع.

ج- العلاقة القائمة بين الاحتياجات الإنسانية و التوزيعات الحكومية التي تهدف

للاستجابة لهذه الاحتياجات.

د- القطاعات السكانية المستفيدة من هذه المنافع.

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص74

2- هشام عبد الله، مترجماء السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر، عمان: الدار الأهلية، 1997، ص192 .

و من أمثلة هذا النوع من السياسات سياسة: التعليم، الصحة، الدفاع، الأمن،

الإسكان... الخ⁽¹⁾

3/ السياسة العامة التنظيمية:

تتضمن الإجراءات و التدابير المتخذة من طرف النظام السياسي بهدف السيطرة، و التحكم، و ضبط سلوك الأفراد و الجماعات المختلفة المتواجدة داخل المجتمع. تطبيق هذا النوع من السياسات عادة ما يقترن باستعمال القسر القانوني أو التهديد به ، لكن هذا لا ينفى أن السلطات العمومية قد تلجأ إلى استعمال أساليب أخرى مثل: الحث، التوعية، تقديم الإغراءات المادية و المالية... لا بد من الإشارة إلى أن نمط التنظيم يتأثر بشكل كبير بطبيعة التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، إلى جانب التغيرات في القيم الاجتماعية. من أمثلة هذا النوع من السياسات: تحديد الأجور و الأسعار، شروط تولي الوظائف العامة، تنظيم نشاطات و حدات المجتمع المدني... الخ⁽²⁾. نظرا لتعدد الحياة، وتزايد المشاكل في الصحة، المرور، السكن... الخ، وتطور سبل الأعمال وتزايد أنشطة الحكومة في المجتمع ازدادت الحاجة إلى مثل هذه السياسات والمتمثلة في ممارسة النظام السياسي لعمليات الضبط والرقابة لمختلف

1- فهمي خليفة الفهدوي، مرجع سابق، ص . 75.

2- عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص. 164 .

الأنشطة والسلوكيات للالتزام بدواعي المصلحة العامة، وتطبيق القانون بما يضمن عمل المجتمع أو عدم عمله، وفرض العقوبات اللازمة عند حصول أي تجاوزات⁽¹⁾

4/السياسة العامة الرمزية:

وهي السياسات التي تهدف من وراءها النظم السياسية تعبئة الجماهير، ورفع حماسهم الوطنية من خلال حديث القادة السياسيين عن تاريخ الأمة وعن القيم والإيديولوجيات المتمثلة في المساواة والديمقراطية والوعد بالإنجازات ومكافآت مستقبلية، وتهدف هذه الشعارات إلى تحسين نوايا المواطنين في قاداتهم والإيمان ببرامجهم السياسية. مما يجعلهم يدفعون الضرائب بطواعية وإطاعة القوانين مما يقلل من معارضة النظام، أي قبول شرعية الحكومة وسياساتها العامة.⁽²⁾

إن هذا التصنيف يعتبر من أهم التصنيفات لأنواع السياسات العامة، نظرا لاحتوائه على أهم ميزة للسياسات العامة، وهي الحركية والجاذبية والتفاعلية التي تقوم عليها حيثيات المنافسة والصراع والضغط بين كافة الجماعات المشاركة في تشكيلها، فهناك عوامل عديدة تؤثر على القضايا العامة لتصبح محل اهتمام سياسي وجوهري للسياسة العامة فهناك قضايا قد تفرضها على الحكومة مجموعة أو أكثر ذات مصلحة⁽³⁾

رابعاً: مراحل صنع السياسة العامة:

1- فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق، ص ص 75- 76.

2- هشام عبد الله، مترجماً، المرجع السابق، ص 199.

3 - ماكس سكيديمور و مارشال كارتر وانك، كيف تحكم أمريكا. ترجمة: نظمي لوقا، ط2، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988، ص 276.

تعتبر السياسة العامة خطوات مترابطة فيما بينها و متعاقبة في العمل و التصرف، إلا أن التمييز بين خطوات ومراحل السياسة العامة أصبح صعبا، بسبب التداخل بين هذه الوظائف خاصة إذا أردنا دراسة كل مرحلة على حدى ، بسبب النشاطات الوظيفية المتداخلة، لكن التأكيد على هذه الخطوات الإجرائية يسهم في إخراج مفهوم السياسة العامة من إطارها الأكاديمي، ويربطها بالقواعد و البيئة المطبقة فيها(1).

وفيما يلي سوف نتطرق إلى المراحل الأساسية، التي تمر بها السياسة العامة كمبادئ يمكن الأخذ بها، لكن دون أن نتعمق في الكيفيات الإجرائية و التنظيمية، التي قد تتغير بتغير الإمكانيات الموجودة وتختلف باختلاف البيئة، وهي كالآتي:

أولا /تحديد المشكلة:

تعاني المجتمعات خاصة المعاصرة من تزايد وتعقد المشاكل، مما يجعل هذه المرحلة من أهم المراحل التي يجب الاهتمام بها في عملية صنع السياسة العامة، وبخاصة وأن الحكومة لا تهتم بحل المشاكل أو الاهتمام بها، وتحديد المشكلة يتضمن مجموعة العناصر هي:(2)

1-تعريف مشاكل السياسة العامة:

1- أحمد مصطفى الحسين، المرجع السابق ، ص28

2- حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 25 .

إن استمرار أي نظام سياسي يبقى رهن الاستجابة الفعلية والمستمرة للمشاكل والقضايا التي تواجهه، سواء تعلق الأمر بالبيئة الداخلية ما يأتي منها من طلبات اجتماعية، اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، أي كل ما من شأنه أن يتصل بخدمة المصلحة العامة، وكذا ما قد يرد من البيئة الخارجية من التغيرات وتحديات في شتى الحالات تلزم الأنظمة الوطنية أخذها بعين الاعتبار في بناء أو صياغة أي سياسة عامة رشيدة وفعالة وشاملة ومتوازنة تكون قادرة على الاستفادة بهذه المتطلبات، أي قادرة على الحصول على رأس المال واستخراج الموارد اللازمة والاستخدام المتاح لها. وعليه فالدول والحكومات تواجه عدة مشاكل وقضايا محلية ودولية تكون بمثابة عائق في سبيل صنع سياستها العامة، وفي سبيل تقدمها الاقتصادي والحضاري بشكل عام يحتم عليها دراسة المشكلات وتحليلها ودراستها بأساليب علمية لتكون قادرة على مواجهتها، وصياغة ووضع إجراءات وتدابير بشأنها، من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة التي يمكن أن تتجلى حيال وضع السياسة العامة حيز التنفيذ وتحويلها إلى نتائج واقعية. فالمشكلات العامة إذا هي جوهر بناء أي سياسة عامة التي تبدأ من حيث توجد المشكلات، التي تتطلب تحليلاً لأبعادها وأثارها كمحفز للتحرك الحكومي، نحو اتخاذ البدائل المناسبة إزاءه وتعرف بأنها: "ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الأفراد، وربما يجعله م يطلبون العون والمساعدة لمواجهة ما يعانون منه،

وهذا يقع عادة من جانب الذين يهتمهم الموقف أو المتأثرين به أو جانب الممثلين أو المتعاطفين معه⁽¹⁾.

يمكن تعريف المشكلة بأنها ترتبط بقضية أو بوقف معين، أو حاجات مطلوبة، وبالتالي هي ظاهرة محددة، لها أغراضها وآثارها المباشرة وغير مباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية⁽²⁾. حيث أن المشكلة أو القضية ذات الاهتمام المثير في الوسط البيئي الداخلي والخارجي هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بوصفها مجموعة من المطالب والحاجات والقيم يجب الاستجابة لها، وبذلك لا بد من استخدام الأساليب الكمية وغير الكمية للتعرف على المشكلة وتصنيفها فمثلا يشكل الفقر اكبر تحدي تواجهه الحكومات من خلال سياستها العامة فهي بذلك تقوم بإجراء المسوح والقيام بدراسات إمبريقية لتحديد حجم الظاهرة وتداعياتها ومتطلبات مكافحتها وتخفيف حدتها . فلا بد على الحكومة أن تجد سبيلا لتشخيص المشكلات كأول خطوة في عملية صنع السياسة العامة سواء كان ذلك بتشكيل لجان فنية خاصة والاعتماد على خبرة المسؤولين والموظفين الحكوميين أو بالاعتماد على مؤسسات خاصة بتحليل المشكلات وتقديم المعلومات اللازمة حولها⁽³⁾

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 61 .

2 - جيمس اندرسون، المرجع السابق، ص ص 77-78 .

3- حسن الطيب أبشر، المرجع السابق، ص 25.

لذا فالمشكلة العامة هي التي تدفع صناع السياسة العامة للتحرك بسرعة لأنها تمثل مجموعة المطالب والحاجات والقيم التي يجب الاستجابة لها، وصفة العمومية هي الصفة الأساسية في تحديد مشاكل السياسة العامة⁽¹⁾

2- خطوات تحليل المشكلة:

تتم عملية تحليل المشاكل بخطوات عدة هي:

- 1- تعريف المشكلة وتمييزها.
- 2- تحليل المشكلة من خلال معرفة أسبابها وأهدافها ... الخ.
- 3- إعداد قائمة بالحلول الممكنة إتباعها لحل المشكلة.
- 4- تقييم الحلول حسب المعايير الملائمة، وتشمل (المهارات المطلوبة، الموارد مادية وبشرية، التكلفة، المخاطر ومراعاة البيئة والقيم).
- 5- تحديد الخيار الأفضل واتخاذ القرار.
- 6- وضع خطة للتنفيذ.
- 7- المتابعة والتقييم: لمعرفة نجاح وفشل التنفيذ⁽²⁾.

ثانياً /الأجندة السياسية أو جدول الأعمال:

تعرف المشكلة بطريقة خاصة في أعمال الحكومة فمن بين آلاف المطالب التي ترد الحكومة يلاحظ أن قلة منها هي التي تحضي باهتمام صناع السياسة العامة فهذه

1- أحمد مصطفى الحسين، المرجع السابق، ص 250 .

2- محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، الكويت: ردمك، 2006، ص 216 .

القائمة من المشاكل التي يختارها هؤلاء بمحض إرادتهم أو التي تجد الحكومة نفسها ملزمة بالاستجابة لها هي التي تعبر عن جدول أعمال الحكومة فمتخذي السياسات.

وفي سبيل التعامل الجدي مع المشكلات والقضايا يقومون بتصنيف هذه المشكلات حسب الخطورة ودرجة الصدى التي تحدثه هذه المشكلة أو تلك في أذن الحكومة في شكل جدول مهام و أعمال السياسة العامة أو ما يسمى بأجندة سياسة الحكومة (Erovement policy Agenda) .

وعليه فالقضية عندما تتطور وتصبح مشكلة عامة تتطلب تحديد ودراسة رسمية لها كتبرير للتدخل الحكومي أي يجب أن تصل المشكلة إلى درجة معينة من الخطورة حتى تحرك الحكومة نحوها، وشرط أن تكون عامة كذلك حتى تجد لها ترتيبا في أجندة الحكومة كأول نقطة في دراسة المشكلات العامة وتصنيفها كمرحلة أساسية وحاسمة تقتضيها أي محاولة لصنع سياسة عامة في مجال ما، فجدول الحكومة يحتوي على ترتيب منطقي للمشكلات والقضايا العالقة الأهم والأشد إلحاحا من بين المطالب العامة وكذلك يبحث في كل مشكلة بالشكل الذي يجعل من المؤسسات المعنية ومن ممثلي الحكومة يفكرون في إيجاد السبل والخيارات والتحاليل المناسبة لترحها لبدائل متاحة فيما بعد⁽¹⁾. ويرجع عدم استجابة النظم السياسية أو الحكومات للقضايا بطريقة سريعة إلى عدة عوامل:

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص107.

-المتطلبات التي يفرضها الدستور، حول معالجة القضايا بطريقة متأنية، و الخطوات البيروقراطية، كل هذا يؤثر في حل القضايا المطروحة مما ينعكس سلبا على فعالية الأجندة السياسية.

-في العديد من الحالات، ترهن أسبقيات الأجندة، في ضوء اعتبارات سياسية أسهم في بلورتها أشخاص فاعلون مثل "المنظمين للقضايا أو المتفتحين للأجندة"، بحيث تتداخل المواقف حول الأسبقيات، مما يؤدي إلى معالجة قضية على حساب قضايا أخرى أكثر أهمية وإلحاحا. كما أن عامل الوقت يشكل أهمية بارزة لأن تفعيل أو عدم تفعيل الأجندة حيال جدولتها لأعمال السياسة العامة

ثالثا /بلورة وصياغة السياسة العامة:

تمثل هذه المرحلة اتجاها فاعلا نحو إيجاد حل للمشكلة محل الاهتمام وذلك بوضع حلول أولية مبنية على المعلومات المقدمة من المرحلة السابقة، وهي توضيح لمدى الاستجابة وخلق بدائل وذلك بناء على تساؤلين جوهريين هما:

*هل يتم ترك المشكلة على ماهية عليه؟ وهل يتم التدخل لحلها؟. فإذا كان الجواب يشير إلى ضرورة التدخل والحل فيتم هنا طرح تساؤل آخر ما هي البدائل المطروحة للحلول؟⁽¹⁾

إن هذه المرحلة تتطلب دراسة عميقة وتحليل دقيق سواء تعلق الأمر بمن يحضرون السياسات من موظفين رسميين وشخصيات وزارية، لكن الدور البارز هنا

1- مصطفى أبو زيد فهمي، حسين عثمان، الإدارة العامة، الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2003، ص78.

يرجع إلى محلل السياسات العامة والذي يعد دوره من صلب مراحل صنع السياسة العامة، وينبع هذا الدور من المنهجية العلمية المطبقة في عملية التحليل ووضع البدائل، وانطلاقاً كذلك من الوظيفة الهادفة إلى تحسين مستوى كفاءة كل بديل، حيث تختلف منهجية محلل السياسات والأساليب المستخدمة حسب الموقع في الجهاز الحكومي، فقد يكون محلل السياسات شخصاً أو موظفاً حكومياً ولا بد أن نشير إلى الفرق الجوهرى بين المستشار ومحلل السياسات فالمستشار يقدم رأياً استشارياً أو بديلاً ويثير مشكلة لكنه على مستوى أعلى لأنه يقدم توصيات لصانع القرار بينما محلل السياسة فتتلائم وظيفته جميع مراحل صنع السياسة العامة ويكون رأيه أقل مستوى من المستشار وكذلك قد يكون محلل السياسات دواناً في وزارة أو هيئة أو مؤسسة أو مراكز بحث أو معاهد متخصصة وبالتالي تختلف أساليب التحليل وطرح البدائل⁽¹⁾، وهذه العملية تأتي محصلة لتفاعل عوامل عدة منها: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية كانت السياسات تسير وفق آلية الخطأ والصواب، لتنتقل إلى الاعتماد على آلية الخبرة والكفاءة ثم الانتقال إلى دور البيئة والقوى المؤثرة داخلها.

1. المساومة:

هي عملية تفاوض بين شخصين أو أكثر ممن يتمتعون بالسلطة والصلاحيات، وذلك للاتفاق على حل مقبول ولو جزئياً لمصلحة أهدافهما وليس بالضرورة أن يكون

حل مثالياً

1- جيمس اندرسون، المرجع، السابق، ص. 98.

2. التنافس:

هو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، مثل تنافس الأحزاب من أجل كسب الانتخابات، وتنافس الدول في سبيل تحقيق مكاسب اقتصادية، ويعتمد المتنافس إلى تحقيق مكاسبه فقط دون أدنى أي فائدة للخصم لكن قد يلجأ أحياناً المتنافسان إلى المساومة حفاظاً على وجودهما.⁽¹⁾

3. الصراع:

هو حالة من حالات التفاعل التي تحصل بين الطرفين يفوز أحدهما بما يطمح عليه، ولا يوفق الآخر إلى ذلك ولكنه يتحمل كلفة فوز خصمه. وقد ينشأ الصراع عن موقف تنافسي، أي أن المنافسة قد تتطور لتصل إلى حالة من حالات الصراع عندما يحاول الآخر إبعاده عن الموقف

4. التعاون والإقناع:

هو أن ستميل أحد الأطراف الطرف الآخر بغية الحصول على تأييده لمواقفه أو كسب رضاه حول قضية أو مطلب ما بعد إقناعه بسلامة الرأي أو القضية المعروضة عليه

5. الفرض أو الأمر:

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص 107.

يكون توجيه الأمر داخل التنظيم الواحد، ويتم عبر السلم الهرمي من الرؤساء إلى المرؤوسين، وتوجيههم وحثهم للموافقة على مواقفهم أو برامجهم، مستخدمين بذلك الثواب والعقاب لمن يؤيد أو يخالف⁽¹⁾.

وأخيرا تعد هذه المرحلة النقطة المنتصف من طريق صنع السياسة العامة فهي من جهة توظيف معطيات المرحلة السابقة من معلومات ومعطيات ومن جهة أخرى تعطي خيارات وتصورات تكون بمثابة المنعطف لوضع سياسة عامة بشأن قضية ما. حيث تتوقف جدوى هذه الحلول على قيمة المعلومات والتحليل والخبرات المتوفرة لدى صناع السياسة الرسميون ، وذلك في صورة نماذج مختلفة يستخدمها صناع السياسة في عملية وضع الحلول و إعداد البرامج ، حيث يتم ذلك في جو من الرشد أي اختيار الحلول التي ينبغي أن يتمخض عنها أكبر عائد اجتماعي بالشكل الذي يعبر عن تحقيق فوائد كبيرة ، أي لا ينبغي على صانعي قرارات السياسة العامة تبني أية سياسة من شأنها أن تترك آثار جانبية أو تتطلب تكلفة كبيرة ، ولا يعني هذا التضحية بالقيم الاجتماعية في سبيل تعظيم الكسب المادي ، فالرشادة والعقلانية تضم كل ما يجري في البيئة وتعد من المتطلبات الأساسية والهامة في وضع الحلول.

1- جيمس اندرسون ، المرجع السابق، ص110 .

رابعاً / تبني وإقرار السياسات العامة:

في هذه المرحلة يتم التساؤل حول طبيعة السياسات العامة ، حيث تسعى الحكومات (صناع السياسة) إلى تحسين مستويات الحياة والمجتمعات بما يلبي حاجيات أفرادها ، والحرص على العمل من أجل تأمين وضمان حياة أفضل، وهذا يجعل الحكومة ويحثها على معرفة الخيار الأفضل الذي يجب تبني مفردات في السياسة العامة ، فالصياغة جهد يركز على اختيار بديل من البدائل المطروحة ، وتؤدي العملية إلى إصدار القرارات بشكلها النهائي ، حيث تتضمن قرارات السياسة العامة عملاً يصدر من بعض الرسمي بين الهيئات لتصادق ولتعديل أو لتفرض ، والشكل الإيجابي للقرارات يمثل في شكل تشريع أو أمر إداري. ولا بد من التذكير هنا بما تطرقنا إليه في حول مكونات السياسة العامة في الحياة اليومية ، وقد تكون بعض قرارات السياسة مجموعة من القرارات التنظيمية و الروتينية تتخذ في عملية صنع السياسة وتنفيذها ، فقرار السياسة هو في الأخير محصلة نهائية لقرارات متنوعة ، وكل الذي يحدث ليس اختيار أو المفاضلة بين البدائل المطروحة فحسب ، وإنما العمل على بلورة البديل الذي يتم اعتماده كبديل مفضل للسياسة، فإن هذا الاختيار قد يتعرض أيضاً للمساومة وللإضافة أو الحذف ، وقد يضل القرار هذا مشروعاً غير مؤكد حتى يتم التصويت عليه ويعلن رسمياً⁽¹⁾، حيث يقوم محلل السياسة العامة باختيار البديل من بين البدائل الأخرى، بحسب السياق المنطقي للمفاضلة وعلى أساس التوجه الموزون والمحسوب،

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص107

في ضوء المعايير والمقاييس ذات العلاقة بالأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، وضمن إطار الكلفة والمنفعة المترتبة عن البديل الأمثل في إطار المفاضلة.

ومن أهم المعايير في المفاضلة ضمن هذه الخطوة هي:

- تكلفة البديل المترتبة عنه، حينما يتم تنفيذه.

- قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة التي سيتم تسخيرها في حل

المشكلة.

- نوعية المعالجة التي يقدمها إزاء المشكلة، هل هي جزئية أم كلية.

- مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة، على صعيد الفلسفة والنظام

والمجتمع والعوامل البيئية.

- مدى السرعة و التوقيت المطلوب في إنفاذ الحل و إظهار نتائجه المحتملة.

- درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حال عدم تحقيقه للهدف المرجو

منه⁽¹⁾.

حيث أن إقرار السياسة العامة يمر بمراحل عديدة حيث تقدم في البداية على

شكل مشاريع قوانين للسلطة التشريعية، حيث تسلمها الأمانة العامة لمجلس الأمة أو

مجلس النواب حسب الاختصاص في كل دولة لدراستها. لتحال فيما بعد على لجنة

قانونية تعد تقريراً بشأن المشروع لوضع اللمسات النهائية عليه، ليقدم بعدها إلى

المجلس مجتمعاً للتصويت عليه وفي حالة قبوله يرفع إلى رئيس الدولة للمصادقة لينشر

1- جيمس اندرسون، المرجع، السابق، صص 99.98

فيما بعد في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد أجل محدد، وفي حالة رفضه يرجع إلى المجلس ثانية للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح نافذ للمفعول⁽¹⁾.

خامسا /مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

أن هذه المرحلة تستدعي التنفيذ الفعلي للسياسة أو البديل الذي تم تبنيه , فحال الانتهاء من تبني سياسة ما وتشريعها تصبح المقترحات والمشروعات واللوائح التي تعبر عن مضمونها مؤهلة لأن توصف بالسياسة العامة، والتي تكتسي بطابع الرضي لجميع الأطراف المعنية بها والتي تمت فيها اختزال حجم الصراعات والمساومات وتفاوت الآراء بطريقة ائتلافية مرضية ولو على حساب قلة قليلة التي لم تبدي استحسانها لهذا النوع من السياسة.

إن تنفيذ السياسة العامة يمكن أن يحمل أكثر من دلالة، والمصطلحات التي يمكن استخدامها لمرادفة التنفيذ هي الإدارة والتطبيق أو التفصيل , وهنا قد يصعب الفصل بين مرحلتَي التشريع والتنفيذ كما قال أندرسون " :هناك صدق كبير في المقولة التي ترى بأن السياسة العامة تشرع في ضوء إمكانية تطبيقها، وهي تطبيق في ضوء ما تنص عليه لائحة تشريعها"⁽²⁾

ويطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الإجراءات اللازمة وهي:

1- محمد قاسم القريوتي ، المرجع السابق، ص259

2- محمد عبد الفتاح ياغي، اتخاذ القرارات التنظيمية ، عمان : مركز احمد ياسين، 1988 ، ص168 .

*صياغة البديل بوصفه قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح، فلا يقبل اللبس أو تعدد التفسيرات.

*اختيار الوقت المناسب لإعلان هذا البديل أو القرار على وفق ما يسمى بحاسة التوقيت، وبأسلوب الإعلان المناسب والفاعل.

*تهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذ القرار والاستعداد لعمل ذلك، وتهيئة الموارد والإمكانيات اللازمة والإدارات والأقسام.

*تهيئة البيئة الخارجية الرأي العام والمجتمع، لضمان الالتزام وحسن التجاوب والتفاعل مع القرار، وتنفيذه على أحسن صورته.⁽¹⁾

فهي كما هو معروف تتوزع عليها الأنشطة وتتقاسم الصلاحيات كل حسب دائرة تخصصه أو نطاق إقليمه الجغرافي ، وهي ليس كما يظن البعض أنها تباشر عملية التنفيذ مباشرة مرة واحدة فور إنتهاء من تشريع السياسة. فهذا يتم وفق أوامر تنفيذية تصل بموجبها السياسات إلى المستويات الدنيا في الجهاز الإداري في الدولة ولنقص الوقت والمعلومات و الخبرات كثير ما يقود المشرعين لتحويل الإدارات بعض الصلاحيات الواسعة لتنفيذ السياسات.فهي بذلك عملية تنفيذ السياسة العامة كعملية فنية إجرائية تمكن المدراء التنفيذيين في أجهزتهم الإدارية من اتخاذ القرارات في إطار الصلاحيات الممنوحة لها جغرافيا وفي إطار حدود المكان والبيئة والإمكانيات

1- جيمس إندرسون، المرجع السابق، ص123

المتاحة⁽¹⁾، ولا تتفرد الأجهزة الإدارية بتنفيذ عملية السياسات العامة، بل تتدخل الأجهزة أخرى كالسلطة التشريعية التي وان كانت مهمتها إقرار السياسة العامة لكن من خلال عملها بدقة أكبر وتفصيل أشد فإنها تضغط على الإدارة العامة بطرق عديدة وتحدد مساراتها ومبرراتها، كما أن اللجان الفرعية التخصصية التابعة للسلطة التشريعية التي تتولى مراجعة اللوائح، كذلك اعتماداتها المالية السنوية لا بد أن تحظى بموافقة السلطة التشريعية التي يكون عملها في هذه الحالة مندرجا في مهام ذات اختصاصات تنفيذية. كما تلعب السلطة القضائية أدوار محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة إجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تكشف التجاوزات والتلاعبات التي تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية⁽²⁾.

كما تلعب المحاكم أو القضاء أدوارا محورية في الأداء التنفيذي من خلال وحدات إدارية تتمتع بسلطة لإجراء التحقيقات وتطبيق اللوائح القانونية سواء كانت هيئات عمومية أو في شكل هيئة مستقلة كتلك التي تقوم بكشف التلاعبات والانحرافات والتجاوزات التي قد تحصل على مستوى الوحدات التنفيذية الإدارية، بالإضافة الى كل هذا تلعب وسائل الإعلام دورا بارزا في عملية إقرار السياسة العامة وتنفيذها حيث تقوم بحث العديد من المنفذين على الجهد الواسع، كما تتخذ كمراقب لتطبيق السياسة

1 - أحمد رشيد، المرجع السابق ، ص118.

2 - د . سلوى شعراوي جمعة ، المرجع السابق، ص 113 .

عن طريق كشف التلاعبات ونشر التقارير المزيفة وتضع المعنيين في صورة الأحداث. لا يمكننا أن نحصر كل الأطراف التي تدخل في تنفيذ السياسة العامة أو تشارك أو تؤثر على تنفيذها فالقدرة التأثيرية للجهات المعنية تختلف بحسب موقع هذه الجهة في النظام السياسي ، استنادا إلى متطلبات العملية التنفيذية وطبيعتها التخصصية التي تفرض التزاما معنيا وتوفيرا محددا للإمكانات والوسائل والموارد كما تتطلب ظرفا موقفيا محسوبا في أبعاده الزمنية المكانية والبيئة ، إلى جانب الحفاظ على أهداف ومقاصد السياسة العامة المعبرة عن توجيهات وفلسفة النظام السياسي القائم الحفاظ على أهداف ومقاصد السياسة العامة المعبرة عن توجيهات وفلسفة النظام السياسي القائم.

إن معظم التشريعات الحديثة هي ذات طبيعة عامة وشاملة لعموم الأفراد في البيئة الاجتماعية ، وبالتالي لا يمكن تطبيقها ما لم يقم المسؤولون الإداريون بالعمل على وضع لوائح تفصيلية و إجراءات تنظيمية لتحويل تلك التشريعات التي تتضمنها السياسة العامة إلى نتائج واقعية ملموسة ، تكون أكثر وضوحا ونفعا في الوسط البيئي وبالشكل الذي يتحقق معه أيضا الأهداف العامة للسياسة وتوجيهات النظام ، وعلى سبيل المثال هناك عدة تشريعات تنص على تقديم قروض ومنح ومساعدات أو التأمين فهذه سياسات عامة لم تصمم مباشرة لتنظيم وتوجيه سلوك الأفراد فكيفية تنفيذ هذه البرامج يتطلب قرارات أكثر تفصيلا على مستوى الهيئات الإدارية والبنوك المحلية ومؤسسات الضمان الاجتماعي وبما أن السياسات العامة تهدف إلى التأثير والسيطرة على السلوك

البشري بشكل أو بآخر لتوجه الشعب لأن يتصرف وفقا لما يريده صناع السياسة ليحقق الأهداف والمصالح العامة ، هذا التأثير والسيطرة وصفه جيمس أندرسون "بالإذعان".⁽¹⁾

سادسا /مرحلة تقويم السياسات العامة:

تحتوي هذه المرحلة على مجموعة من النشاطات المتسلسلة، فالسياسة العامة لا تكون فعالة بعد الانتهاء من إعدادها وتنفيذها، بل لابد من أن تصاحب هاتين العمليتين مرحلة في غاية الأهمية، هي عملية التقويم، وتتضمن هذه المرحلة نشاطات متسلسلة تهتم بتقدير وتثمين وتحديد الأهمية للمضمون التي تتطوي عليه السياسة العامة، وبالتالي فإن السياسة العامة لا يمكن أن تعني بمتطلباتها بشكل تام وتكون بعيدة عن بعض مقاصدها على مستوى الصنع والتنفيذ ، لذلك تصاحب معها عملية هامة جدا وهي عملية التقويم التي تدعو إلى معرفة عملية وحقيقة وموضوعية بالانعكاسات السلبية والإيجابية المترتبة عن السياسة العامة وعن تنفيذها وعن آثار مخرجاتها ومدى فعاليتها وكفاءتها في تحقيق الأهداف التي صممت لأجلها وتذكر إحدى التعاريف أن التقويم يعني:"قياس مدى فعالية برنامج معين تحت التنفيذ في إنجاز أهدافه ، أو مقارنة مرحلة التصميم بمرحلة التشغيل وربط النتائج بالعناصر المستخدمة في البرنامج ، وكذلك العمل على تطوير البرنامج عن طريق التغيير في العمليات الحالية"⁽²⁾

1- محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص260

2- محمد موفق حديد، إدارة الأعمال الحكومية، عمان: دار المناهج، 2002 ، ص.322.

2/ أنواع التقييم:

للتقييم عدة أنواع في السياسة العامة، يمكن اختصارها فيما يلي:

- التقييم السابق للتنفيذ يتم الاهتمام فيه بجدوى السياسة قبل تنفيذها.
- التقييم الملازم للتنفيذ ويضم دراسة التكلفة، التشغيل، تطوير و تحسين عملية الأداء.

- التقييم اللاحق للتنفيذ يحدد نجاح أم فشل السياسة.

- التقييم الإستراتيجي يهدف تحقيق الى الفاعلية في التنفيذ، حيث يمكن إدخال

التعديل على السياسات لردم الهوة بين الأداء والتخطيط من جهة و النظرية و التطبيق من جهة أخرى.

- تقييم الفاعلية أي مدى قدرة السياسة أو البرامج على تحقيق الأهداف.

- تقييم الكفاءة أي الحصول على أقل نفقة ممكنة.

- تقييم النتائج والآثار من حيث السلبية أو الإيجابية (1)

3/ معايير التقييم:

إن المعايير التي يمكن تبنيها في التقييم عديدة ومتنوعة حسب أنواع التقييم

ومجمل الدراسات لم تؤكد على معايير موحدة ، لكن هناك اجتهادات لوضع بعض

المقاييس ومن أهم المعايير المهمة الرئيسية الشائع استخدامها تشمل:

1- هبة أحمد نصار، "تقييم السياسة العامة: قضايا للمناقشة"، في تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية -
المحرر: علي هلال الدين، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص 180 .

أ- المعيار الاقتصادي : يؤكد على التقليل من الإنفاق الحكومي ومن عيوبه، وهو عدم تمكن من احتساب زيادة الإنفاق والمنافع التي تتخلى عنها كنتيجة لخفض الإنفاق.

ب- الكفاءة: تعني مستوى الإنجاز أو النتائج مقاسا بالمقارنة مع الموارد المستعملة أو المدخلات ويشمل التعريف على مواصفات معنية للأشياء التي سوف يتم إنجازها النتائج.

ج-الفعالية: كقيس المقدار الذي أنجز من الأهداف، أي من حيث القدرة على تحقيق الفعالية

د-العدالة : من حيث التوزيع العادل للمنافع بين مختلف الشرائح وتستخدم عدد من المقاييس في كيفية توزيع الموارد والثروات الحكومية.

هـ - الشرعية القانونية: من حيث مطابقة هذه السياسات إلى التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لتلك السياسات أو القطاعات أو البرامج⁽¹⁾

4/مستلزمات التقويم:

تتطلب عمليات التقويم في السياسة العامة مستلزمات عملية وإجرائية في سبيل القيام بها، نحو حسن تأديتها للغرض المرجو منها ، وذلك وفق هذه المراحل.

1- محمد موفق حديد، المرجع سابق ، ص332 .

- تحديد احتياجات واهتمامات صانع السياسة وإدارة البرامج في عملية

التقويم.

- تحديد طبيعة المشكلة ونطاقها أو مجال التقويم.

- تحدد أهداف السياسة أو البرنامج المراد تقييمه.

- تطوير المعايير والمقاييس الشاملة لغرض قياس أهداف البرنامج الخاص

للتقويم (1)

5/مقومات التقويم الفعال:

1- التناغم والاتفاق مع الأهداف العامة والإستراتيجية

2- جودة منهج وطرق ومعايير التقويم.

3- كفاءة وفعالية التكاليف

4- مدى استمرار الفوائد والتحسينات في المستقبل

5- أن يكون دقيقا في تحليله

6- مستقلا في تقديره.

7- يقوم على التشاور. 8- يتسم بالشفافية في تقاريره

يتولى محلل السياسة العامة القيام بعملية التقويم، من خلال تفعيل

والتزامه بالأغراض التي تبنى عليها عملية التقويم، والمتمثلة بإدراك الكفاءة التي

1- عبد المطلب غانم، معايير تقويم السياسة في الإدارة العامة، القاهرة:1989، ص.160 .

بموجبها تتم إدارة برامج السياسة العامة الحكومية، وهذا يعني أن التقييم يسهم بإعانة المحلل في السياسة العامة فضلا عن صانعيها، بالتوزيع السليم للموارد العامة بين البرامج المعتمدة والسياسات التي ستنفذ في قطاعات المجتمع، وربط الأهداف بالتنفيذ في ضوء العدالة والمساواة ومتطلبات الواقع السياسي، ومن خلال ما تقدمه عملية التقييم للإجابة عن الأسئلة المتعددة التي تواجه محلل السياسة مثل: ما هو المستوى المطلوب في تنفيذ تلك الأهداف؟ وما هي الموارد التي تلزم لتحقيقها؟ ثم وهل توجد مصاعب قد تعيق عملية تنفيذ سياسة معينة؟ وما هي تكاليف محاولة التغلب على تلك المصاعب؟⁽¹⁾

المبحث الثاني: آليات ونماذج صنع السياسة العامة.

أولا: مستويات صنع السياسة العامة:

إن صنع السياسة العامة عملية يشارك فيها العديد من الفاعلين على اختلاف موضوعاتها، لكن بعض السياسات تحضي باهتمام بالغ من طرف الجماهير وتستقطب فئات عديدة، قدم "جيمس أندرسون G.Anderson" ثلاث مستويات للسياسة العامة، تبعا " ، لمستوى المشاركة في اتخاذها، وتبعا لنطاقها وطبيعة موضوعها وهي كالاتي:

1/ السياسة العامة الكلية:

1- د /نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية، ط.5 ، عمان :دار الثقافة ، 1998 ، ص182

والسياسات الكلية وهي سياسات تحظى باهتمام جماهيري واسع النطاق، حيث تنجذب إليها شرائح وقطاعات كبيرة من أبناء المجتمع، ولا تكون محل نقاش كبير بدايتها إلى أن تنتقل إلى مستواها الكلي الواسع، الذي يجعلها تتميز بالتشابك والتعقيد وتدخل كل الفاعلين السياسيين الرسميين وغير الرسميين فيها، من أحزاب سياسية وجماعات ضاغطة ووسائل الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني⁽¹⁾، وهي تلك السياسات التي تحظى باهتمام أكبر من المواطنين، ذلك لأن بعض القضايا تبدأ على المستوى الجزئي ثم تتسع وتتعد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي، فتصبح بذلك قضايا كلية تستقطب الأحزاب السياسية، أعضاء البرلمان، الإدارات الحكومية، وسائل الاتصال وجماعات المصالح ... يعبر كل واحد عن رأيه إزاء القضايا التي تمثل السياسة العامة⁽²⁾

وتتميز هذه السياسات العامة الكلية بالآتي:

- 1- أنها تتسم بالوضوح النسبي لموضوعاتها، وبسهولة التباحث حولها.
- 2- تعدد الجهات الرسمية الداخلة في مناقشتها الحكومية.
- 3- تستدعي اهتمام رئيس الحكومة وتدخله، كطرف مشارك في حسمها، نظراً لأهمية القضية المستجدة ولارتباطها بالمصلحة العامة.

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص. 41-59.

2- عامر الكبيسي، المرجع السابق، ص. 72.

4- أنها سياسات عامة تتطلب نوعاً من التوازن أو التوفيق بين الخيار العام الذي يمثل رغبة شرائح المجتمع، وبين خيار السياسة الذي يمثل التعبير الفعلي لتوجه صانعي السياسة العامة.

2/ السياسة الجزئية:

تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفاءه من متطلبات قانون ما، فمثلاً تبحث شركة ما عن تغيير حسابات الضرائب عليها أو تحاول منطقة ما الحصول على منحة لبناء مطار، هذه الأمثلة يجمع بينها الخصوصية والمحدودية وعدم العمومية، فهي إما لفرد أو لشركة أو لمنطقة صغيرة، ومهما كانت فائدتها عظيمة فإن المنتفعين منها والمشاركين فيها هم قلة مقابل بالكل الذي لم يتأثر وتمتاز السياسة الجزئية بالخصوصية والمحدودية، أي قضايا ليست عامة، فهي تشمل إما فرد معين أو شركة أو منطقة صغيرة، المطلوب هو قرار ينتفع به قلة من الأفراد أو المتأثرين مثل حصول مجموعة من الأفراد على قرض لإقامة بعض المشاريع تعود عليهم بالفائدة. لكن يمكن لهذه السياسات العامة الجزئية أن تتسع وتتحوّل إلى سياسات عامة كلية، كلما تنوعت برامج الحكومة وازدادت نشاطاتها في المجتمع، أدت إلى تزايد المنافع التي تحدثها الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق⁽¹⁾

3/ السياسة العامة الفرعية:

1- جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص ص 70-72.

وهي سياسات ذات طبيعة وظيفية وتنظيمية، تركز على القطاعات التخصصية كالموانئ والطيران المدني والبنوك، وتشتمل على طبيعة العلاقات والتفاعلات المتبادلة بين لجان البرلمان والجماعات المصلحية⁽¹⁾ وهذه السياسات تعبر عن الواقع في كيفية حدوث الأشياء وبلورتها، كما تعبر على أن موضوعات السياسة العامة ليست بالضرورة على الدوام تثير جميع أفراد المجتمع، لأن التنوع في الاهتمامات والتخصصات هو المحور الأساسي لوجود السياسات الفرعية كما يطرح مفهوماً آخر ضمن مستويات السياسات العامة، وهو المستوى العقيم للسياسة العامة، الذي يتواجد عند مفترق الطرق ولا يتوافق مع المستويات الثلاث السابقة الذكر، فهو يمثل مستوى خارجياً مفروضاً أملت المعطيات الراهنة على الواقع السياسي والاجتماعي دولياً وإقليمياً ووطنياً، كنتيجة سلبية تقع ضمن النتائج التي استحدثتها مفارقات القوة والهيمنة التي تزيد القوي قوة والضعيف ضعفاً، لترجم العلاقة القائمة بين أمريكا ودول العالم وقد صار هذا المستوى مرجعاً للمؤسسات والمنظمات الدولية في أغلب قراراتها وسياساتها العامة أدى إلى انتشار ما يسمى بالسياسات العامة العالمية القائمة على اللاتوازن وحالة التبعية التي يفرضها المستوى العقيم، وبالتالي إن السياسات العامة العالمية، تفقد جدواها وتخرج عن كونها تسعى لإيجاد فرص للتعايش والتعاون. لأن قراراتها وسياساتها غير منطقية إزاء الدول وبالتالي إذا كانت السياسات

1- جيمس اندرسون، مرجع سابق، ص72.

العامّة العالمية تسير في هذا المنحى الذي نراه اليوم فهذا يؤكد على وجود مستوى عقيم بالتأكيد يفرض الهيمنة ويهضم حق الصالح العام، في ضوء توجهات الدول العظمى⁽¹⁾

ثانياً: نماذج دراسة وصنع السياسة العامة:

أولاً : مدخل الجماعة:

الجماعة هي تجمع أفراد تربطهم مصالح أو مشاعر موحدة، يقومون بطرح مطالبهم على الجماعات الأخرى في المجتمع، تتخذ طابعا مصلحيا عندما تطرح مطالبها أمام المؤسسات الحكومية هذه النظرية ترى أن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات، أو تعادل وتوازن تتوصل إليه الجماعات عبر كفاحها في موقف ما، لضمان مصالحها أو التعبير عن إرادتها، فهذه النظرية تنطلق من أن التفاعل والكفاح بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، وكلما تغيرت الجماعة وتبدلت مواقفها ووضعيتها، فإن السياسة العامة تتغير بتغير الجماعة⁽²⁾

لقد أحدث مدخل الجماعة نقلة نوعية في طبيعة الدراسات السياسية بتحويلها من دراسات جامدة سكونية إلى أخرى ديناميكية، وذلك نقل الاهتمام بالهياكل و المؤسسات الرسمية إلى الاهتمام بالعمليات و النشاطات و التفاعلات. و يعود الفضل في ابتكار هذا المدخل إلى العالم الأمريكي آرثر بنتلي سنة 1908 في كتابه عملية الحكم أين ركز على تحليل عملية التفاعل بين عدد كبير من الجماعات، فعرف الجماعات من

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص. 61-71.

2- جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 34.

ثنايا دورها في هذا التفاعل أي من ثنايا دورها في العملية السياسية مبتعدا بذلك عن تعريفها لذاتها. كما ربط بين الجماعة و المصلحة حيث قال: "إن المصلحة التي لا تبرز في حركة الضغط لا توجد. فالمصلحة هي حركة الضغط، و حركة الضغط هي الجماعة، و المصالح وحدها تلك التي يمكن ملاحظتها امبريقيا".

أما شهرة استخدام المدخل فقد جاءت على يدي دفيد ثرومان عام 1901 الذي ارتبط بنفس الوحدة للتحليل لبنتلي و المتمثلة في الجماعة و التي عرفها على أنها " مجموعة من الأفراد تجمعهم مصالح و أهداف مشتركة"⁽¹⁾

ومنه إن هذا المدخل يعتبر أن السياسة العامة هي بمثابة توازن داخل الجماعة التي تتشكل من تنظيمات شبكية تضم أفراد و أحزاب و جمعيات و نقابات، تعمل بالتفاعل و التصارع للتأثير على السياسة العامة، و مهمة النظام السياسي هنا هي إدارة صراع الجماعة و ذلك بإرساء قواعد اللعبة في الصراع، و تدبير حلول وسط و توازنات في المصالح، و تنفيذ هذه الحلول في شكل سياسة عامة ثم تطبيقها⁽²⁾

نصب اهتمام المدخل على الجماعات دون الأفراد نظرا لما لها من تأثير و فاعلية أكثر في الحياة السياسية، و لأن السلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة التي تعمل على ضبطه أو توجيهه لكونها مرجعه الفكري، كما أكد على أن أهداف الجماعة

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي - المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، و الأدوات - الجزائر: (د.د.ن) 1997 ،

2- جيمس أندرسون، مرجع سابق، ص 34 .

هي التي تحدد المصلحة و تعرفها و ليست نشاطاتها .و يؤكد أنصار المدخل على أن الحياة السياسية ما هي إلا عدة جماعات متصارعة و متفاعلة فيما بينها ، أين يكون هناك تأثير متبادل فيما بينها من ثنايا الضغوط و الضغوط المضادة . و أن التفاعل القائم بين الجماعات من ثنايا الضغوط المتبادلة هو أساس كل العمليات السياسية ، و هو المحدد لمضمون السياسة و أهدافها .فالأفراد ذوا التوجه و الخيارات المتشابهة عادة ما يميلون إلى التواجد في جماعة ما تهدف طرح مطالبهم أمام المؤسسات الحكومية و الضغط عليها لكي تستجيب لهم ، و بذلك تتحول الجماعة إلى جسر رابط بين الفرد و الحكومة الأمر الذي يحصر العملية السياسية في درجة الصراع و التفاعل بين المجموعات المميزة و الضاغطة، و هذا ما يجعل من استمرارية نشاطات المساومة و التفاوض أمرا ضروريا للتوصل إلى الحلول الوسطى المقبولة لدى المجموعات ذات التأثير الفعال.(1)

ويحدد " روبرت دال " الثلاث نماذج في نظرية الجماعة:

أ. تحالف التحالفات متمركز حول القائد: ينشأ هذا التحالف من بين بعض

القادة المنتخبين، ومسئولو جماعات المصالح التي تمثل الجماعات القومية، وهذا

التحالف ينسق ويعزز من خلال انبثاق رئيس لسلطة تنفيذية مزود بسلطة كارزماوية

قوية وهكذا يتم الحفاظ على هذا التحالف خلف وحدة القيادة.

1-حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 94 .

ب. تحالف البارونات : هو تحالف بين عدة جماعات سياسية، تتميز بعلاقات التشاور والتفاوض (التحالفات الحزبية وغير الحزبية)، وحتى لو كان بعضهم أكثر نفوذا من غيرهم، فإنهم يبقون خاضعين لبعضهم بشكل متبادل إذا أرادوا بلوغ أهدافهم.

ج. تقاسم دوائر النفوذ : في هذه البنية من السلطة يراقب كل قطاع من قطاعات السياسة العامة، من قبل قادة تتكيف أهدافهم واستراتيجياتهم مباشرة مع قطاعات المجتمع التي يمثلونها، والمشاركة الشعبية لا تأخذ معناها سياسيا، إلا إذا ساهمت في تغيير علاقات القوة بين الفئات القيادية، وفي النظم الديمقراطية تدخل هذه الفئات في تنافس من أجل أن تضمن لنفسها الدعم السياسي للناخبين، ولكن بعضها ينجح في ذلك أكثر من الآخر، الأمر الذي يسمح لها بالحصول على ولايات تمثيلية أكثر عددا، وتعطي مزيدا من الشرعية للطلبات التي تأخذها على عاتقها، وينجم عن ذلك التغيير في اتجاهات السياسات التي تتبناها الحكومة، وحسب هذا المفهوم يتمتع الناخبون بسلطة اختيار محدودة لكنها حقيقية، فتفضيلاتهم المعبر عنها يوم الانتخاب تترجم إلى سياسات عامة مختلفة⁽¹⁾

من خلال ذلك تأخذ السياسة العامة المسار المرغوب فيه من قبل الجماعة أو الجماعات التي تتعاضم درجة تأثيرها و ضغطها. فعلى قدر نفوذ كل جماعة من هذه الجماعات تتعدل و تتغير السياسات العامة ، بحيث تصبح أكثر تعبيراً عن إرادة

1- شيلغم غنية، "محاضرات في تحليل السياسة العامة" . مقدمة لطلبة السنة رابعة علوم سياسية، تخصص تنظيمات ادارية، جامعة ورقلة، 2004، ص 46 .

المجموعات ذات النفوذ الأكبر و أقل تعبيرا عن المجموعات ذات النفوذ المحدود، وهذا ما يؤدي بنا إلى تعداد المعايير التي تسمح لنا بتحديد حجم و قوة و مدى تأثير الجماعات في عملية رسم و صنع السياسة العامة.

معايير تحديد حجم و قوة تأثير الجماعات في عملية رسم السياسة العامة:

هناك العديد من المعايير التي تحدد حجم و قوة تأثير هذه الجماعات من بينها المعايير التالية:

1/ عدد أعضاء الجماعة ، فالجماعة التي تضم عددا كبيرا من الأعضاء

تستطيع أن تؤثر بهم، و يكون لها تأثيرا أكبر عند امتلاكها القدرة التنظيمية لتحريك عدد أكبر بكثير من عدد أعضائها.

2/ الموارد المالية للجماعة المتحصل عليها من اشتراكات الأعضاء و هبات

الأفراد و المؤسسات و إسهامات الحكومة في تمويلها لدعم برامجها بإعانات من الموارد العامة.

3/ القدرة التنظيمية للجماعة، فالتنظيم الجيد يتيح الفرصة للانسجام داخل

الجماعة و يعزز و يقوي من تأثيرها في النظام السياسي عموما و الأنظمة الفرعية خصوصا، تهدف الرفع من درجة مساهمتها في عملية رسم و صنع السياسة العامة.

4/ الموارد البشرية الكفاءة و الحائزة على مهارة عالية و خبرة مكتسبة.

5/ صورة الجماعة لدى المجتمع و التي تحددتها مدى نفعيتها سياسيا و اجتماعيا

من وجهة نظر أفرادها.

6/ قوة القيادة و قدرتها على تحقيق التفاعل بين الأعضاء و التنسيق بين

جهودهم و تحفيزهم للعمل المشترك لتحقيق أهداف الجماعة.

7/ القدرة على الضغط و الأساليب المستخدمة لتحقيق ذلك و مدى شرعيتها

ويرى علماء السياسة المعاصرين أن تشكيل السياسة العامة من خلال هذا

المدخل، إنما يشجع على المشاركة السياسية بين كافة القطاعات في المجتمع، وهي في

الوقت نفسه تعمل على توفير الحماية المطلوبة لتحقيق الاستقرار في المجتمع، لكن هذا

لا يعني ربط تحليل العملية السياسية بالجماعات فقط، وإهمال دور وتأثير العناصر

الأخرى التي تتضمنها البيئة المحيطة.

ثانياً: مدخل النخبة:

جاء مدخل النخبة كرد فعل على المدخل الطبقي الماركسي في إطار

الصراع الأيديولوجي القائم بين التيار الماركسي و التيار الليبرالي، و يعتبر من أكثر

المدخل اختلافاً و تناقضاً مع مدخل الجماعة، نظراً لتأكيد أنصاره على أن السياسة

العامة التي يتم وضعها أو رسمها هي دائماً بمثابة تعبير عن تفضيلات النخبة و

توجهاتها أي أن السياسات الموضوعة تستجيب أكثر لمصالح النخبة و ليس لمصالح

الجماهير التي تمثل الأغلبية، فالنخبة هي التي تضغط على الجماهير وليس العكس. و

رغم اختلاف المشاكل و القضايا المطروحة للمعالجة و تغير الفواعل السياسية الرسمية

في السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية إلا أن النخبة و عن طريق نفوذها

و قوتها تحافظ على قوة تأثيرها في عملية رسم السياسة العامة، و سبب ذلك هو

استمرار الفواعل الحكومية التي تعمل على منح و إضفاء الطابع الرسمي و الشرعي على السياسات العامة بما يستجيب و أهداف و تطلعات هذه النخبة. هذا المدخل هو بمثابة اقتراب من الظاهرة السياسية عبر منظار النخبة حيث يتم من خلاله النظر إلى عملية رسم السياسة العامة على أنها نتاج الأقلية المستنفدة المهيمنة على المجتمع و سلطات الدولة و هيكلها، نظرا لما يتوفر لديها من موارد مالية تنظيمية و فكرية التي تزيد من قوتها و مركزها مما يسمح لها بالتدخل بشكل كبير و واسع في تحديد السياسات العامة وتوجهاتها⁽¹⁾

النخبة أو الصفوة بمعناها العام تدل على أكثرية شرائح المجتمع هيبية وتأثرا، أو أعلى شريحة في أي ميدان من ميادين التنافس، وتتألف عادة من الأفراد الذين يعودون - بالقياس إلى غيرهم -قادة في مجال ما، كالصفوة السياسية، والصفوة العلمية، والصفوة الدينية...إلخ، من شأنهم مباشرة غرس النفوذ المؤثر في تشكيل قيم واتجاهات القطاعات التي يمثلونها في المجتمع.

والصفوة السياسية هي ظاهرة مجتمعية، تعد من أهم متطلبات تنظيم المجتمع السياسية الحديث، تقتضي ضرورة تقسيم العمل السياسي بين أعضائه، بحيث تختص قلة منهم بمهمة رسم السياسات واتخاذ القرارات السلطوية، وهي النخبة الحاكمة، في حين الأكثرية الغالبة من المواطنين تمتثل للأوامر والسياسة العامة من وجهة نظر هذه الفئة، تعتبر بمثابة القيم و التفضيلات لدى النخبة الحاكمة وهذه النظرية

1- محمد شلبي، المرجع السابق، ص 207 .

تقوم على أن الجماهير ليسوا هم الذين يحددون السياسة العامة من خلال مطالبهم وأفعالهم، وإنما القلة الحاكمة، من خلال البيروقراطية الحاكمة التابعة لها هي التي توجه السياسات العامة وتصنعها⁽¹⁾

تبرز أهم المفاهيم الضمنية لهذا المدخل في الحقائق التالية:

- 1/ كل المجتمعات تنقسم إلى فئتين: فئة حاكمة و هي الأقلية، وفئة محكومة و هي الأغلبية. و السياسات العامة هي تعبير عن تفضيلات و خيارات الأقلية المستندة - النخبة- ، دون أن يعني ذلك تعارض هذه السياسات مع مصلحة الجماهير.
- 2/ التغيير و التجديد في السياسة العامة يتم بطريقة تراكمية و بتعديلات جزئية، حتى تتمكن النخبة من المحافظة على الوضع المائل.
- 3/ صغر حجم النخبة مصدر قوتها التنظيمية بسبب تمكينها من الاستجابة الآنية للظروف المتغيرة في ظل التواصل المستمر بين أفرادها، هذا التواصل يولد إجماعاً للرأي بينهم حيال القيم و المبادئ الجوهرية⁽²⁾

4/ تطبيقات مدخل النخبة على تحليل السياسة العامة: وذلك من خلال:

- أن السياسة العامة لا تعكس مطالب الجماهير، بل هي انعكاس لإرادة وقيم ومصالح النخبة، ومن ثم فإن أي تغيير في السياسة العامة، ينتج من إعادة تعريف النخبة لقيمها.

1- جيمس أندرسون، المرجع السابق ، ص35

2- نصر محمد عارف، ابستومولوجيا السياسة العامة-النموذج المعرفي-النظرية-المنهج-القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002 ، ص 227 .

-الخبوية لا تعني أن السياسة العامة تكون ضد مصلحة الجماهير ورفاهيتها، إنما مصلحة الجماهير هي من المهام الواقعة على عاتق النخبة السياسية، وليس على عاتق الجماهير.

-ترى النخبة في الجماهير أنها غير مبالية وجامدة وسلبية، وأن آراء الجماهير عادة ما يتم تضليلها والتأثير عليها من قبل النخبة، دون أن يكون لتلك الجماهير أي رد فعل في قيم النخبة.

-إن خطوط الاتصال بين الجماهير والنخبة تكون بشكل رأسي هابط، ولهذا فالانتخابات العامة والمنافسة الحزبية، لا تمثل الجماهير في الحكم، فقيمتها رمزية، فهي تربط الجماهير بالنظام السياسي بإعطائهم يوم الانتخاب دورا يلعبونه، وحزبا ينتمون إليه ومنه فالسياسة العامة نادرا ما يتم إقرارها من طرف الجماهير.

-تؤكد النخبة على وجوب الاتفاق إزاء قواعد محددة للسلوك التي يقوم عليها النظام الاجتماعي، وعلى القواعد الأساسية للعبة، وهذا ما يحقق استقرار وبقاء النظام، وهذا لا يعني أن النخب لا تختلف ولا تتنافس، وإنما يعني أن النخبة تؤكد على جعل المنافسة تجري ضمن مجال ضيق، فالنخب تتفق على الموضوعات المحددة أكثر مما تختلف حوله. وهكذا تصبح السياسة العامة حسب هذا المدخل مضادة للجماهير، لكنها موجهة نحو مصالح الأقلية ومعبرة عن قيمهم⁽¹⁾

1- السيد عبد المطالب غانم، الإقترايات والأدوات الكيفية في تحليل السياسة العامة. القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1988 ، ص.84.

ثالثاً: المدخل المؤسسي:

ينطلق هذا المدخل من نظرية "مونتسكيو" لفصل السلطات التي يعتبرها آلية ضرورية لتنظيم شؤون الجماعة كما ينطلق من القاعدة التقليدية التي يقوم عليها علم السياسة، من أنه علم يعنى بدراسة المؤسسات الحكومية وهي المؤسسات الثلاث، المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، والمؤسسة القضائية، وأن السياسة العامة يتم تحديدها من خلال هذه المؤسسات، التي تعمل على تبنيتها والسهر على تنفيذها بشكل رسمي. فالحياة السياسية في أي مجتمع تظل وثيقة الصلة بسلوك السلطات الحكومية المتمثلة بالسلطات الثلاث والأحزاب السياسية، ودراسة المؤسسات كانت من خلال المدخل التقليدي الذي يركز على الجوانب الرسمية، وعلى القواعد والصلاحيات والنظم، ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة لدراسة الجانب السلوكي في المؤسسات الحكومية، (أي التحول من دراسة ما ينبغي أن يكون إلى دراسة ما هو كائن)، فدراسة المؤسسة التشريعية مثلاً أصبحت ديناميكية وواقعية، بعدما كانت استاتيكية وإجرائية بخطواتها، إلا أن الهياكل المؤسسية والإجراءات والقواعد تلعب دوراً في صنع السياسة، ولا يجب أن تهمل في تحليل السياسة، مع الأخذ بعين الاعتبار المظاهر الحركية للسياسة⁽¹⁾

يعتبر المدخل المؤسسي من المداخل التقليدية المفسرة لعملية رسم و صنع السياسة العامة، يرتكز هذا المدخل على المؤسسات الرسمية الحكومية المجسدة في

1-جيمس أندرسون، المرجع السابق ، ص38

السلطات الثلاث : التشريعية، التنفيذية ، القضائية، إلى جانب الجهاز الإداري الحكومي .ففي هذا الإطار يتم الاهتمام بشكل كبير بالمؤسسات الحكومية من خلال الدراسة التفصيلية و الدقيقة ل:

*البنى و الهياكل الرسمية.

*توزيع كل من الصلاحيات و القواعد و الإجراءات القانونية و الدستورية و مدى الالتزام بها.

*طبيعة العلاقة بين الهياكل الرسمية،و مستوياتها، و طبيعة العلاقة بين هذه المستويات فيما بينها.⁽¹⁾ وبالتالي يرى هذا المدخل السياسة العامة بمثابة نشاط يجري داخل الهياكل والمؤسسات الحكومية، وهذا ما يضيف على السياسة العامة ثلاث سمات مميزة وهي :الشرعية، والعمومية، وطابع الإلزام:

-الشرعية تعني أن تمنح الحكومة السياسة العامة شرعيتها، بحيث تصبح سياسات حكومية عامة تحظى بالالتزامات القانونية، التي تتطلب من المواطنين والولاء والإخلاص لها.

-العمومية تعني أي أن السياسة العامة تتصف بالشمولية وبطابعها العام، الذي يمتد ليشمل كافة المجتمع.

1- فهمي خايبة الفهدوي ، المرجع السابق، ص181 .

- الإلزام أي أن الحكومة تفرض معاقبة المخالفين لسياساتها العامة، والتحكم في ولاء مواطنيها (1).

ويقول الأستاذ كمال المنوفي بأن المدخل المؤسسي يعتمد على الشرح التفصيلي و الوصفي للمؤسسات الحكومية من خلال ستة عناصر أساسية ، و هي:

- التطرق إلى الهدف من تكوينها: أي هل تأسست بهدف تحقيق غرض عام أو خاص، و هل قصد بها تحقيق الفاعلية في الأداء أو إضفاء الشرعية.

- مراحل تطورها و ما هي العوامل التي ساعدت بشكل كبير في تكوينها و أثرت في شكلها و أدائها.

- تجنيد الأعضاء، هل تم عن طريق الانتخابات أو التعيين أو من خلال الجمع بينهما.

- الوسائل المتبعة من أجل الحفاظ على بقائها.

- هيكل المؤسسة و علاقتها بغيرها من المؤسسات، و طبيعة اختصاصاتها المحددة دستوريا.

- وزن المؤسسة و أهميتها إلى جانب قوة تأثيرها. (2)

1- السيد عبد المطالب غانم، المرجع السابق، ص. 77.

2- كمال المنوفي، المرجع السابق، ص. 13 .

معايير المؤسسة: توصل هانثنتون في دراسته إلى وجود أربع معايير

للمؤسسة و هي قابلية التكيف، و التعقيد، و الاستقلالية و التماسك. و سيتم تناولها في

النقاط التالية:

1/ **قابلية التكيف:** يكون النظام المؤسسي قابلاً للتكيف منذ اللحظة التي يمكنه

فيها مواجهة التحول ، و الحفاظ و التجديد عبر مختلف الحقب التاريخية .أي يجب أن

تكون له القدرة بوجه خاص على انجاز الوظائف غير تلك التي بررت إنشائه، و تقاس

هذه القابلية باستخدام المؤشرات التالية:

أ- **العمر الزمني :** كلما كان عمر المؤسسة طويلاً، كانت المؤسسة أقدر على

التكيف و بالتالي أكثر تأثيراً.

ب- **العمر الجيلي :** يقصد بذلك التغييرات في القيادة العليا للمؤسسة، و هل تم

ذلك وفقاً للقواعد المقررة أم لا.

ج - **التغير الوظيفي :** أي هل غيرت المؤسسة من وظائفها و مهامها أم لا ؟

لأن المؤسسة الأكثر تغييراً لوظائفها هي الأقدر على التكيف.

2/ **التعقيد:** أي أن يكون النظام أو المؤسسة على درجة عالية من التعدد في

الهياكل، بمعنى لا تعتمد في تسييرها على هيكل واحد فقط، فلا بد أن تضم مجموعة من

الوحدات المتخصصة المكلفة بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار و يتم

قياس درجة التعقد انطلاقاً من درجة تعدد وحدات المؤسسة و تنوعها و أيضاً من خلال

تعدد وظائف المؤسسة و تنوعها.

3/الاستقلالية: تفترض المؤسسة استقلالية معينة للهيكل السياسية، أي

استقلالية الدولة إزاء القوى الاجتماعية و الاقتصادية الأخرى .بل أكثر من ذلك، استقلالية الأحزاب السياسية في مواجهة طبقاتهم الاجتماعية المنتمية إليها.و يمكن قياس درجة الاستقلالية من خلال معرفة ما إذا كان للهيكل السياسية أو المؤسسات ميزانية مستقلة، و إلى أي حد يمكنها تجنيد أعضائها بكل حرية.

4/التماسك: و يقصد به درجة الرضا أو الاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة

و يقاس التماسك انطلاقاً من:

أ - مدى انتماء الأعضاء للمؤسسة.

ب - مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة.

ج - مدى وجود خلافات داخل المؤسسة بوجه عام⁽¹⁾

ويشير هذا المدخل إلى أن المؤسسات ربما تكون موجهة لتسهيل تحقيق

نتائج سياسية مؤكدة وربما تقدم مزايا معينة ومؤكدة لبعض الاهتمامات في المجتمع،

وباختصار فإن هيكل المؤسسات الحكومية قد يساهم في تحقيق نتائج هامة في عمليات

تحديد معالم السياسة وإقرارها في المجتمع.

إن المدخل المؤسسي من خلال أنماطه الهيكلية للسلوك الفردي والجماعي،

يؤثر في مضمون السياسة العامة، ذلك أن نشأة بعض المؤسسات قد تكون من أجل

1- بيرتراند بادي، التنمية السياسية، ترجمة: محمد نوري المهدي لبيبا:تالة للطباعة و النشر، ط1، 2001،

تفعيل مخرجات السياسة العامة، أو الحد من مخرجات أخرى، وهذا يعني أن أي تغيير مؤسسي مرتبط بتغيير في السياسة العامة، يعني ذلك وجود علاقة بين المؤسسة الحكومية والسياسة العامة، وهما يتصلان بدرجة كبيرة بالقوى الاجتماعية والاقتصادية.⁽¹⁾

رابعاً: مدخل النظم:

من رواد هذا المدخل نجد ديفيد ايستون الذي ينظر للنظام السياسي على أنه جهاز حركي يتحرك بطريقة آلية، وبتأثير من عوامل بيئته الداخلية و الخارجية. هذه البيئة تتضمن قوى رسمية و غير رسمية لها مصالحها الخاصة و التي يكون غرضها من وراء مشاركتها في عملية رسم و صنع السياسة العامة تحقيق هذه المصالح، و بناء على ذلك فإن كل الفواعل السياسية الرسمية منها و غير الرسمية تشارك في رسم السياسة العامة إما بتقديم المدخلات أو بالمساهمة في إصدار المخرجات.

إن ايستون يفترض وجود علاقة خطية بين كل من مدخلات النظام و مخرجاته، إذ يتم تحويل هذه المدخلات الآتية من البيئتين الداخلية و الخارجية إلى مخرجات، كما أن الاستجابات المترتبة عن المخرجات قد تتحول إلى مطالب جديدة للنظام و هو ما يعرف بالتغذية الراجعة (العكسية) ، ونشأت فكرة هذا المدخل في العلوم الهندسية والبيولوجية ويهدف مدخل النظم إلى بناء إطار موضوعي لدراسة عملية تحليل و صنع السياسة العامة، بطريقة تتشابه مع المدخل الاقتصادي التقليدي في

1- علي شريف، إدارة المنظمات الحكومية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003/2002، ص.153.

محاولته لبناء نماذج ميكانيكية السوق⁽¹⁾، كما يطلق على هذا المدخل بالنظرية الشمولية أو النظام المتكامل، التي تقوم على تأثير البيروقراطية في عملية صنع السياسات العامة، وكذا تأثير المدخلات الخارجية على البيروقراطية لكي تقوم هذه الأخيرة بتحويل المطالب والاحتياجات إلى سياسات عامة، وتوجيهات وبرامج جاهزة للتطبيق.

يرتكز المدخل على ثلاث نقاط أساسية و هي:

أولاً: المدخلات: هي تعبير عن مجموع التغيرات التي تعرفها بيئة النظام

السياسي و التي تمارس ضغوطا عليه،و يمكن تصنيف هذه المدخلات إلى:

1/المطالب، الاحتياجات، طموحات و تطلعات المواطنين التي يتم إيصالها إلى

النظام السياسي بعد ما يتم تجميعها و تنظيمها من طرف مجموعة من الفواعل السياسية كالأحزاب السياسية، جماعات المصالح، وسائل الإعلام... إن وصول المطالب إلى النظام السياسي متوقف على طبيعة هذه المطالب في حد ذاتها، قوة و نفوذ، و تأثير الفواعل السياسية، إلى جانب القيود الثقافية الاجتماعية و الاقتصادية الموجودة على مستوى بيئة النظام.

2/التأييد: يمكن تقسيمه إلى:

أ- تأييد محدود: هو ذلك النوع من التأييد الذي تقوم به جماعة أو جماعات

محدودة، و لا يتسم بالصفة العمومية.

1- علي شريف ، مرجع سابق ، ص 125.

ب- تأييد عام (منتشر): هو ذلك النوع من التأييد الناتج عن عملية التنشئة السياسية و التي تخلق الشعور بالوطنية و الولاء للسلطات العمومية. فاستمرارية و استقرار النظام، متوقف إلى حد كبير على توفر حد أدنى من التأييد.

3/المعارضة أو المقاومة:تمثل توجهها من توجهات الفواعل السياسة المعارضة لتوجهات النظام السياسي، حيث تسعى هذه الفواعل إلى تحقيق مصالحها عن طريق الضغط و نشر برامجها و توجهاتها و السعي لكسب تأييد الرأي العام.

4/المصادر و الموارد :تشتمل كل المصادر و الموارد المادية و البشرية التي يمتلكها النظام السياسي، و التي تعمل على تسخيرها و توظيفها سعيا لتنفيذ السياسات العامة و تحقيق الأهداف.(1)

ثانيا :المخرجات: تأخذ أشكال عدة من ضمنها شكل :السياسة العامة، القرارات، القوانين، الأوامر و المراسيم الصادرة عن السلطات و الهيئات السياسية الموجودة في النظام السياسي كاستجابة لمدخلات النظام. إن درجة الاستجابة تختلف باختلاف طبيعة و كمية المدخلات، و طبيعة و إمكانيات النظام السياسي، و أيضا قوة تأثير و ضغط الفواعل السياسة.و تعد استجابة النظام لمجموع المطالب و الاحتياجات عاملا مهما للرفع من درجة التأييد، لأن النظام يرفع من قدرته على الاستجابة من خلال استرجاع المعلومات المتعلقة بوضعية النظام و البيئة الداخلية و الخارجية له، و هذا ما يعرف بالتغذية الراجعة و التي تشير إلى التأثير الذي تحدثه السياسات العامة و

1- محمد زاهي بشير المغربي، المرجع السابق، ص ص 150-151.

القرارات في البيئة و المطالب المطروحة من قبلها و أيضا في خصائص النظام السياسي ذاته. كما يمكن للسياسة العامة أن تولد مطالبا جديدة تؤدي بدورها إلى مخرجات جديدة⁽¹⁾

1/ البيئة الداخلية: تشمل هذه البيئة كل من:

أ- النسق الاجتماعي: يتضمن النسق الاقتصادي، الثقافي، البيولوجي، و الشخصي... حيث تتفاعل هذه الأنساق فيما بينها.

ب- النسق الايكولوجي: يجسد علاقة الجماعات بالوسط الطبيعي : أراضي، تضاريس، مناخ... وما يولده هذا الوسط من تباين في السلوكيات و الأساليب.

ج- النسق الشخصي: يعبر هذا النسق عن مشاركة الأفراد في الحياة السياسية.

2/ البيئة الدولية: تشمل هذه البيئة الأنساق الاجتماعية، السياسية، الايكولوجية

و الدولية. إن العلاقات الخارجية و التغيرات الدولية كثيرا ما تضغط على الجهاز السياسي أو تعمل على تقديم الدعم له، و في كلتا الحالتين تسعى لإحداث تغييرات وتعديلات داخل هذا الجهاز بما يتماشى و مصالحها و أهدافها⁽²⁾

ويري "دفيد ايستون" - رائد هذا المدخل - أن التفاعلات السياسية في المجتمع،

تكون بمجموعها نظاما عاما للسلوك، بحيث لا يمكن عزل النظام السياسي أو فصله

عن النظام الاجتماعي الكلي، مما يجعل من إمكانية التمييز بين الأبعاد والمتغيرات

1- جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص. 33 .

2- عادل فتحي ثابت عبد الحفيظ، النظرية السياسية المعاصرة ، الاسكندرية : دار الجامعة الجديد 1997، ص 189.

الأساسية داخل النظام السياسي، من حيث عملياته وأفعاله، وبالأخص ما يتعلق بتوزيع القيم واستمرارية الالتزام والطاعة، وبين الأبعاد والمتغيرات البيئية التي تؤثر على هذا النظام السياسي وعلى مخرجاته الناتجة عنه في شكل سياسات عامة.

رغم قيام ايستون بإدراج تعديلات في نموذج من حيث بيئة الجهاز السياسي و كيفية تعامل هذا الأخير معها و مع مدخلات البيئة الخارجية، و ما مدى تأثير ذلك على حركية الحياة السياسية و عملية صنع السياسة العام مع التركيز على بعض المتغيرات المؤثرة على النشاطات و السلوكيات السياسية للأفراد و الجماعات، و تأكيده على أن الحياة السياسية ما هي إلا مجموعة من النشاطات السياسية تتم ممارستها من جانب الجهاز السياسي و بيئته الداخلية و الخارجية، إلا أن ذلك لم يجنبه الوقوع في خطأ إعطاء تفسير ليبرالي غامض و عام و آلي للأمور بالادعاء أن المدخل أو النموذج صالح لفهم الحياة السياسية في كل المجتمعات رغم اختلافها.⁽¹⁾

خامسا: مدخل العمليات والأنشطة الوظيفية:

ينظر مدخل العمليات و الأنشطة الوظيفية للسياسة العامة على أنها نشاط سياسي. و في ظل سعي علماء السياسة ضمن التوجه السلوكي إلى تجميع العمليات و الأنشطة ذات العلاقة بالسياسة العامة، توصلوا إلى تحديد مجموعة من العمليات و النشاطات الوظيفية التي تصنع و ترسم في إطارها السياسة العامة. من بين هؤلاء العلماء نجد هارولد لاسويل الذي توصل إلى تحديد سبعة أنشطة أساسية

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص ص . 178-181.

(1) هي: الاستخبار، التوصيات، الوصف، الإنفاذ، التطبيق، التقويم و الإنهاء.و ذلك على النحو التالي:

1/الاستخبار: و تتعلق بكيفية تجميع و معالجة المعلومات المتعلقة بمسائل

السياسة و التي تنال اهتمام صناع السياسة.

2/التوصيات: و تتمثل في كيفية صياغة و تبني التوصيات المتعلقة بمسائل

معينة.

3/الوصف: و يتمثل في كيفية تبني و تطبيق القواعد، و عن طريق من؟.

4/الإنفاذ: و ذلك لتحديد ما إذا كان السلوك متعارضا مع القوانين و القواعد أم

لا؟.

5/التطبيق: كيف يتم تطبيق القوانين و القواعد فعليا؟.

6/التقويم: كيفية تقويم عمليات السياسة من حيث فشلها أو نجاحها؟.

7/الإنهاء: كيف ينتهي العمل بالقوانين و القواعد الأصلية أو يقرر الاستمرار

بها؟.

أما توماس داي و انطلاقا من رؤيته للعملية السياسية على أنها سلسلة من

النشاطات العامة تجسد في مجموعها السياسة العامة قام بتحديد خمسة نشاطات و هي :

1-جيمس أندرسون ،المرجع السابق، ص 37 .

تشخيص المشكلات ، تشكيل مقترحات السياسة، تشريع السياسات، تطبيق السياسات، تقويم السياسات، و التي وسيتم التطرق لها تباعا في النقاط التالية:

1/ **تشخيص المشكلات:** يتم هذا التشخيص عن طريق تجميع المطالب، لأجل

التحرك أو العمل الحكومي حيالها، و بما يؤكد اهتمامها و عنايتها.

2/ **تشكيل مقترحات السياسة:** يتم التوصل إلى تشكيل مقترحات السياسة من

خلال وضع و تحديد الأجندة لأغراض المنافسة العامة، و تطوير مقترحات برامج لحل المشكلة.

3/ **تشريع السياسات:** عندما يتم اختيار المقترح، و بناء الدعم السياسي

المطلوب له، و العمل على تفعيله ليأخذ شكل قانون فإننا نكون بصدد تشريع سياسة ما.

4/ **تطبيق السياسات:** تطبيق السياسات يكون من طرف المنظمات

البيروقراطية، و دفع الأجور، و توفير الخدمات إلى جانب فرض الضرائب.

5/ **تقويم السياسات:** لتقويم السياسة لابد من دراسة البرنامج، و تقدير

مخرجاته، ثم العمل على تحديد آثاره على الجماعات الموجودة في المجتمع لمعرفة ما

إذا كان البرنامج هادفا أم لا، و انطلاقا من النتائج المتوصل إليها يتم اقتراح التعديلات

الضرورية. إن هذه الوظائف و العمليات تجسد في مجموعها الطابع السياسي لعملية

صنع السياسة العامة، باعتبارها تتضمن صراعا بين الأطراف و الجماعات أو كفاحا

من أجل الخيارات المتعلقة بالقضايا السياسية و مشاكلها. بعد التطرق إلى بعض

المداخل التي عنيت بتعليل و تفسير أسباب اتخاذ السياسات العامة، و خلفيات ذلك و

آثاره باعتبارها ظاهرة ديناميكية، نلاحظ أن كل مدخل يركز و يحصر مجال اهتمامه في بعض الجوانب و إهمال دور الأخرى مما جعلها تعاني من النقائص . و لأن الاختزال في حالات كثيرة لا يكون ملائماً فإنه يتوجب علينا السعي إلى وضع مدخل شامل و قادر على وصف عملية رسم و صنع السياسة العامة، و التي تمثل محصلة تفاعل مختلف الفواعل الرسمية منها و غير الرسمية ، الداخلية و الخارجية.⁽¹⁾

ثالثاً: مؤسسات صنع السياسة العامة:

إن الجهات التي تتولى إعداد السياسة العامة، هي متعددة ومختلفة، وهذه العملية عادة ما تجلب كل الأطراف وكل صناعات السياسة العامة الذين يعملون ضمن العمل الحكومي والوضع التنافسي، وهذا الوضع، يطلق عليه بيئة تشكيل السياسة، حيث تشمل الجهات المعنية الرسمية بصنع السياسة العامة وممثليها من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذا الجهات غير الرسمية كالأحزاب والجماعات المصلحية، وهنا سيتم التركيز على صناعات السياسة العامة الرسميون الذين يمارسون دورهم من خلال ما يتمتعون به من سلطات دستورية مباشرة للتصرف والفعل واتخاذ القرارات، وهم يتكونون من أعضاء السلطة التنفيذية وأعضاء السلطة التشريعية و أعضاء السلطة القضائية، والأجهزة الإدارية.

1- فهمي خليفة الفهداوي ، مرجع سابق ، ص ص ، 186-187.

1-السلطة التشريعية:

تقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الإرادة الشعبية، ولا يمكن إضافة هذه السمة عليها لمجرد أنها مخولة دستوريا، وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك، من خلال ما يظهر من تطبيقات وشواهد عملية⁽¹⁾، ويعتبر أعضاء السلطة التشريعية، المشرعون الذين تتشكل من خلالهم المجالس التشريعية أو البرلمانية، تتراوح أعدادهم بين أقل من ألف وأكثر من مئة، بحسب سعة الدولة وعدد سكانها، يقومون بالتشاور والنقاش حول السياسات، العامة، المعبرة عن القضايا المعروضة عليهم من قبل الجهات المعنية، ومجتمع الدولة الذي انتخبهم للتعبير عن مواقفه⁽²⁾، وبالتالي تقوم السلطة التشريعية في كثير من الأنظمة السياسية بوظيفة التشريع، كونها مخول لها دستوريا بأن تصيغ النصوص القانونية، ولها سلطة التعديل أو الإلغاء لبعض المشاريع التي تعهدا لها الحكومة، فالسياسة العامة ليست حكرا على الجهاز الحكومي فقط، باعتباره يدرك جيدا ما الذي يقبل ويرفض من قبل العامة، إذ أن للسلطة التشريعية كامل السيادة بأن تسعى لتحقيق الأهداف، ويتكرس دور السلطة التشريعية في الدول ذات الطابع الديمقراطي، أين تكون القرارات السياسية مشتركة،

1-جيمس اندرسون ، المرجع السابق، ص56 .

2-جبريال ألموند وآخرون، المرجع السابق ، ص254

ويتكون الجهاز التشريعي من عدة لجان دائمة تملك صلاحيات الدراسة القانونية في جميع المجالات⁽¹⁾

2- السلطة التنفيذية:

إن السياسة العامة كونها الخطط أو البرامج أو الأهداف العامة التي يفسرها اتجاه العمل للحكومة، فهي كما يراها" دفيد استون" تعبير عن التوجيه السلطوي أو القهري لموارد الدولة، والمسئول عن التوجيه هي الحكومة، وهنا تتداخل عدة عوامل (سياسية، اقتصادية، سلوكية ..) لتعكس في النهاية الأهداف التي ينبغي الحكومة تحقيقها في فترة محددة، والاستراتيجية التي تتبعها في الوصول إلى تلك الأهداف بأقصى كفاءة وفعالية⁽²⁾

لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان .وهي ذات صلة وثيقة بالسلطة التشريعية والقضائية. كما تتوب عن البرلمان في تشريع القوانين، عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة أثناء العطل البرلمانية، وتقوم بتعيين القضاة، وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية، ويصبح له الدور القيادي وهذا يظهر في الدول النامية خاصة العربية منها⁽³⁾

1- جيمس أندرسون، المرجع السابق، ص 58

2- أحمد رشيد، المرجع السابق، ص 83

3- احمد رسيد، المرجع السابق، ص 113

وإذا كانت السياسات العامة هي برامج الحكم، والبوقة التي تنصهر فيها التوجهات الفكرية والعملية للحكومة، من خلال توضيح رؤيتها العملية لتحقيق التنمية في كافة المجالات، فإنه لمن المنطقي القول أن السلطة التنفيذية تعد مركز الدائرة في كل عمليات صنع السياسة العامة من إعداد وتنفيذ وتقويم، ومسؤوليتها في ذلك تفوق أي دور آخر، وهذا الدور يدعمه جانبان:

الأول : ما تتمتع به الحكومة من تفرد في بعض الأحيان ومن مشاركة في معظم الأحيان في سلطة التشريع سواء في النظام الرئاسي أو النظام البرلماني.

الثاني : الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها مقارنة بغيرها من المؤسسات، وما تستطيع توظيفه من إمكانات مادية وفنية بحكم إشرافها على الوزارات والمؤسسات المهنية والفنية، وكذا ما تملكه من معلومات دقيقة لا تتوافر لغيرها.⁽¹⁾

وتقوم الحكومة بإعداد السياسة العامة انطلاقاً من وجود مشاكل معينة تتبلور أساساً في شكل ضغوط قيمية أو موضوعية، وتقوم الحكومة هنا حسب نوعية المشكلة باستكشاف البدائل الممكنة، ويتم بعدها اختيار البديل الذي يكون الأفضل في ظل الظروف الزمنية المتاحة، ثم يتم تشكيل السياسة العامة تكون في شكل مخرجات للأجهزة الإدارية من أجل تنفيذها، أي أن السياسة العامة هي مخرج رئيسي للحكومة، وهي في ذات الوقت مدخل أساسي للجهاز الإداري داخل النظام السياسي.

1-حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص ص 125 - 126

وتعتبر السياسة العامة هي مدخل أساسي في الإدارة العامة في أي نظام، فهي تملك معنيين مميزان أحدهما :طريقة صنع شيء ما، وفي هذا المعنى فالسياسة يجب أن تجيب على السؤال التالي :كيف تعمل الإدارة العامة ؟ وما يجب عمله ؟ فالمقصود ليس فقط ما الذي تقوم به مؤسسات الحكومة، ولكن توضيح أيضا كيف تقوم به، وهنا تجدر الإشارة باعتبار أن السياسة العامة هي الجسر الموصل بين الحكومة والجهاز الإداري، وباعتبار السياسة العامة كمجموعة أهداف وبرامج حكم، فإن الحكومة هي في موقع يعبر عن مطالب الأمة وتطلعاتها، وهذه المطالب والتطلعات هي مصدر تحديد أهداف وبرامج الحكم، ومن ثم لا بد من ارتباط السياسة العامة بهذه الناحية السياسية أكثر من ارتباطها بالجانب التنفيذي الذي يمثله الجهاز الإداري، بمعنى آخر لا بد أن تكون السياسة العامة هي حلقة أخيرة من حلقات كفاءة الحكومة في العمل السياسي، وليست حلقة من حلقات العمل الإداري.

وكون الحكومة هي المسئولة المباشرة على كل القطاعات في الدولة، سواء على القطاع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وكذا الجهاز الإداري، فهذا لا يستثنى من مهمة التشريع عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة بين فترة العطل البرلمانية، ويتباين دور الحكومة من نظام إلى آخر على حسب قدرة أعضائها على

الإقناع، خاصة أمام برلمان تتعدد فيه التيارات وتتنوع الحساسيات مما يعيق في بعض الأحيان تمرير بعض المشاريع والبرامج أثناء مناقشة السياسة العامة للحكومة⁽¹⁾

3- الجهاز الإداري (البيروقراطي):

وهي تلك المنظمات الإدارية والمؤسسات العامة والإدارات الحكومية البيروقراطية، التي تضم أعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمتلكون مهارات وخبرات مرتبطة بتأدية مهام الخدمات المدنية والمصلحة العامة في المجتمع، وعلى الرغم من أن الأجهزة الإدارية ترتبط بتنفيذ السياسة العامة، لكن لها أيضا دور في إعداد السياسة العامة، حيث أن معظم التشريعات الجديدة العامة، لا يمكن تطبيقها إلا من خلال قيام المسؤولين الإداريين بوضع لوائح تفصيلية لتشريعات السياسة العامة، ومدتها بمجموعة التفسيرات المطلوبة، التي تضمن لها أفضل تنفيذ ممكن ومحققا للأهداف الأساسية⁽²⁾ وعلى الرغم من النظرة التقليدية الشائعة في العلوم السياسية حول عدم مشاركة الجهاز الإداري في صنع السياسات العامة وتخصه فقط في التنفيذ، إلا أن هناك اتفاق عام حول الدور الكبير الذي يقوم به البيروقراطي في صياغة ومناقشة السياسات العامة⁽³⁾، ومن خلال ما سبق يتضح أن إعداد السياسة العامة تمثل مشروعا رسميا مخول بالأساس إلى أجهزة قانونية رسمية (رغم وجود أنشطة غير رسمية)، وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة، نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك

1- أحمد سعيان، المرجع السابق، ص 204

2- جبريال ألموند وآخرون، المرجع السابق، ص 270-271

3- جيمس اندرسون، المرجع السابق، ص 60.

السياسات عمليا، لذا يعبر عنها" بذاكرة الحكومة". ويقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي، كما فوضت له السلطة التشريعية خاصة في الدول المتقدمة سلطات واسعة، فيما يعرف بالسلطة التقديرية، والتي تعنى أحيانا بصنع القوانين و صنع السياسة العامة، بل حتى في إعاقتها في بعض الأحيان.⁽¹⁾

حيث تشكل الأطر التشريعية والتنفيذية والقضائية المرجع الأساسي في بناء هيكل الشرعية للسياسة العامة، وهذه الأجهزة تتفاوت أدوارها وتتداخل بحسب درجة السلطة والقوة الممنوحة لها دستوريا وبهذا المعنى ومن خلال التطرق إلى أجهزة إعداد السياسة العامة، يتضح أن هذه العملية تركز على بناء القواعد والقوانين التشريعية والبرامج والمشاريع التنموية، وجعلها عملية وحركية من خلال الأجهزة الإدارية المعنية بجوانب التنفيذ.

4-السلطة القضائية:

إن مكانة القضاء في الدولة تمثل المعيار الأساسي لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلال القضاء، إذ لا يجوز للسلطة التنفيذية أو التشريعية التدخل في سير القضاء وأحكامه (وهذا حسب دستور الدولة)، ووفقا لاختصاصاتها فإن السلطة التشريعية، ليس لها الحق في اتخاذ

1- نور الدين دخان، "تحليل السياسات التعليمية العامة": نموذج الجزائر، رسالة دكتوراه في التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2000، ص 223.

مبادرات لطرح خيارات يمكن أن تكون نواة لتشكيل سياسات عامة، ولكن وفق اختصاصاتها ذات تأثير مباشر وغير مباشر على تشكيل السياسات، ومكانة السلطة القضائية في الدولة تمثل المعيار الأساسي، لمدى احترام تلك الدولة لسيادة القانون، وتتجسد هذه المكانة المتميزة بتأكيد مبدأ استقلالية السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولا يجوز لهما التدخل في سير القضاء وأحكامه⁽¹⁾ فالمحاكم تلعب دورا كبيرا في تفسير السياسات العامة، من خلال مراجعة النصوص أو تعديلها، سواء تعلق الأمر

بمضمون السياسة العامة أو تطبيقها، وهذا الدور تكتسبه من خلال سلطتها القضائية، فالمراجعة القضائية عادة هي من سلطات المحاكم التي تقرر من خلالها مدى دستورية وشرعية النصوص، وعدم تعارضها مع القوانين النافذة⁽²⁾ لذا فإن المحاكم تلعب دورا هاما في صنع السياسة العامة بدرجات مختلفة حسب الأنظمة السياسية، فحسب "جيمس أندرسون" فإن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب دورا مهما في صنع السياسة العامة أكثر من أي بلد آخر، بحيث تؤثر على محتوى وطبيعة السياسة العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين التي تفصل فيها⁽³⁾ كما وأن السلطة القضائية لها دور في عملية تنفيذ السياسة العامة، حيث تمثل ميدانا لمناقشة الآراء المختلفة التي تمثل الأفراد والمطبقين لتلك السياسة، وهذا كله يدل على أن

1- حسن أبشر الطيب، المرجع السابق، ص 127 .

2- جيمس أندرسون، مرجع سابق ، ص.61 .

3- نور الدين دخان ، المرجع السابق، ص63 .

المحاكم تلعب دوراً في التشريعات السياسية من خلال الاهتمامات التالية: كون السياسة العامة تتماشى مع الدستور أم لا، لعب دور الوسيط بين واضعي السياسة العامة وبين مطبقيها، من خلال التوضيح والتفسير السليم والقانوني لمضمون السياسة العامة، وكذا التأكد من تطبيق الأوامر والقرارات.⁽¹⁾

رابعاً: فواعل صنع السياسة العامة ودورها في العملية السياسية:

نظراً لأن السياسة العامة عملية حيوية، فإنها تدفع العديد من الأفراد للمشاركة في صنعها، سواء جهات رسمية والتي تتمتع بصلاحيات قانونية تسمح لهم بالمشاركة في صنع السياسة العامة، وهذه الجهات متمثلة في " السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، الجهاز الإداري (البيروقراطي)، والجهاز القضائي. أو جهات أخرى، لكن ليست بصفة رسمية، بل بصفتها الشخصية، في صنع السياسة العامة، من خلال ممارسة الضغوطات على السلطة، وتتمثل هذه الجهات في مؤسسات المجتمع المدني، ومنظمات القطاع الخاص، الرأي العام، الهيئات الاستشارية، المنظمات الدولية غير الحكومية ... الخ، و وضع السياسة العامة ليست عملية بسيطة و واضحة يقتصر أمر وضعها على أطراف محدودة و معلومة، بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد و التركيب نظراً لتعدد الجهات المساهمة و المشاركة فيها. و انطلاقاً من ذلك فإن السياسات العامة المتوصل إليها ما هي إلى تعبير عن محصلة تفاعل أدوار أطراف رسمية و غير رسمية أي تفاعل أدوار كل من السلطة التشريعية، و السلطة التنفيذية، و

1- فهمي خليفة الفهداوي، المرجع السابق، ص217

الجهاز الإداري، و المؤسسة العسكرية، و الأحزاب السياسية، و الجماعات المصلحية بما في ذلك المواطن و الهيئات الاستشارية. هذا التفاعل يقوم بالأساس على، المساومات، و المفاوضات، و الاتصالات الرسمية و غير الرسمية، إلى جانب الضغوطات و الصراعات الظاهرة و المستترة تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين المطالب و المصالح المختلفة و المتشابكة.

أولا / الفواعل الرسمية:

1- السلطة التنفيذية:

إن الفواعل الرسمية أو ما يعرف بصناع السياسة العامة الرسميون، هم أولئك الذين يساهمون و يتدخلون في عملية صناع السياسة العامة انطلاقا من السلطات و الصلاحيات الدستورية التي يتمتعون بها و يمتلكونها ، و التي على أساسها يباشرون التصرف و الفعل من دون أن تكون لهم حاجة للتفويض من سلطة أخرى . و سيتم التطرق في هذا المبحث للفواعل الرسمية في الجزائر، و التي يمثلها كل من السلطة التنفيذية - رئيس الجمهورية و الحكومة-، و السلطة التشريعية-البرلمان ل يتم توزيعها فيما بعد على عدة مراكز لتنفيذها و بالتالي تحقيق الأهداف المنتظرة منها. و في كل الأحوال فإن الرئاسة تبقى هي المتحكمة في كل مراحل أداء السياسة الجزائري بغرفتيه و السلطة القضائية، إلى جانب الجهاز الإداري، لغرض تحديد دور و مساهمة كل فاعل منها في العملية السياسية، و الطرق و الآليات المتبعة في ذلك.

الفرع الأول: رئيس الجمهورية كفاعل رسمي في رسم السياسة العامة:

يساهم رئيس الجمهورية باعتباره رئيساً للسلطة التنفيذية في عملية رسم و صنع السياسة العامة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فعلى المستوى الخارجي يعتبر المسئول الأول-من الناحية الدستورية- عن إقرار و وضع السياسة الخارجية للبلاد و العمل على توجيهها ، و في إطار ذلك فإنه يتولى تعيين سفراء الجمهورية، و المبعوثين فوق العادة إلى الخارج و ينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب و أوراق إنهاء مهامهم ، و يبرم المعاهدات الدولية و يوقع عليها. إن إسناد هذا الاختصاص للرئيس دون سواه، يعود إلى كون قيادة الشؤون الخارجية تتطلب هيئة أكثر استقراراً و بعيدة عن التأثير بنتائج الخلافات و الصراعات السياسية التي قد تنشأ بين مختلف الفواعل السياسية الداخلية. و عليه فإن عملية أداء السياسة الخارجية تنطلق من أعلى هرم في السلطة-رئاسة الجمهورية- أين يوجد ممثلو القوى المتحكمة في القرار الخارجي إلى جانب القرار الداخلي، الخارجية ، بالشكل الذي يجعل من المصالح المشاركة في هذه العملية تبقى مرتبطة بتقاريرها و تقييمها للوضع في رئاسة الجمهورية. و يزداد انفراد الرئاسة بهذا الأداء و تهميش دور الأطراف الأخرى و التقليل من مساهمتها، في حالة المهمات أو القضايا الخارجية ذات الطابع السري و الخاص. و في كل الأحوال فإن عملية صنع السياسة الخارجية تتمركز إلى حد كبير في رئاسة الجمهورية ، بالتعاون مع بعض الأطراف و على رأسها المؤسسة العسكرية التي لها دورها هي الأخرى في هذا المجال. و لعل العلاقات الجزائرية المغربية أفضل مثال لإبراز حجم الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في إدارة

الشؤون الخارجية، نظرا لما تمارسه من ضغوطات على رئيس الجمهورية .و يقتصر تدخل البرلمان الجزائري في هذا المجال على المصادقة على السياسات الخارجية و ما يتم إبرامه من اتفاقيات و معاهدات دولية التي تترتب عنها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، حيث تعد المصادقة شرطا ضروريا لدخول هذه الأخيرة حيز التنفيذ هذا من جهة ،و إعلانا صريحا منه على دعمه لها من جهة أخرى .إن مشاريع القوانين المتضمنة الموافقة على الاتفاقيات أو المعاهدات المقدمة إلى المجلس الشعبي الوطني من قبل رئيس الجمهورية، تتم مناقشتها و التصويت على موادها دون أي تفصيل أو إدخال أي تعديل عليها، أي أن التصويت في هذه الحالة يكون بالموافقة أو الرفض أو التأجيل، و في حالتي الرفض أو التأجيل لابد من التعليل و التبرير لأن ذلك يسمح بإعادة النظر في المشاريع المقدمة بعد اكتشاف مواطن الضعف و الخلل فيها.(1)

الفرع الثاني: الحكومة كفاعل رسمي في رسم السياسة العامة:

تمثل الحكومة الطرف الثاني من السلطة التنفيذية، تمتلك العديد من

الصلاحيات الدستورية

إن منح الحكومة صلاحية التشريع عن طريق المبادرة بمشاريع للقوانين - و

هو مبدأ من مبادئ النظام البرلماني - يعد أمرا ضروريا، حتى تتمكن هذه الأخيرة من

1- ضميري عزيزة، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2007-2008، ص ص

السهر على تسيير و تنفيذ سياساتها و برامجها. فالغرض الأساسي من ذلك هو التدليل من العقوبات القانونية التي تقف كحاجز أمام الحكومة ، و تعيقها عن تنفيذ برامجها فضلا على أنها تكون على تماس مباشر مع الإدارة، لكل ذلك لا بد من منحها- الحكومة- حق التقدم بمشاريع قانونية أو باقتراح تعديلات على النصوص القانونية القائمة في حالة تعارض ذلك مع سياساتها و برامجها. وبعد إصدار القوانين و نشرها لا بد من تنفيذها، تطبيق القوانين يندرج في المجال أو الإطار التنظيمي الذي يعود لرئيس الحكومة على خلاف رئيس الجمهورية الذي يتمتع بممارسة السلطة التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون وبعد إصدار القوانين و نشرها لا بد من تنفيذها، لكن أغلب النصوص القانونية لا يمكنها الدخول حيز التنفيذ (لاسيما عندما تحتوي قواعد على درجة عالية من العمومية) ما لم يتم تبني بعض التدابير التي تعمل على تفسيرها و تحديد إجراءات و كفاءات تنفيذها. و يعود السبب في ذلك إلى اكتفاء البرلمان في حالات كثيرة بوضع الموجهات و القواعد العامة التي ترعى المسألة محل التشريع، و ترك المجال للحكومة من أجل تنظيم التفاصيل و وضع الإجراءات و التدابير الكفيلة و اللازمة لتنفيذ القوانين المختلفة مجموع هذه التدابير هو ما يطلق عليه تسمية المراسيم التنفيذية التي يتم استصدارها في حدود القوانين دون أن تعارضها و بالرغم من سيطرة الحكومة الائتلافية على المجلس الشعبي الوطني إلا أن ذلك لا يلغي و لا يقلل من تبعيتها لرئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية و حامي البلاد و الدستور، فكل ما تقدمه هذه الأخيرة يكون بتوجيه منه .و كثيرا ما تلجأ الحكومة في

إطار رسمها للسياسة العامة إلى تشكيل اللجان المتخصصة التي تزودها بالمعلومات أو التقارير التي تسمح لها بإعداد مشاريع لسياسات⁽¹⁾

و لا يمكن إخفاء دور السلطة التنفيذية في صنع السياسة العامة، لأنها أصبحت اليوم هي المهيمنة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، من خلال تقديم مشاريع القوانين للبرلمان .وهي ذات صلة وثيقة بالسلطتين التشريعية والقضائية. كما تنوب عن البرلمان في تشريع القوانين، عن طريق الأوامر والمراسيم، خاصة أثناء العطل البرلمانية، وتقوم بتعيين القضاة، وقد يتدخل الرئيس في أعمال السلطة التنفيذية، ويصبح له الدور القيادي وهذا يظهر في الدول النامية خاصة العربية منها⁽²⁾

2/السلطة التشريعية:

يشارك البرلمان بغرفتيه باعتباره فاعلا رسميا في عملية رسم وصنع السياسة العامة من خلال ممارسته للاختصاص التشريعي، و الاختصاص الرقاب، و الاختصاص المالي. وتقوم السلطة التشريعية بدور أساسي في أي نظام سياسي من خلال تشريع القوانين وصنع السياسات، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لتحقيق الإرادة الشعبية، ولا يمكن إضفاء هذه السمة عليها لمجرد أنها مخولة دستوريا، وإنما يستلزم الأمر الممارسة الفعلية لذلك، من خلال ما يظهر من تطبيقات وشواهد عملية⁽³⁾

1- ضميري عزيزة ،مرجع سابق ، ص ص. 79-81 .

2- أحمد رشيد، " شكل التنظيم الحكومي في إطار السياسة العامة"، في تحليل السياسات العامة :قضايا نظرية ومنهجية المحرر :علي هلال الدين، المرجع السابق، ص113 .

3- جيمس اندرسون ، المرجع السابق، ص56 .

أولاً: الاختصاص التشريعي:

إن الاختصاص التشريعي هو الاختصاص الأصيل و الجوهرى لأي برلمان، إلى جانب ذلك فهو يتيح له فرصة التدخل و المساهمة بشكل مباشر في عملية صنع السياسة العامة.

بحيث تشرع السياسات بشكل مباشر عن طريق المبادرة باقتراح القوانين أو عن طريق القوانين العضوية، أو بشكل غير مباشر عن طريق التعديل.

1/المبادرة بالتشريع:

تعرف المبادرة على أنها" العمل الذي يضع الأسس الأولى للتشريع و يحدد مضمونه و موضوعه".يبادر النواب بالتشريع بتقديم اقتراحات قوانين موقعة من قبل عشرين نائباً، يتم إيداعها لدى المكتب من طرف أصحابها .بلغ الاقتراحات المقبولة من طرف المكتب بشكل فوري إلى الحكومة لكي تبدي الرأي فيها، و في حال الموافقة عليها تعرض على اللجنة المختصة لدراستها و مناقشتها و إدراج تعديلات عليها و إعداد تقرير تمهيدي عنها يعرض للمناقشة داخل المجلس.أثناء المناقشة يمكن إدراج بعض التعديلات، و إن تم ذلك تحال المبادرة من جديد على اللجنة لدراستها مرة أخرى و إصدار تقرير جديد يدعى التقرير التكميلي (الذي يعرض بدوره للتصويت).

2/القوانين العضوية: و تختلف عن القوانين العادية عن القوانين العضوية من

حيث المصادقة التي تكون بالأغلبية المطلقة للنواب و من حيث الخضوع للرقابة

السابقة بحيث أن عدم اشتغال الغرفة الثانية بسلطة التشريع عن طريق المبادرة لا يعني أنها لا تتدخل في العملية التشريعية و لا تساهم في صنع السياسة العامة، بل بالعكس لأن مجلس الأمة يلعب دورا محوريا في قبول التشريعات سواء تلك الصادرة عن النواب أو الحكومة لامتلاكه حق الاعتراض أو حق الفيتو. فمن دون قبوله لا يمكن إقرار النص و لا صدوره حتى و إن تم استدعاء اللجنة المتساوية الأعضاء، لأن تمسكه برأيه و قراره يؤدي إلى استمرار الخلاف و بالتالي سحب النص.

3/ ممارسة الاختصاص التشريعي عن طريق التعديل:

يتمحور الهدف من التعديل حول إحداث تغييرات على النص المناقش بالشكل الذي يسمح بالمصادقة عليه و تحويله من مجرد مشروع أو اقتراح إلى قانون بعد إتباع سلسلة من الإجراءات الضرورية لذلك، و لهذا كثيرا ما ينظر للتعديل على أنه آلية غير مباشرة للتشريع، و في ظل الإقصاء و الصعوبة التي قد تواجه النائب و تمنعه من المبادرة بالتشريع فإن هذا الأخير و جد في ممارسة الحق في التعديل الطريقة المثلى للتعبير من خلالها عن مشاركته في إنتاج القانون و لو بطريقة غير مباشرة و استخدامه في نفس الوقت كآلية للضغط على الحكومة.

ثانيا: الاختصاص الرقابي:

إن مساهمة البرلمان في صنع السياسة العامة لا يتوقف على سن التشريعات و النصوص القانونية و إلزام الحكومة بتنفيذها، بل يتعداه إلى الرقابة على أعمالها، لذلك فقد منح البرلمان آليات للرقابة لتمكينه من مراقبة مدى تقيده و تنفيذ الحكومة للتشريع

باعتباره الأداة القانونية لتنفيذ سياساتها و برامجها الموافق عليها من طرفه و تنقسم آليات الرقابة إلى صنفين و هما :آليات الرقابة التي تنجر عنها المسؤولية السياسية للحكومة وآليات الرقابة التي لا تنجر عنها المسؤولية السياسية لها.

ثالثا : الاختصاص المالي:

أقر المشرع الدستوري للبرلمان الجزائري صلاحية التشريع في المجال المالي ، بشرط أن يتم التشريع في القوانين المالية عن طريق القوانين العضوية التي تخضع لإجراءات خاصة. بحيث يكون التصويت بالأغلبية المطلقة للنواب و أغلبية $\frac{3}{4}$ من الأعضاء ،بالإضافة إلى خضوعها للرقابة الإلزامية و المسبقة للمجلس الدستوري . كما يتجسد الاختصاص المالي للبرلمان من خلال امتلاكه لصلاحية مناقشة و إقرار الموازنة العامة.(1)

3/السلطة القضائية:

إن مكانة السلطة القضائية و مدى تمتعها بالاستقلالية المترتبة عن عدم تدخل كل من السلطتين التشريعية و التنفيذية في سير أعمالها و إصدار أحكامها، يعد من أقوى المؤشرات الدالة على دولة القانون .و في حال تعداد الفواعل الرسمية المتدخلة و المساهمة في عملية رسم و صنع السياسة العامة فإن الأمر لا يقتصر على السلطتين التشريعية و التنفيذية، بل يتعداه إلى سلطة أخرى ألا و هي السلطة القضائية. هذه الأخيرة تتدخل في العملية السياسية انطلاقا من الاختصاصات و الصلاحيات الممنوحة

1- ضميري عزيزة ،مرجع السابق ، ص ص85-89 .

لها دستورياً، حتى وإن كان هذا الدور أو التدخل لا يرقى إلى ما هو عليه الحال بالنسبة للسلطة القضائية الأمريكية و مساهمتها الكبرى و الفعالة في رسم السياسة العامة⁽¹⁾. لذا فإن المحاكم تلعب دوراً هاماً في صنع السياسة العامة بدرجات مختلفة حسب الأنظمة السياسية، فحسب" جيمس أندرسون "فإن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية، تلعب دوراً مهماً في صنع السياسة العامة أكثر من أي بلد آخر، بحيث تؤثر على محتوى وطبيعة السياسة العامة عن طريق ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين التي تفصل فيها. إلا أن دورها في الدول النامية يكاد يكون منعدماً أثناء عملية صنع السياسات العامة⁽²⁾

عند تفحصنا لمبدأ استقلالية القضاء و ما لهذا الأخير كسلطة من اختصاصات و صلاحيات، يتضح لنا الغياب الكلي لأي حق له في اتخاذ مبادرات تتضمن طرح خيارات تجسد النواة أو جوهر سياسات عامة ما، دون أن ينفي ذلك و انطلاقاً من اختصاصاتها دورها غير المباشر في العملية السياسية، و الذي يمكن الاستدلال عليه على النحو التالي:

1/ منح السلطة القضائية أو إحدى هياكلها حق النظر و دراسة مسودات التشريعات أو القوانين و تقديم رأيها حولها، مع إمكانية اقتراح إدراج بعض التعديلات على هذه القوانين عندما يتطلب الأمر ذلك سواء من ناحية الشكل أو المضمون، و

1- ضميري عزيزة، مرجع سابق، ص 95

2- نور الدين دخان، المرجع السابق، ص 63.

الهدف من ذلك هو التأكد من مدى شرعية و دستورية التشريعات . و بالرغم من عدم إلزامية الأخذ بالرأي، و الاقتراحات المقدمة، إلا أن ذلك يسمح للهيئة القضائية بالتدخل في عملية صنع السياسة العامة من خلال التأثير فيها، و تدخل السلطة القضائية الجزائرية في هذه العملية انطلاقا من هذه الزاوية يجسده الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة كهيئة قضائية.

2/ يعتبر الدستور القانون الأسمى و الأساسي للدولة ، و عليه فأى قانون مخالف له يعد لاغيا، و السلطة القضائية في الجزائر ممثلة في المجلس الدستوري هي الهيئة المكلفة باتخاذ القرار فيما يتعلق بدستورية القوانين بفعل اكتسابها حق مراجعتها و التأكد و التحقق من تماشيها و تطابقها مع المبادئ الدستورية، و هذا الأمر يحول السلطة القضائية إلى رقيب على السياسات العامة للبلاد و بالتالي التأثير فيها.

3/ من الصلاحيات التي تسمح للسلطة القضائية التدخل في العملية السياسية صلاحية النظر و الفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد أو المجموعات و بين أجهزة الدولة المختلفة، مما يتيح لها فرصة تفسير الدستور و القوانين المعمول بها بناء على تصور لها لنية المشرع و ما قد يترتب عن القرار المتخذ في القضية محل الصراع.

4/ السلطة الإدارية:

إن الجهاز الإداري يجسد آلية و أداة تطبيق السياسة العامة للدولة . الأمر الذي يسمح له باحتكار جانب المخرجات في النظام السياسي و ذلك في إطار

الصلاحيات و المسؤوليات الممنوحة له، و الإمكانيات المتاحة له، و البيئة التي ينشط في نطاقها ويلعب الجهاز الإداري دورا فعالا في عملية رسم و صنع السياسة العامة، نظرا للمركز القانوني الذي يحتله وسط المؤسسات الأخرى، حيث أسندت له مهمة تنفيذ و تطبيق السياسة العامة. و لقد عرف مجال تدخل الإدارة في العملية السياسية تطورا ملحوظا بفعل التطور الحاصل في مجال القانون و اللائحة، فبعدما كان مجال اللائحة مقيدا بالقانون محل التنفيذ الذي يعد مجاله مطلقا، أضحت مفتوحا و قد يأخذ تأثير الإدارة في السياسة العامة شكلا آخر من خلال امتناعها عن تطبيق القانون في حالات دون أخرى و على أشخاص دون آخرين، أو من خلال عدم احترامها لآجال وضع التنظيم أو اللائحة الضرورية لتنفيذها. حيث عرفت الكثير من التشريعات تأخرا صارخا في صدور النصوص التنفيذية لها، منها قانون حماية البيئة، القانون المنظم للمحاكم الإدارية...، أو من خلال استغلالها للنقائص الموجودة في النص محل التنفيذ بفعل ما يتسم به من عمومية و شمولية، و يتجسد هذا الاستغلال في توجيه النص بما يخدم مصالحها و يقوي من سلطاتها التقديرية في اتخاذ الإجراءات التي ترغب فيها. كما تستغل الإدارة ضعف انسجام المنظومة القانونية لتضع القواعد الملزمة لها و لأهدافها ، و إن كانت الإدارة هي الفاعل المعني مبدئيا بتنفيذ السياسة العامة و السهر على تطبيقها، فإن ذلك لا يلغي و جود فواعل أخرى رسمية و غير رسمية تساهم في التنفيذ بشكل مباشر أو غير مباشر انطلاقا من تأثيرها في الهيئات الإدارية المعنية بالتنفيذ. مع الإشارة إلى أن مساهمة هذه الفواعل و تأثيرها في عملية التنفيذ يختلف باختلاف

السياسات العامة ، و بحجم و نوعية الدعم الذي تحظى به الإدارة⁽¹⁾، وذلك لامتلاك الإدارة المعلومات الهامة والكافية عن السياسة، نتيجة مشاركتها في تنفيذ تلك السياسات عمليا، لذا يعبر عنها" بذاكرة الحكومة ."ويقوم الجهاز الإداري بالدور الرقابي، كما فوضت له السلطة التشريعية خاصة في الدول المتقدمة سلطات واسعة، فيما يعرف بالسلطة التقديرية، والتي تعنى أحيانا بصنع القوانين وأيضا إعاقتها في بعض الأحيان⁽²⁾

المبحث الثاني: الفواعل الغير رسمية ودورها في العملية السياسية:

هي جهات مستقلة إلى حد كبير عن الحكومات تتسم بصورة رئيسية بأنها لها أهداف إنسانية أو قانونية، ظهرت لتحل محل الدولة في وظيفة تخصيص الموارد بأكثر عدالة وكفاءة. حيث إن الفواعل غير الرسمية أو ما يعرف بصناع السياسة غير الرسميون هم أولئك الذين يساهمون و يتدخلون في عملية صنع السياسة العامة بصفتهم الشخصية و ليست الرسمية، بمعنى ليس انطلاقا من السلطات و الصلاحيات الدستورية التي يتمتعون بها و يمتلكونها، بل من خلال ما يمارسونه من تأثيرات و ضغوطات على صناع السياسة الرسميون بناء على ما يمتلكونه من قوة و قدرة على توجيه قرارات هؤلاء الصناع بما يخدم مصالحهم و يعمل على حمايتها، إن دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة يستدعي في البداية وجود منظمات فاعلة تقوم بالربط الوثيق بين الدولة والمواطنين، حيث تقوم هذه المنظمات بدورها في خلق الأجواء

1- ضميري عزيزة ،مرجع سابق ، ص ص 95-102

2- نور الدين دخان ، المرجع السابق، ص 62 .

المناسبة لتحريك المجتمع نحو التأثير في صنع السياسة العامة للدولة من خلال المشاركة النشطة في رسم وتخطيط وتنفيذ ومراقبة جميع مراحل هذه العملية، ويمكن لهذه الفواعل إتباع عدة طرق سواء كانت شرعية أو غير شرعية للوصول إلى مرحلة يمكن من خلال أن تؤثر في صناعة السياسة العامة خاصة وأنها تلعب دورا هاما في المناقشات بشأن مقترحات القوانين. كما أن حدود هذا الدور يتمثل في: أن هذه الفواعل لا يجوز لها أن تمثل النظام السياسي أو موازيا له، بل عليها أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة ويمكنها من خلال هذا الدور أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية في النظام السياسي والأهم من هذا هو إسهامها في صياغة السياسة العامة. وتقوم الفواعل الغير رسمية بدور مهم في رسم السياسة العامة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث تشارك الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة وتتشكل هاته الفواعل من أحزاب سياسية، جماعات مصالح، المجتمع المدني والمؤسسة العسكرية والإعلام وغيرهم. وتوصف هاته الفواعل بعدم الرسمية بالرغم من الدور الأساسي الذي تقوم به في الكثير من الدول، لأنها لا تملك سلطة قانونية رسمية لصنع سياسات وقرارات ملزمة⁽¹⁾.

أولا/الأحزاب السياسية:

1- مفهوم الأحزاب السياسية:

1- نور الدين دخان، مرجع سابق، ص 63.

تلخص الأحزاب السياسية أكثر من أي شيء آخر مقومات الحياة السياسية كافة، فمن خلال دراسة الظاهرة الحزبية يطلع الباحث على التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع والعلاقات بين القوى الاجتماعية والإيديولوجيات السائدة في المجتمع وأساليب العمل السياسي والحزبي وكيفية أداء الوظائف المختلفة لنظام السياسي⁽¹⁾ و بالطبع للحزب تعريف وشروط معينة لقيامه فيمكن تعريفه "بأنه مجموعة الأفراد تجمعهم فكرة معينة تدفعهم للعمل المتواصل في سبيل استلام السلطة أو الاشتراك في السلطة لتحقيق أهداف معينة"⁽²⁾

بناء على ذلك فالأحزاب السياسية قناة اتصالية لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال مما يجعلها تنصب نفسها المعبر الفعلي و الرسمي الأول عن تطلعات و مطالب المواطني، و أنها الآلية الأولى للتعبير عن المصالح و تجميعها و العمل على بلورتها في شكل بدائل لسياسات عامة .تختلف أسباب و عوامل نشأة و ظهور الأحزاب السياسية في الدول الغربية مقارنة بالدول المتخلفة أو بالأحرى دول العالم الثالث. ففي الأولى كان للمجموعات البرلمانية و اللجان الانتخابية، إلى جانب إقرار حق الاقتراع العام دورا كبيرا في بروز الأحزاب السياسية^(*)، أما في الثانية فلقد ساهم

1- ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، ط . 01 عمان : دار مجدلاوي، 2004.ص .113.

2- ياسين محمد حمد، مترجما، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص96 .

المستعمر بشكل مباشر و غير مباشر في تشكيل الأحزاب السياسية داخلها، و ذلك إما بجعل الأحزاب السياسية مجرد آلية لخدمة مصالحه و الاستحواذ و احتواء الشعوب المستعمرة، و إما من خلال النخب المحلية الواعية التي ترى في الأحزاب السياسية خلاصها الوحيد لممارسة النشاط السياسي في ظل نظام استعماري تهدف توحيد الشعب حول القضية الوطنية و العمل على انتزاع الاستقلال الوطني وتتنوع أدوار الأحزاب السياسية، ودرجة تأثيرها وفعاليتها في صنع السياسة العامة، حسب نوعية الأنظمة السياسية، التي تعكس البنية التشكيلية للنظام الحزبي القائم في المجتمع. ففي بريطانيا وأمريكا، يهيمن حزبان سياسيان ويحاول كل منهما أن يستقطب أكبر عدد من الجماهير، للحصول على دعم انتخابي كبير، لذا فإن برامجهما تحرص على أن تتسع وتستجيب لمطالب القاعدة الجماهيرية. أما المجتمعات التي تأخذ بنظام التعددية مثل فرنسا وألمانيا والجزائر، فإن الأحزاب السياسية تهتم بقضايا وسياسات تمتاز بالعمومية والشمولية. أما فيما يخص البلدان التي تمتاز بالحزب الواحد كالاتحاد السوفيتي (سابقا)، فإن دور الحزب يمثل الهيمنة الكاملة على صنع السياسات العامة⁽¹⁾

ثانيا / المجتمع المدني:

تقوم عملية صنع السياسة العامة على المشاركة على أساس الجمع بين المعلومات المتجمعة من عدة أطراف فاعلة في هذه العملية، ولا شك في أن تمكين المجتمع المدني من المشاركة فيها سيمكنه من أسباب القوة حتى لا يبقى مجرد

1- جيمس اندرسون ، المرجع السابق، ص66 .

تشكيلات اجتماعية سلبية، فحركة المعلومات والمعطيات المتاحة لمنظمات المجتمع المدني تساعد صناع السياسة، كما أن إطلاع المجتمع المدني عن طبيعة السياسات الحكومية وميزانيتها يمكن أن تزيد من دوره في صنعها إضافة إلى مشاركته في تقييم مدى فاعلية السياسات المنتهجة وتشجيع الأفراد على المطالبة بحقوقهم وبتسيير أفضل لشؤون مجتمعهم. وفي هذا الصدد يقول الرئيس الأمريكي الأسبق "ريتشارد نيكسون" من السمات الأساسية لأسلوبنا في الحياة إيماننا بأنه عندما يعمد الحكام إلى الاستئثار المنظم للمعلومات التي هي حق خالص للجمهور... سيفقدون الثقة في هؤلاء الذين يسيرون أمورهم" (...)⁽¹⁾، فنيكسون يرى بأن عملية اتخاذ القرارات لم تعد مقصورة على السياسيين حيث أن آراء الجماهير مهمة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما أن المشاركة لم تعد مقصورة في صنع السياسة بل في تنفيذها كذلك.

وفي نفس السياق يرى أماتيا سن* أن الأمر الرئيسي هو جعل الناس يتخذون القرارات فيما يتعلق بحياتهم حتى يمكنهم أن يختاروا نوع الحياة التي يفضلونها، حيث يقول: "إن عملية التنمية القائمة على المشاركة سارة في الجزء الأكبر منها، ويمكن جعلها أكثر إمتاعا بالسماح لكل شخص بالمشاركة فيها"⁽²⁾

1- أحمد طييب، "دور المعلومات في رسم السياسة العامة في الجزائر"، رسالة ماجستير في الإعلام والاتصال، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007، ص. 181.

2- أماتيا سن، " الحرية صنو التقدم"، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 2004، ص 7.

أ/خصائص المجتمع المدني :

لقد حدد " صمويل هنتغتون" أربع معايير يمكن استخدامها للتحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما، وهي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والاستقلال في مقابل التبعية، والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس مقابل الانقسام⁽¹⁾

1 -القدرة على التكيف:وهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في

البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية و هي عدة أنواع.

أ-التكيف الزمني: يقصد به القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن،

لأن ذلك يزيد من قيمتها.

ب- التكيف الجيلي: هو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من

الزعماء على قياداتها.

ج- التكيف الوظيفي: يقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في

أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة، وبهذا لا تكون مجرد آلة لتحقيق أغراض معينة

2 -الاستقلال:

1- تامر كامل محمد الخرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق، ص110 .

بمعنى أن لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها.

3 -التعقد: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، أي تعدد هيئاتها التنظيمية.

4 -التجانس: يعني عدم وجود أي صراعات داخل المؤسسة تؤثر سلبا في أنشطتها.(1)

كما يرى ريتشارد هامس بأن مؤسسات المجتمع المدني تمارس دورا وتأثيرا كبيرا على القرار السياسي من خلال التحليلات والاستشارات والتوصيات المختلفة والموجهة للقادة السياسيين، ومن ذلك حديثه عن مراكز الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يقول " إن مراكز الدراسات تقوم بسد الفجوة بين النطاق الأكاديمي من جهة، وبين مؤسسات الحكومة من جهة أخرى، ففي الجامعات يتم القيام بالأبحاث بخلفية نظرية ومنهجية بعيدا عن المشكلات السياسية اليومية، أما في داخل الأجهزة الحكومية يغرق الموظفون في المتطلبات اليومية لصناعة السياسات، بما يصعب عليهم العودة خطوة إلى الوراء للأخذ بعين الاعتبار المشهد الواسع للسياسة الأمريكية، فتقوم المراكز بسد الفجوة بين الفكر و التطبي.(2)

1- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص32 .

2- مركز البصيرة، " دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار "، دراسات إستراتيجية5، 2008، ص.182.

ومن خلال ما تقدم فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني ارتكازا أساسيا في عمليات التنمية والتحديث، كما أنها تعتبر من أفضل الفواعل للمشاركة في صنع القرار ورسم السياسات العامة التي تتعلق بنمط توزيع الثروة والقوة في المجتمع، وذلك من خلال ما تقدمه من دعم وجهد مادي ومعنوي وما تطرحه من مبادرات وحلول وما تقوم به من أدوار في مجال متابعة ومراقبة وتقييم السياسات العامة والتدخل والضغط لتعديل مسارها وتغيير استراتيجيات عملها. كما تبين أن تحقيق التنمية الإنسانية لا يتوقف على الدولة التي تحكم، والقطاع الخاص الذي يوفر الفرص، بل هناك قطاع ثالث يتمثل في منظمات المجتمع المدني التي تسهل التفاعلات ضمن الشبكات الاجتماعية والسياسية وبناء القدرات وتنميتها وتعبئتها للمشاركة في السياسات العامة.⁽¹⁾

ثالثا/ جماعات المصالح:

إن جماعات المصالح تعد قوة أو مصدر للضغط الخارجي على الجهاز الإداري، لأجل التأثير في قرارات و سياسات الإداري و منه في السياسة العامة التي يعمل على تنفيذها. فكل جماعة تبحث لنفسها عن تنظيم إداري حكومي يكون أقدر من غيره على خدمة مصالحها⁽²⁾ ويمكن تعريفها بأنها «جماعة أو فئة لها مصالح أو توجهات مشاركة، ويغلب أن يكون لهذه الجماعة عمل أو مهنة واحدة تسعى للتأثير في السياسة العامة حفاظا على مصالحها أو تأكيدا لتوجهاتها، وليس من أهدافها تحمل

1- الطاهر خويصر، «البرلمان والمجتمع المدني»، الفكر البرلماني 3، (2003)، ص. 80.

2- علي شريف، إدارة المنظمات الحكومية، المرجع السابق، ص 147 .

مسؤولية مباشرة في الحكم»⁽¹⁾ ويبرز دور جماعات المصالح أو الجماعات الضاغطة على الصعيد السياسي بقيامها بالدفاع عن مصالح أفرادها وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والأفكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب، مثل النقابات العمالية والجمعيات الاجتماعية والدينية والاتحادات المهنية، وتسعى جماعات الضغط للتأثير على صناع القرار للاهتمام بمطالبهم وقضاياهم ومحاولة دفعهم لاتخاذ موقف له صفة السياسة العامة، وبذلك فهي تساهم في بلورة المطالب وتجميعها وإيصالها وطرح البدائل للسياسات العامة المتعلقة به، كما تساهم في ترشيد صنع وتنفيذ السياسات العامة من خلال تزويد أصحاب القرار بالمعلومات الواقعية عن موضوعات السياسة العامة.⁽²⁾

قد تم تصنيف جماعات المصالح إلى:

***جماعات مصالح كلية:** وهي تسعى دائما لتعديل الدستور، والتي تسعى

للتأثير على

البرلمانيون والوزراء الموظفين مثل: الجمعية البرلمانية الفرنسية للدفاع عن

حرية التعليم.

***جماعات مصالح جزئية:** تقوم بالضغط على السلطة بصفة جزئية،

كالاتحادات

1- حسن أبشر الطيب، الدولة العصرية دولة مؤسسات، المرجع السابق، ص153 .

2- جيمس اندرسون، المرجع السابق، ص64 .

والنقابات، و الجمعيات المهنية.

*جماعات عقائدية: وهي التي تضغط للدفاع عن المثل الإنسانية مثل

الجمعيات الدينية والعلمية والاجتماعية.

*جماعات مصالح تدخل في نطاق القانون العام: مثل بعض قطاعات

الحكومة مثلا

تشكل مصالح ضاغطة على قيادتها من قطاعات حكومية، فالبنجابون لديها

أسباب كثيرة لضغط على أعضاء الكونغرس.

*جماعات مصالح تدخل في نطاق القانون الخاص: مثل الجماعات المتعلقة

بالأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والخيرية⁽¹⁾

*جماعات مصالح تقليدية: قائمة على التقاليد الاجتماعية القديمة كالتوائف

والعشائر.

*جماعات مصالح حديثة: تتمثل في الشركات التجارية والمصارف وجمعيات

التجار.

*جماعات مصالح جماهيرية: كالنقابات العمالية، والمنظمات الفلاحية.

*جماعات مصالح قيادية أو فئوية: منتقاة كاتحاد كبار الموظفين والتنظيمات

المهنية الصناعية، واتحاد علماء الذرة وجمعيات رجال الأعمال.

1- محمد أبو ضيف باشا خليل، جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية: ماهيتها، أنواعها، عوامل تكوينها، مشروعيتها أهميتها، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2008، ص ص 19- 20.

*جماعات الضغط الداخلية: وتشمل جميع التنظيمات التي تعمل في إطار

محدد لإقليم دولة ما، بصرف النظر عن أهدافها وطبيعة نشاطها.

*جماعات المصالح الدولية: وهي تعمل عبر أقاليم الدول ولها نفوذ قوي مثل

شركات البترول العالمية ومنظمة C.I.A. لأمريكية

وتعد الجماعات الأكثر تأثيراً في توجيه الكثير من السياسات العامة تلك التي

تتميز بحسن التنظيم و الحجم الواسع والموارد الكثيرة والقيادة الحسنة، صف إلى

المكانة الاجتماعية لهذه الجماعة أو تلك، و تماسك الأعضاء ودرجة المنافسة بين هذه

الجماعات ونمط اتخاذ القرارات في النظام السياسي⁽¹⁾

وقد تعارض سياسة أو قرار ما إذا رأت فيه ما يضر مصالح أعضائها، لذا

فإنها تبحث عن قنوات خاصة لنقل مطالبها، وعن أساليب خاصة لإقناع صانعي القرار

بأن هذه المطالب تستحق الاهتمام والاستجابة⁽²⁾ بالإضافة إلى قيامها بالدعاية مثلاً في

الولايات المتحدة الأمريكية وصل عدد جماعات المصالح إلى 30 ألف منظمة، بحيث

تؤثر جماعات المصالح (اللوبي) تأثيراً هاماً على السياسة العامة التي يصنعها

الكونغرس. ويتألف (اللوبي) في واشنطن من "محامي الشركات الكبرى، ورجال

الأعمال، وأعضاء سابقين في المجالس التشريعية"، ولهم علاقات جيدة مع الحكومة،

كما لهم علاقات مع الناخبين في مناطق معينة لبعض الأعضاء، ولهذا السبب فإن

1- جيمس اندرسون ، المرجع السابق ، ص 64 .

2- تامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، المرجع السابق، ص. 114 .

جماعات المصالح قادرة على تعبئة مسانديها في الدوائر الانتخابية، مما يجعل تأثيرها ملموسا على وضع جدول الأعمال التشريعي وفي المساعدة على تشكيل صياغات محددة للتشريع⁽¹⁾، كما أن بعض جماعات المصالح قد تتخذ العنف كأسلوب لتحقيق هدفها مثل الإضرابات وأعمال التخريب ... الخ. وذلك من خلال أعمال الشغب والإضرابات والاعتصامات وعمليات الاغتيال من أجل تغيير قواعد اللعبة السياسية أو تكتيكات الإرهاب السياسي⁽²⁾.

إن التأثير الذي تمارسه الجماعات الضاغطة على السياسات العامة يتباين من نظام لآخر بحسب طبيعة ذلك النظام وقوة تلك الجماعات ووسائلها التي تستخدمها في التأثير وحرية حركتها في ذلك، ففي الوقت الذي تكون فيه تلك الجماعات قادرة على التأثير في السياسات العامة لدول معينة مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا كما هو الحال في نشاط جماعات الضغط الصهيونية فإن جماعات الضغط في نظم سياسية أخرى لا تكاد تمارس أي تأثير في السياسات العامة ودورها لا يعدو أن يكون تابعا وموجها من قبل النظام السياسي كما هو الحال في كثير من أنظمة دول العالم الثالث.⁽³⁾

رابعا/ المؤسسة العسكرية:

1- ياسين محمد حمد، مترجما، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، المرجع السابق، ص ص. 229، 228.
 2- غابرييل ألموند، المرجع السابق، ص. 121.
 3- صبحي عسيلة، "الرأي العام"، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد: 23، نوفمبر. 2006، ص. 6.

يعتبر الجيش بالتعريف، مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة، إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة، شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، كالقضاء مثلاً أو رئاسة الدولة ويبرز لنا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، فالجيش كان دائماً هو الفيصل الذي يحسم الموقف لهذه الجهة أو تلك⁽¹⁾.

وعليه فإنه يمتنع عن الاشتغال بالسياسة والسلطة داخل المجتمع، ويفترض أن يكون محايداً وملتزماً بمهامه المنوطة به دستورياً. إن هذا الحياد يقتضيه موقعه ضمن المؤسسات التي تعبر عن مجال السيادة، وهو مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وبالتالي هو مجال إجماعٍ

وقد ظلت رغم كل محاولات الاستيعاب المنتهجة من قبل النظام السياسي في إطار مسعاه في التعبئة السياسية يجسد مركز قوة للنظام و لشبكات المصالح السياسية و الاقتصادية و بفعل ذلك تعززت علاقته بالصفوة الاستراتيجية للنظام و التي نجح في صياغة التوازنات معها، بل أكثر من ذلك، حيث أصبح فعل النظام معتمداً بشكل كلي على ما تقوم به المؤسسة العسكرية حيث أن تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية لا يشمل كل أعضائها نظراً لاستنثار فئة محدودة منها بذلك، و الممثلة في أولئك الذين يحتلون مراكز حساسة و يشرفون على هيئات تابعة لها على درجة عالية من الأهمية. و نعني بذلك كل من هيئة الأركان، و إدارة الأمن و الإرشاد(الأمن

1- عبد الإله بلقزيز، السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة. في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002، ص 16،

العسكري)، و جهاز المخابرات .بالإضافة إلى ذلك فإن درجة تدخلها في العملية السياسية يتميز بالتباين و الاختلاف من سياسة إلى أخرى بحسب ما يخدم مصالحها و توجهاتها و يحقق أهدافها، فمثلا نجد تدخلها في السياسة الاقتصادية أكبر بكثير منه في السياسة الاجتماعية أو الصحية⁽¹⁾، إذن يمكن القول أن العلاقة بين الجيش والسلطة هي علاقة انفصالية، بحيث يكون الجيش تابعا للدولة لا للسلطة، ولا يخضع لها- للسلطة - إلا في إطار ما حدده الدستور، وهذا ما يؤدي به إلى أن ينأى عن الصراعات والخلافات السياسية التي تعترى مجال السلطة.

تتميز المؤسسة العسكرية أو الجيش - خاصة في الدول غير الديمقراطية - بتفوقها على باقي المؤسسات الأخرى، بسبب جملة من الخصائص والعوامل، يتجلى أهمها فيما يلي:

1- احتكار القوة.

2- أنها أكثر المؤسسات الوطنية تطورا من ناحية التكامل القومي.

3- أنها أكثر المؤسسات تقدما من الناحية العصرية، التكنولوجية، والتنظيمية (

4- الضعف السياسي للطبقة الوسطى وقواها المدنية وأحزابها، وغياب

مؤسسات اجتماعية

إن هذا وغيره، أدى بالمؤسسة العسكرية لأن تتدخل في شؤون السياسة، ففي نقطة أولى يشكل عدم التوازن المؤسسي أحد مداخل الظاهرة العسكرية، وفي نقطة

1- ضميري عزيزة، المرجع السابق، ص.108.

ثانية وبسبب موقعها المتفردة، تعتبر المؤسسة العسكرية أن لها رسالة اجتماعية ووظيفة سياسية - خارج نطاق مسؤولياتها العسكرية الخالصة - ووجب تأديتها⁽¹⁾

ويعد الانقلاب الانعكاس الفعلي للتدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في

العملية السياسية ، ففي جزائر ما بعد الاستعمار تميز التداول على السلطة بين الفواعل

بطابعه العنيف لارتباطه بالقوة العسكرية. حيث لعبت المؤسسة العسكرية باعتبارها

البنية المهيمنة دورا حاسما في تجميع المصالح خلال هذه الفترة، باستعمالها القوة و

القسر ، وتثبت قرائن وشواهد عديدة صحة هذا، فمن الناحية الدستورية أو القانونية، نجد

أن الميثاق الوطني الصادر في 1976 وفي 1986 قد أناط بالجيش ثلاث مهمات

رئيسية:

1-الدفاع عن سلامة التراب الوطني.

2-الذود عن الثورة الاشتراكية.

3-المساهمة في تنمية البلاد، وبناء مجتمع جديد و واضح أن المهمة الأولى

تتشترك فيها أغلب جيوش العالم، بينما ما تبقى لا يمكن أن يدرج إلا في إطار تدخل

الجيش في السياسة. من الناحية العملية و حسب الياس بوكراع، فإن هناك صيغا أربعة

لهذا التدخل تتبدى في:

1-عبد الاله بلقيز، مرجع سابق ، ص 19.

1-الجيش الوطني الشعبي كان ممثلا في السلطة السياسية إلى غاية شهر مارس 1989 (مع بداية التجربة الديمقراطية انسحب من المكتب السياسي لجهة التحرير الوطني).

2-يتولى الجيش مهمة اختيار رؤساء الجمهورية.

3-يحسم ويفصل في الصراعات السياسية.

4-الجيش يمارس أيضا دورا سياسيا من خلال محافظته على الاستقرار

الداخلي

ومراقبة النمط السياسي⁽¹⁾، إن المؤسسة العسكرية أصبحت الفاعل المهيمن

على العملية السياسية، لأنها هي من تعمل على صياغة مقترحات السياسات، و هي من يلغي أو يعدل من السياسات القائمة وفقا لمصالحها و أهدافها. و عليه فأغلب السياسات التي عمل الرئيس على تبنيها خلال هذه الفترة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي كانت بتوجيه و دعم منها.⁽²⁾

موقعه الداخلي وروابط القوة السائدة فيه، إذ يعتقد أن الجيش المتماسك

والمترابط داخليا، هو أقدر على ضبط والحد من تدخله في السياسة إذا رغب. وأسباب أخرى ترتبط بالبيئة الخارجية له، تمثل في :

1- إلياس بوكراع، العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر: هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟. مجلة الجيش،

العدد 461، ديسمبر 2001، ص34

2- ضميري عزيزة، المرجع السابق، ص.110.

- 1-درجة نمو الوعي السياسي للجماهير، ودرجة تطور منظماتها السياسية الحزبية والنقابية، و مدى تدعم ونمو خبرة القوى المؤيدة للمشاركة السياسية.
- 2-ضرورة الاستجابة لمطلب التنمية الاقتصادية، وهذا يتطلب خبرات فنية وتكنولوجيا متخصصة ليس لدى ضباط الجيش في الغالب رصيد كبير منها.
- 3-وجود نخبة مدنية ملائمة لتسليمها السلطة أو لدخولها معترك استرداد السلطة وانتزاعها نزعا وعادة ما ترجح الأسباب الأولى مع عدم إهمال الثانية. (1)

*خلاصة الفصل :

تم التركيز في هذا الفصل على الجانب أو الإطار المفاهيمي للسياسة العامة، من خلال توضيح مفهوم السياسة العامة وتحديد مختلف عمليات صنعها من إعداد، تنفيذ وتقويم. وتوضيح مختلف المؤسسات التي حول لها هذه العملية هذا ضمن بيئة تؤثر في صنعها. وبما أن جوهر السياسات العامة هو فتح صندوق أسود "black box" كما وصفه "إستون" لمعرفة من فعل هذا؟ ومن أثر على من؟، وتناول هذا الفصل بالتحليل مفهوم "السياسات العامة" ومن خلال التقصي التاريخي للمفهوم تبين بأن السياسات العامة وجدت مع وجود المجتمعات المنظمة وأهم أشكالها الدولة، وتعني السياسة العامة الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة المدى والبرامج المصاحبة لها، والتشريعات التي تصدرها أو تتبناها وتلتزم بتنفيذها السلطات التنفيذية بالدول، قاصدة

1- مجدي حماد، العسكريون العرب وقضية الوحدة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1،

معالجة المشكلات أو التطلعات المجتمعية المستقبلية في مجالات محددة، استنادا لفكرة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، والذي يتيح للأولى القدرة على التوزيع السلطوي للقيم على نحو ملائم يساهم في رفع مستوى معيشتهم وحمايتهم.

وإن تزايد دور كل من المؤسسات الرسمية والغير رسمية في المشاركة في صنع السياسة العامة سيحقق دولة متكاملة، سواء من خلال تحديد الأطر ورسم الأدوار لكل لمؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجسيد المبادئ الأساسية التي يركز عليها الحكم الراشد والمتمثلة في الشفافية والمساءلة والمشاركة في تحمل المسؤولية وصنع السياسة العامة، وتعزيز دولة القانون وتحقيق اللامركزية لتقريب صنع القرار من المواطنين.

تمهيد:

تعرف عملية صنع القرار بأنها عملية اختياريين مجموعة من البدائل للتعامل مع قضية ما و إيجاد حلول لها، تقوم انها مجموعة من الأشخاص أو الهيئات أو المؤسسات، وتتسع دائرة صنع القرار وفق النظام السياسي للدولة، و إن اختلاف النظم السياسية بين بلد و آخر سيؤدي بالطبع إلى تباينات و اختلافات في آلية صناعة القرار خاصة الحاسمة منها، كما أن هذه العملية في النهاية ما هي إلا سلوك إنساني و بالتالي فإن من يقومون بها هم رجال بيئتهم الجغرافية و التاريخية و السياسية والاجتماعية وما من شك بأن هذه العوامل ستظل تشكل مؤشرات مهمة على صناع القرار و على آلية وهذا الفصل يركز على عملية صنع القرار في السياسة العامة في دولتين هوما تركيا واسرائيل والعناصر المؤثرة في هذه العملية وواجه الاختلاف والتشابه بين النظامين السياسيين.

1- التعريف بالدولة التركية :

تعرف رسمياً بالجمهورية التركية هي دولة تقع في الشرق الأوسط. يحدها من الشمال البحر الأسود وجورجيا ومن الشرق أرمينيا وإيران ومن الجنوب العراق وسوريا والبحر المتوسط مع حدود بحرية مع وقبرص ومن الغرب بحر إيجه واليونان وبلغاريا هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

تركيا دولة علمانية ديمقراطية، وحدوية، جمهورية دستورية ذات تراث ثقافي قديم. أصبحت تركيا متكاملة على نحو متزايد مع الغرب من خلال عضويتها في منظمات مثل مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وفي مجموعة العشرين (الاقتصادات الرئيسية في العالم). وبدأت تركيا مفاوضات العضوية الكاملة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2005، مع العلم أنها كانت عضواً منتسباً لـ السوق الأوروبية المشتركة منذ

عام 1963 ، وفي عام 1995، تم التوصل إلى اتفاق الاتحاد الجمركي. وقد عززت تركيا أيضاً علاقات ثقافية وثيقة وسياسية واقتصادية وصناعية مع الشرق الأوسط، والدول التركية في آسيا الوسطى والبلدان الأفريقية من خلال عضويتها في منظمات مثل مجلس تركيا، والإدارة المشتركة للفنون والثقافة التركية، ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي. موقع تركيا على مفترق الطرق بين أوروبا وآسيا جعل منها بلدًا ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة ونظراً لموقعها الاستراتيجي، والاقتصاد والقوة العسكرية الكبيرة، تعتبر تركيا قوة إقليمية كبرى

يقع مضيقا البوسفور والدردينيل وبحر مرمرة - التي تصل البحر الأسود ببحر إيجه وتصل آسيا بأوروبا - في أراضيها مما يجعل موقعها استراتيجيا ومؤثراً على الدول المطلة على البحر الأسود. كانت تركيا مركزاً للحكم العثماني حتى عام 1922 م إلى أن تم إنشاء الجمهورية التركية عام 1923 على يد مصطفى كمال أتاتورك⁽¹⁾.

أ- مرحلة تأسيس الجمهورية 1922-1938

أعطت المرحلة التي تزعم فيها مصطفى كمال أتاتورك الجمهورية التركية الملامح الأساسية للمشهد التركي في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، إذ طبق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع على مجالات الحياة كافة في تركيا⁽²⁾ بدأت نواة تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بإعلان دستور دولة تركيا الذي أسس الدولة القومية، وينص هذا الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط ويدير الدولة بنفسه وذاته. ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقاً للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطاتٍ مطلقة؛ فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس

1- موقع انترنت :

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#cite_note-Heptagon-8

2- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص ص 85-86.

المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء، وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيساً للوزراء. ومع أن دستور عام 1921 شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة إلا أنه لم يكن تفصيلاً، ولم يتطرق إلى بنية النظام السياسي والسلطات واختصاصاتها. شكّل مجلس الشعب التركي لجنة أعدت مسودة دستور جديد مُستفيدةً من دستوري بولندا والجمهورية الفرنسية الثانية، وتمت الموافقة عليها عام 1924، وحافظ دستور عام 1924 على نظام حكومة المجلس وفقاً لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويُمكن للمجلس أن يُراقبَ هذه الهيئة وأن يعزلها. السلطة التشريعية تقع في يد هيئة تتشكل من مجلس الشعب التركي، يُنتخب أعضاؤها كل أربعة أعوام. ويُشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات. ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المُستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي).

أفاد أتاتورك من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه في أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحول انتصاراته إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في البلاد مستفيداً من قيادته للجيش الذي تشكل من كتائب المقاومة التي كان يقودها في المرحلة 1919-1923.

وأرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية إلا بعد وفاة أتاتورك. كما أن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري بوصفه حزباً وحيداً في البلاد، رغم اعتراض عددٍ من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته الدولة والحزب الوحيد الحاكم.

ب-مرحلة التوجه نحو الديمقراطية 1938-1960

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 تولى رئاسة الدولة عصمت إينونو، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة رغم أن إينونو يحمل رتبة جنرال إلا أن قيادة الجيش أصبحت من نصيب الماريشال فوزي شاقماق، وبذلك أصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد. استمرت سلطة الجيش المطلقة حتى إحالة الماريشال فوزي شاقماق عام 1944 إلى التقاعد، ومع تقاعد شاقماق بدأت تتبلور معالم تأسيس سيطرة مدنية نسبية على الجيش والتحول نحو التعددية الحزبية بدل سيطرة الحزب الواحد.

وفي عام 1945 ألح الرئيس عصمت إينونو إلى ضرورة وجود حزب سياسي معارض بغية تفعيل الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا التوجه كان يتمحور حول تشكيل حزب معارضة مستأنس بغية تنفيس الاحتقان السياسي في البلاد.

ومع تزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من قلب حزب الشعب الجمهوري قادها أربعة نواب هم، جلال بايار، عدنان مندريس، فؤاد كوبرولو، رفيق كورلتان، الذين أسسوا عام 1946 الحزب الديمقراطي، الذي استقطب أعداداً متزايدة وحظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير. وفاز الحزب الديمقراطي بـ61 نائباً في انتخابات عام 1946، ومن ثم انضم إليه 47 نائباً من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح قوة سياسية فاعلة في الحياة السياسية التركية.

لكن الحدث الأبرز كان عام 1950، إذ فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية فوزاً ساحقاً وحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعداً، وينتهي بذلك هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. مهدت هذه الانتخابات لتولي المعارضة الديمقراطية مقاليد الحكم في تركيا وليصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية ويكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة. ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بعض

الملاح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة ، مما زاد من شعبية الحزب الديمقراطي وتجزره في المجتمع التركي.

شكل وصول حزب المعارضة للحكم في تركيا صدمة كبيرة للقيادات التقليدية المرتبطة بالحزب الجمهوري، ومع تزايد هجوم رئيس الوزراء عدنان مندريس على تلك النخب والقيادات وما تمثله من توجهات فكرية وارتباطات مصلحة تحرك قادة الجيش ليضعوا حداً لعشر سنواتٍ من الديمقراطية التركية، في محاولة لإعادة خلق الظروف التي كانت قائمة قبل عام 1950، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في إدارة البلاد.

ج- مرحلة الانقلابات العسكرية 1960، 1971، 1980.

أعاد قادة انقلاب عام 1960 عقارب الحياة السياسية في تركيا إلى الوراء، متذرعين بوضع حدٍ للتطاحن الحزبي وحالة الفوضى والشقاق، وإعادة وضع البلاد على مسار الديمقراطية من جديد. وقد وعد قادة الانقلاب بإجراء انتخابات نيابية وتسليم مقاليد الحكم للحزب الفائز بعد اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني (البرلمان) وعدد كبير من نواب الحزب الديمقراطي. وكان من نتائج الانقلاب حظر الحزب الديمقراطي وإعدام رئيس الوزراء عدنان مندريس واثنين من وزرائه، إضافة إلى الحكم بالسجن المؤبد على رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس البرلمان رفيق كورالتان وعدد من الوزراء والنواب. كما تم إصدار دستورٍ جديد عام 1961، أصبحت فيه السلطة التنفيذية بيد رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، كما تم إنشاء المحكمة الدستورية العليا التي تقع عليها مهمة مراقبة دستورية القوانين والتشريعات، إضافة إلى إنشاء مجلس الأمن القومي الذي يعد الأداة الأساسية للحكم في تلك المرحلة.

بعد الانقلاب عاد حزب الشعب الجمهوري ليتصدر الحياة السياسية في البلاد بفوزه عام 1961 بـ 173 مقعداً من مقاعد البرلمان وحزب العدالة (الذي حل مكان الحزب الديمقراطي) بـ 158 مقعداً وتكليف عصمت إينونو برئاسة الحكومة والجنرال جمال جورسيل (زعيم الانقلاب) برئاسة الجمهورية.

عاد حزب العدالة ليتصدر الحياة السياسية في انتخابات عام 1965 بعد الاضطرابات والفشل في تحقيق الاستقرار في المرحلة السابقة، وحصد 53% من مقاعد البرلمان، ليكلف رئيس الحزب سليمان ديمريل برئاسة الحكومة التي شكلها من نواب حزبه.

استمرت في هذه المرحلة مظاهر عدم الاستقرار السياسي وضعف النمو الاقتصادي، وتصادت الحركات اليسارية والقومية، وفشل الحكومة في تحقيق النمو والاستقرار نتيجة تصاعد المظاهرات الطلابية ونمو الحركات الشبابية والطلابية. فوجهت قيادة الجيش في آذار 1971 إنذاراً لرئيس الوزراء سليمان ديمريل بأنه سيمارس حقه الدستوري في تسلم مقاليد الحكم إن استمرت حالة الفوضى، فقدم ديمريل استقالته، ليشكل عضو الجناح اليميني في حزب الشعب الجمهوري نهات أريم الحكومة الجديدة.

تصاعدت في المرحلة الممتدة من 1971-1980 مظاهر عدم الاستقرار من جديد وتشكلت حكومات متعددة سقطت سريعاً أمام امتحان سيطرة الجيش وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد. وفي هذه المرحلة والمرحلة التي سبقتها تشكل الحزب الإسلامي الأساسي حزب النظام الوطني ومن ثم حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، ودخل الحكومة الائتلافية مع بولنت أجاويد عام 1973.

كما تميزت هذه المرحلة بعدم قدرة أيٍّ من الحزبين الرئيسيين (حزب الشعب الجمهوري وحزب العدالة) على تشكيل حكومة أغلبية، كما أنهما لم يكونا قادرين أو مستعدين للتعاون في حكومة ائتلافية مما شل الحكومات التي تشكلت في هذه المرحلة وبقيت عرضة للإقالة أو الاستقالة. وبدأت بين عامي 1979-1980 موجة عنفٍ واغتيالات أسفرت عن اغتيال عددٍ من قيادات الأحزاب السياسية، وتصادت العنف السياسي، وانهارت قيمة العملة وارتفعت الأسعار وأصبح الاقتصاد التركي في مهب الريح، الأمر الذي مهد لتدخل الجيش من جديد عام 1980.⁽¹⁾

1-محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998، ص 25.

قاد كنعان إيفرين رئيس الأركان التركي انقلاباً عسكرياً في 12 أيلول 1980، بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية كافة في البلاد. إذ تم حل البرلمان ووقف نشاط الأحزاب ومن ثم حلها، وحل النقابات اليسارية واليمينية القومية، وقُبض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية ومنع المواطنون من مغادرة تركيا، كما تمت إقالة العمدة وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد. فهدف الانقلاب كان إحداث تغيير جذري في النظام السياسي، فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال كنعان إيفرين.

وبعد استقرار الأمر للانقلاب بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982، من خلال لجنة تشريعية فرضتها المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي. خرج الدستور الجديد للنور بعد استفتاء شعبي في تشرين الثاني 1982، وتضمن 193 مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي في الجمهورية التركية، فترسخت قبضة السلطة التنفيذية وزادت سلطات رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين) ومجلس الأمن القومي. إذ تم تقييد حرية التعبير والتنظيم بالمصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي وتهديد النظام الجمهوري.

استمر الحكم العسكري ووقف نشاط الأحزاب السياسية حتى أيار عام 1983، تاريخ تأسيس أول حزب سياسي بعد الانقلاب وهو حزب الديمقراطية القومية بزعامة الجنرال المتقاعد تورغت سونالب، ومن ثم حزب تركيا الكبيرة بزعامة سليمان ديمريل (أغلق لاحقاً)، وحزب الوطن الأم بزعامة تورغت أوزال. وفي تشرين الثاني عام 1983 جرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد النيابية وتم تكليف تورغت أوزال برئاسة الحكومة. استمرت سيطرة حزب الوطن الأم على الحكم حتى عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي تورغت أوزال رئيساً للجمهورية، مما أدى لانقسام حزب الوطن الأم بين جناحين الأول إسلامي محافظ والثاني ليبرالي علماني بزعامة مسعود يلماز. ففي انتخابات عام 1991 حصل حزب

الطريق القويم (الصحيح) بزعامة سليمان ديمريل على المرتبة الأولى في الانتخابات وتشكلت حكومة ائتلافية بين حزبي الطريق القويم وحزب الشعب التركي⁽¹⁾.

د- مرحلة تصاعد التيار الإسلامي

بدأت نواة الافتراق بين المؤسسة الكمالية العلمانية والتيار الإسلامي منذ تأسيس الحزب الديمقراطي عام 1946، ووصول عدنان مندريس وجلال بايار لمنصب رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية، وتطورت في الأعوام اللاحقة أشكال التنظيمات والأحزاب التي تتبنى إلى حد ما بعض المقاربات الإسلامية في الخطاب الجماهيري وبعض الممارسات السياسية الرسمية المحدودة لوقف تصاعد قوة التيارات الإسلامية والالتفاف عليها من خلال تبني بعض المقاربات النظرية في عهدي الانقلاب الأول والثالث، لكن هذه المرحلة شهدت حظر معظم الأحزاب التي تبنت الخطاب الإسلامي بوصفه مدخلاً للممارسة السياسية، وكذلك إعادة تشكيل هذه الأحزاب تحت عناوين جديدة. ومع أن هذه المرحلة شهدت ممارسات حادة تجاه التيار الإسلامي المستقل عن سيطرة النظام الحاكم (المؤسسة العسكرية)، إلا أنه أسهم في تجذير هذا التيار في اللعبة السياسية التركية بشكل أو بآخر. ويرجع بعض الباحثين إلى الرئيس تورغوت أوزال بعض الفضل في هذا المجال، فهو أول رئيس تركي يواظب على صلاة الجمعة بشكل علني كما أنه أول رئيس يقوم بتأدية مناسك الحج، إضافة لعدد من القرارات المتعلقة بالتعليم الديني. لكن المحور الأساسي لنشوء تيار الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أربكان، الذي قاد منذ أواسط سبعينيات القرن الماضي عدداً من الأحزاب ذات الطابع الإسلامي والتي واجهت النفوذ الكمالي، الأمر الذي أدى إلى حظر هذه الأحزاب الواحد تلو الآخر. وتعد تجربة حزب الرفاه هي أنضج تجربة من تجارب الأحزاب التي أسسها نجم الدين أربكان وعدد من أصدقائه، وهو الحزب الأول الذي يصل إلى السلطة عام 1996، معلناً أهدافاً ومبادئ واضحة تتسجم مع البنية الثقافية للشعب التركي، وتتعد عن الأفكار الكمالية العلمانية بشكل واضح.

1- رضا هلال، المرجع السابق، ص 147.

كان وصول حزب الرفاه إلى رئاسة الحكومة التركية وتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم تنويجاً لمسيرة استمرت على مدى أكثر من 26 عاماً، إذ أسس نجم الدين أربكان أول حزب ذي مرجعية إسلامية (حزب النظام الوطني) عام 1970، الذي ما لبث أن حُظر بعد انقلاب عام 1971. ليؤسس حزب السلامة الوطني الذي شارك في انتخابات عام 1973، ولتبدأ منذ تلك المرحلة مشاركته في بعض الحكومات التي لم يستطع أيٌّ من الأحزاب التقليدية تشكيلها بأغلبية نيابية منفردة.

ومن ثم عاد الحظر الذي رافق انقلاب عام 1980 لينتهي حزب السلامة الوطني ويحل بدلاً منه حزب الرفاه عام 1983، لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها مرشحو الحزب بأكبر نصرٍ في تاريخهم وهو بلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها رجب طيب أردوغان. (1) ولتستمر إلى تولي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة عام 1996.

لم تستمر حكومة أربكان سوى عامٍ واحد ، فمر وجد نفسه في صدامٍ مباشرٍ مع المؤسسة العسكرية، إذ عرضت رئاسة أركان الجيش في 28/شباط 1997 على مجلس الأمن القومي مجموعة من الاجراءات يجب على الحكومة أن تطبقها ، ومنها:

• منع أية دعوات مؤيدة لتطبيق الشريعة الاسلامية

• رقابة شبكات البث الإذاعي والتلفزيوني الإسلامية

• منع ارتداء الحجاب

• تحريم العمل ضد النظام العلماني الديمقراطي

• زيادة مدة التعليم الإلزامي إلى 8 سنوات مما يعني إلغاء مدارس إمام خطيب

• فصل 160 ضابطاً ينتمون للتيار الإسلامي

• فصل بعض حكام الولايات الذين ينتمون للتيار الإسلامي

ومن ثم ضغط قادة الجيش ليتم استبعاد أربكان من الحكومة ، وتتألف حكومة

جديدة برئاسة زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماز عام 1997.

1-حسين بسلي و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011، ص 123.

لم يستطع حزب الرفاه مواجهة نفوذ وقوة المؤسسة العسكرية، وأصبح قاداته عرضة للمحاكمات ومنع من العمل السياسي، وحظر نهائياً عام 1998 بحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا، كما تمت مصادرة ممتلكات الحزب ومحاكمة بعض قياداته.

كما أن توترات داخل حزب الرفاه نفسه بين عقلتي التقليديين والتجديدين، أدت لاضمحلال تأثير القادة التقليديين للحزب الذين أسسوا حزب الفضيلة، ولم يستطع الحزب الجديد استقطاب أنصار الحركة الإسلامية في تركيا نتيجة غياب الرؤية الواقعية للعمل السياسي، وتشدد وأبوية قاداته الكبار. لكن الحدث الأبرز في تاريخ الحركة السياسية التركية كان تأسيس حزب العدالة والتنمية عام 2001، بجهود شباب حزب الرفاه وتيار الإسلام السياسي الذي فهم واقع الحياة السياسية في البلاد وطُرق مباشرة اللعبة السياسية وكسب الجماهير.

1. نظام الحكم والتطور المؤسسي في تركيا (2002-2014)

مثل حزب العدالة والتنمية مرحلة متقدمة في تاريخ الأحزاب السياسية التركية ذات التوجه الإسلامي، وحركة تفهم لقواعد ومتطلبات بناء حركة سياسية تركية تعمل بالتوازي على خطي البعد الإسلامي وتوجهات المجتمع التركي، ليشكل بذلك حلقة التوازن بين البعد الإسلامي لجذور المجتمع والثقافة والتوجه العلماني للحياة العامة. وليعبّر عن نفسه بكونه حزب تركي محافظ يحترم التقاليد وهوية المجتمع، ويعمل لصالح أفراد المجتمع كافة بغية النهوض بتركيا دولة ومجتمعاً.

ويمثل عام 2002م التاريخ الأكثر مركزية في وعي مؤسسي وقادة ومحازبي العدالة والتنمية، فهو العام الذي جرت فيه الانتخابات البرلمانية التي فاز فيها الحزب الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من عام واحد فوزاً ساحقاً. وحملت هذه الانتخابات ونتائجها أبعاداً شديدة التأثير في مستقبل حزب العدالة والتنمية، ونظام الحكم والمؤسسات الحاكمة في الدولة التركية، وتركيبية الحياة الحزبية في الساحة التركية،

إذ خرجت شخصياتٌ سياسية وأحزابٌ كثيرة من ساحة الفعل السياسي كحزب الحركة القومية وحزب الوطن الأم والطريق المستقيم وحزب السعادة... كما أعادت الانتخابات البرلمانية عام 2007 تأكيد رسوخ وقوة الحركة المجتمعية والسياسية لحزب العدالة والتنمية، ونهجه وإصلاحاته في الحكم، بعد محاولات المؤسسة العسكرية التأثير في انتخابات رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس أحمد نجديت سيزر في أيار من العام نفسه . ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في التعامل مع مسألة انتخاب رئيس الجمهورية وفوز مرشح الحزب عبد الله غول بثقة البرلمان التركي الذي أعيد في انتخابات دورته لعام 2007 تأكيد تجذر الحزب في الحياة العامة والسياسية في تركيا.

ويمكن ملاحظة إعادة طرح قضية تجذر وقوة التيار الشعبي لحزب العدالة والتنمية في كل استحقاق انتخابي على مستوى البلديات والانتخابات البرلمانية، إضافة إلى الانتخابات الرئاسية التي تجري للمرة الأولى هذا العام على مستوى عموم الجمهورية التركية باقتراح مباشر من الشعب وليس من البرلمان كما سبق. وتشكل أية انتخابات في تركيا فرصة لكل أطراف اللعبة السياسية في تركيا لتأكيد أو تحسين التصاقها بالمجتمع وكسب تأييده، الأمر الذي نجح فيه حزب العدالة والتنمية على مدى اثنتي عشرة سنة منذ دخوله الحياة السياسية عام 2002.⁽¹⁾

ويواجه حزب العدالة والتنمية تحديات متعددة تتعلق ببنية وطبيعة توزيع القوى السياسية في تركيا وشكل التحالفات الإقليمية والدولية مع بعض قوى المعارضة التركية، ومراكز الثقل الاقتصادي أو الإعلامي، ويضاف إلى كل ذلك تركيبة نظام الحكم بحد ذاته والتي أدخلت عليها تعديلات دستورية جوهرية، لكنها ما تزال تؤثر في توجهات العدالة والتنمية وقدرته على تحقيق الاستقرار في منظومة الحكومة الداخلية في الجمهورية التركية.

1-رضا هلال ، المرجع السابق، ص 169.

ويمكننا استعراض مؤسسات نظام الحكم الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية لنقف على طبيعة مؤسسة الحكم ومدى تأثير كل مؤسسة في شكل وبنية القرار السياسي في الحكومة التركية بشكل خاص، والحياة السياسية التركية بشكل عام.

2- مؤسسات صنع القرار داخل النظام التركي (التنفيذية - التشريعية - العسكرية)

صنف نظام الحكم في تركيا على أنه نظام برلماني نظراً لانتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان، وتكليف الحزب الذي حاز أكثر المقاعد النيابية تشكيل مجلس الوزراء. لكن دارسي أنظمة الحكم يحارون في شكل النظام السياسي التركي من الناحية الأكاديمية، وخصوصاً بعد إقرار التعديل الدستوري الذي ينص على انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من الشعب. وهنا لا بد من توضيح بعض النقاط؛ فنظام الحكم في الجمهورية التركية يعد نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي، وبغض النظر عن البنية القانونية والجدل في طبيعة وشكل نظام الحكم في تركيا، نظراً لتطورات المشهد الدستوري التركي منذ عام 2003 حتى الآن بعد التعديلات المتعددة على دستور الجمهورية التركية الذي أقر عام 1982 والمعمول به حالياً، ونظراً لتوجه حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى طرح تعديلات جديدة مستقبلاً، فإن دراستنا في هذا الجانب ستقتصر ، وعلى نحو موجز ، على ما يتعلق بصلاحيات وتشكيل كل سلطة من السلطات الرسمية الثلاث.

-السلطة التشريعية

خول الدستور التركي لمجلس الأمة التركي (البرلمان) الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات مهام السلطة التشريعية ، وطبقاً للدستور فإن مهام وسلطات مجلس الأمة التركي يمكن حصرها على نحو التالي:

1. سن وتغيير وإلغاء القوانين.
2. مراقبة مجلس الوزراء والوزراء.
3. السماح لمجلس الوزراء بإصدار المراسيم فيما يخص مسائل معينة.

4. مناقشة مشاريع قانون الميزانية والحسابات المؤكدة والموافقة عليها.
5. القرار بشأن طباعة العملة.
6. القرار بشأن إعلان حرب.
7. الموافقة على تصديق الاتفاقات الدولية.
8. القرار بشأن إعلان العفو العام والخاص.
9. تعديل الدستور.
10. الموافقة على خطط التنمية.
11. إعداد النظام الداخلي للبرلمان.
- 12- إقرار المراسيم والتعديل أو الرفض.
1. تصديق قرار حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية وتمديد المدة والإزالة التي لا تتجاوز أربعة أشهر في كل مرة.
2. تصديق المراسيم التي يصدرها مجلس الوزراء الذي يجتمع برئاسة الرئيس في حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية.
3. انتخاب رئيس البرلمان وأعضاء مكتب البرلمان.
4. انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية.
5. انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون.
6. انتخاب رئيس ديوان المحاسبات العالي وأعضائه.
7. انتخاب رئيس المفتشين العام.
8. اتخاذ قرار لإجراء تجديد الانتخابات البرلمانية قبل انتهاء المدة.
9. إعطاء الثقة لمجلس الوزراء في مرحلة التأسيس والتوظيف.
10. يتمكن البرلمان من تقديم رئيس الجمهورية أمام المحكمة العليا بتهمة الخيانة العظمى للبلاد.
11. إزالة الحصانة عن النواب.
12. اتخاذ قرار لإسقاط العضوية البرلمانية.

13. اتخاذ قرار إرسال القوات المسلحة الى الدول الأجنبية والسماح بوجود القوات المسلحة الأجنبية في تركيا

2- السلطة التنفيذية

ما يميز السلطة التنفيذية في تركيا هو أنها ثنائية البنية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات التنفيذية بين طرفي السلطة التنفيذية.

فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب التركي. يتم حالياً انتخاب الرئيس باقتراع شعبي عام بعد أن كان يتم التصويت على الرئيس من قبل البرلمان، ومدة الولاية الحالية خمس سنوات يمكن أن تجدد لمرة واحدة فقط. وقد أدى هذا التعديل الدستوري إلى إضفاء مزيد من القوة الشعبية لمنصب رئيس الجمهورية نتيجة تصويت الشعب على اختياره، وهو بذلك يمتلك قاعدة شعبية كبيرة نتيجة حصوله على نسبة الأغلبية من أصوات الناخبين الأتراك في خطوة تشير إلى مدى قوته بوصفه شخصاً إذا ما نظرنا إلى تاريخ نتائج الانتخابات النيابية التي لم يحصل فيها أي حزب حتى العدالة والتنمية على نسبة 51% من أصوات الناخبين الأتراك⁽¹⁾

وبحسب دستور عام 1982، يعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية. ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، يمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ.

كما أنه يصدر قرارات لها قوة القانون بما يتمشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه ويبلغ المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم

1- موقع انترنت : <http://www.noonpost.net> / 2016/3/26، 12:30 سا

العالي ورؤساء الجامعات يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور 1982 قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية و25% من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العليا وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العليا وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضلا عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة. كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرح للاستفتاء وعند الضرورة التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون.

وهنا لا بد أن نعيد التأكيد أن هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتدادها صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان) فرضت على الرئيس نوعاً من الحد على بعض هذه السلطات كونه ينتخب من داخل البرلمان ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان.

أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فيعدان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، التي تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي أصبح بموجبه مسؤولية صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة وتنفيذها من اختصاصات الحكومة التركية.

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية هي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة، بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن

القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية.⁽¹⁾

3-السلطة القضائية

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال محاكم مستقلة وجهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي. يستند القسم القضائي في الدستور إلى مبدأ سلطة القانون، إذ تم تأسيس السلطة القضائية وفقاً لمبادئ استقلال المحاكم وتأمين مدة تولي القضاة لمناصبهم. ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقاً لقناعتهم الشخصية واستناداً إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

ويجب أن تتصاع الجهات التشريعية والتنفيذية لأحكام المحاكم ولا يمكنها تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وبشكل عملي، تبنى الدستور النظام القضائي ثلاثي الجهات وتبعاً لذلك، انقسم النظام القضائي إلى القضاء الإداري والقضاء القانوني والقضاء الخاص.

وقد نص القسم القضائي في الدستور على المحاكم العليا التالية: المحكمة الدستورية ومحكمة الاستئناف العليا ومحكمة الاستئناف العسكرية العليا والمحكمة العسكرية الإدارية العليا ومحكمة النزاعات القضائية.⁽²⁾

3- السياسة العامة في تركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية :

1-حزب العدالة والتنمية النشأة والاهداف :

أولاً : ظروف تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا :
كان الإسلام والإسلاميون السلاح الأقوى في يد مصطفى كمال أتاتورك في حربه ضد القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة العثمانية إلا أن هذه الإستراتيجية سرعان ما تحولت إلى

1-حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، دون دار نشر، ص 15.

2- رضا هلال ، مرجع سابق، ص178.

العكس إذ أصبح الإسلاميون يشكلون الهدف الأول في حرب أتاتورك ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923 بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد وعلى اثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين الإسلاميين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة⁽¹⁾ نتيجة لهذا الصراع تبلورت ظاهرة الإسلام السياسي في الحياة السياسية التركية عبر مراحل، حيث شهدت الفترة بين عامي 1950 و 1960 نهوضا جديدا للتيار الإسلامي عندما كانت أنقرة في حال تحالف عضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تجد خيرا من الإسلام لمواجهة الخطر الشيوعي الذي كان متمثلا في الاتحاد السوفيتي وحلفاءه الشرقيين، وساهم هذا التساهل مع الإسلاميين في تنامي العديد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، الأمر الذي أزعج العسكر وحدى بهم إلى التدخل في أيار 1960 لوضع حد نهائي لهذا المد الذي قالوا انه سيشكل خطرا⁽²⁾ ثم جاء عقد الثمانينيات من القرن الماضي حيث شهدت الحركة الإسلامية تبلورا جديدا نتيجة التطورات الدولية التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بقيام الثورة الإسلامية في إيران ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، الأمر الذي دفع واشنطن للتدخل مرة أخرى ومطالبتها أنقرة استخدام الإسلام كسلاح لمواجهة هذه التطورات لاسيما بعد وصول تورغوت اوزال ذي الميول الإسلامية إلى السلطة عام 1983. مهدت هذه الظروف للزعيم الإسلامي نجم الدين اربكان للفوز في انتخابات كانون الأول 1995 ليصبح أول رئيس وزراء إسلامي يتسلم السلطة ديمقراطيا في بلد كتركيا. هذا الأمر دفع بدوره إلى انقلاب العسكر وللمرة الثالثة ولكن على الإسلاميين هذه المرة والإطاحة من وراء الستار باربكان عام

1- احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، القاهرة، دار المعرفة، (د.ت.ن)، ص 70.

2- محمد نور الدين: الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد.. هل تمر الإصلاحات رغم اعتراض العسكر"، صحيفة الشرق القطرية، / 22 حزيران 2003 /، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع: www.alsharq.com

1997 وحزبه الرفاه عام 1998، وبمبادرة من (التوسيايد Tusiad) المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية، حيث نشرت تقريرا يتضمن تحذيرا شديدا للمؤسسات العلمانية في البلد. حيث جاء في هذا التقرير ((إن حزب الرفاه حصل في انتخابات كانون الأول 1995 على نسبة 3,21% وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على 33% وإذا تمت هذه الانتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح له تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني.. فلا بد من البدء بإجراءات تخفيف منابع اليوم وليس غد.)). وذكر التقرير أيضا (18 مادة) للينابيع التي ينبغي أن تجف، وهي بالضبط النقاط التي حملها العسكر في لقاء مجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997⁽¹⁾

في ظل هذه التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية التي اتهمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام واسلمة مؤسساته والانقلاب على الفلسفة الاتاتوركية، ولد حزب العدالة والتنمية، الذي اخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحق هذا الحزب الجديد وينظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار اربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهه مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث شباط 1997. في آب 2001 قدم السيد رجب طيب اردوغان (*) الرئيس السابق لبلدية استانبول طلبا للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم ((حزب العدالة والتنمية)). ضمت الهيئة التأسيسية للحزب (13) امرأة بينهم (4) محجبات، ومنهن

1- مصطفى محمد الطحان: تركيا التي عرفت.. من السلطان.. إلى نجم الدين اربكان - 1842
2006، ج 2، (د.د.ن.)، 2006، ص 354.

مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظره وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية⁽¹⁾.

ثانياً: أهداف الحزب :

جاء شعار المؤتمر التأسيسي لحزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001 تحت عنوان (العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع)، واستهل الحزب نشاطه انطلاقاً من ضريح أتاتورك في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم، حيث اعتبر احد أفراد الهيئة المؤسسة للحزب في مؤتمر صحفي أن حزب العدالة والتنمية جاء ليملاً الفراغ السياسي القائم في الحياة السياسية التركية بعد أن فقد الشعب ثقته بالأحزاب الممثلة في البرلمان، ولذلك فهو يمثل كافة الاتجاهات الليبرالية، ويتضمن جميع قطاعات الشعب، وبذلك عدد اردوغان الذي انتخب بالإجماع رئيساً للحزب، المبادئ التي سيدافع عنها حزب العدالة والتنمية :

*مبدأ الجمهورية المركزية الموحدة والمتضامنة المستندة إلى المبادئ الديمقراطية العلمانية ودولة الحقوق الاجتماعية

*مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وإقامة علاقات حسنة مع دول العالم كافة، والقيام بأعمال الخصخصة لصالح البلاد

*مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتخفيضها وتوزيعها بشكل ينسجم مع البنية الاجتماعية للبلاد

*مبدأ التأكيد على رفض الحزب لجميع أشكال التعذيب والإرهاب والإذلال

* وأكد اردوغان على ضرورة إعداد دستور جديد وتغيير قانوني الأحزاب السياسية والانتخابات بشكل ينسجم مع متطلبات العصر. وفي إطار موقف الحزب من العلمانية والإسلام فقد عد زعيم الحزب العلمانية مبدأ

1- إبراهيم داقوق: "الاختلاف الثقافي لا يقف حائلاً دون انضمام تركيا للنادي الأوربي"، صحيفة

الحوار المتمدن، العدد (1311)، في 8 أيلول 2005، منشورة على شبكة المعلومات الدولية

الانترنت (ومتاح على الموقع: www.rezagr.com)

أساسي للحرية والسلم الاجتماعي، كما أكد على مرجعية (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) و (الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية)، أما إسلامية هذا الحزب، فقادته يعرفون أنفسهم بأنهم حزب محافظ ديمقراطي أو (المحافظين الديمقراطيين)، وهو حزب مشكل من ثلاث تيارات رئيسية، التيار الأقوى فيهم وصاحب المبادرة هو التيار الإسلامي المنشق عن حركة اربكان، والتيار الثاني هو التيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية و التيار الثالث هو التيار العلماني الليبرالي المنشق عن أحزاب علمانية مختلفة وما يجمع هذه التيارات الثلاث هو الرفض غير المعلن لقدسية الإيديولوجية الكمالية وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، ويتضح هذا من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات العسكرية على القرار السياسي⁽¹⁾. وفي ضوء ذلك وبهذا التنوع من التيارات لا يمكن وضع حزب العدالة والتنمية في خانة التيار الإسلامي، لكنه بكل تأكيد يعتبر مدرسة جديدة في التفكير والممارسة لدى بعض الإسلاميين الأتراك. وتأكيدا لذلك أكد عبدالله كول بعد يوم واحد من تأسيس الحزب على البعد الجامع للحزب وقال: "إن حزبنا ليس حزبا دينيا ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع وفي عداد مؤسسينا محجبات وسافرات، ملتحون وغير ملتحين ان الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، وهدفنا التطبيق والعمل على تعميم مفهوم جديد في السياسة". ووفق هذه الثوابت جاء برنامج حزب العدالة والتنمية ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أي توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية.⁽²⁾

1- التقرير الاستراتيجي العربي - 3 -، "تركيا. تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع : www.alahram.org.eg

2- عوني الداوودي، "تركيا أمام خيارين"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع : www.Krg.com

ثالثا: وصول الحزب إلى السلطة :

في ظل أجواء التوتر السياسي وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، قررت حكومة بولند أجويد الائتلافية (1999-2002) إجراء انتخابات مبكرة في الثالث من تشرين الثاني عام 2002، إذ شارك حزب العدالة والتنمية في هذه الانتخابات بقيادة عبدالله كول بسبب الحظر المفروض على اردوغان منذ عام 1998 وتمكن الحزب من تحقيق فوز منقطع النظير بحصوله على نسبة (29,34%) من أصوات الناخبين محتلا بذلك (363) مقعدا من أصل 550 وبذلك حاز على ثلثي الأصوات وأصبح بإمكانه تشكيل الحكومة بمفرده في المجلس الوطني بينما حصل حزب الشعب الجمهوري على نسبة (4,19%) من أصوات الناخبين وإشغاله (178) مقعدا في المجلس الوطني (13). وبذلك استطاع حزب العدالة والتنمية تشكل الحكومة (58) واضعا بذلك حدا لظاهرة الائتلافات الحكومية في تركيا. ويعزو الكثيرون هذا الانتصار الكبير الذي أحرزه الحزب إلى رغبة الناخب في تأكيد الهوية الإسلامية لتركيا.. إضافة إلى توجه الكثير من قواعد الأحزاب الأخرى لصالح العدالة والتنمية أثناء الانتخابات لاسيما الحركة القومية والوطن الأم والطريق الصحيح وأخرى من اليسار⁽¹⁾.

أخذت مسألة رفع الحظر السياسي عن زعيم الحزب اردوغان تحتل الصدارة في قائمة أولويات حكومة عبدالله كول إذ تمكن المجلس الوطني من تعديل المادة (312) من قانون العقوبات التي حكم بموجبها على اردوغان ليتسنى له الترشح للانتخابات التكميلية إذ فاز اردوغان في هذه الانتخابات بعد ترشيحه كنائب من مدينة سعرت siirt ودخل المجلس الوطني، فبادر عبدالله كول إلى تقديم استقالة حكومته ليفسح المجال أمام اردوغان ترأس الحكومة الجديدة في مارس 2003.⁽²⁾

1- مصطفى محمد الطحان، المرجع السابق، ص 354.

2- محمد نور الدين "تركيا.. إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة"، مجلة المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (287)، بيروت، كانون الثاني 2003، ص 22

رابعاً: المشروع السياسي للحزب (برنامج الإصلاح السياسي)

في 18 مارس 2003 قدم اردوغان برنامج حكومته الذي يمثل مشروع وأهداف حزبه إلى المجلس الوطني الذي استحضر فيه جهود أتاتورك في بناء الدولة التركية الحديثة، مؤكداً التزام الحزب بالمبادئ الاتاتورية، وأنه حزب ديمقراطي اجتماعي محافظ، وتضمن البرنامج شرحاً وافياً لسياسة الحكومة الجديدة القائمة على وضع الحلول الناجحة لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية. على صعيد المشروع السياسي للحزب تضمن عدة توجهات في مجال الإصلاح السياسي فعلى صعيد السياسة الداخلية، فقد رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع القائمة على التفريق بين أبناء الشعب على أساس العرق أو الجنس أو المذهب، وأكد على ضرورة تحديث الحياة السياسية من خلال تعزيز قيم الديمقراطية ودولة القانون الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا. ولتحقيق ذلك لابد من اعتماد دستور جديد يحقق العدالة الاجتماعية ويفعل دور الشعب في صناعة القرار واستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل. أما على الصعيد السياسي الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي قائمة أولويات الحكومة وسعيها الحثيث في مواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا إلى الاتحاد⁽¹⁾.

في إطار ذلك وضعت حكومة حزب العدالة والتنمية نصب عينيها الأهداف

التالية في إدارة دفة الحكم :

1. تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد.
2. ضمان المستقبل السياسي للحزب لدى الشارع التركي.
3. تحقيق المشروع الإصلاحي للحزب.
4. تجنب المواقف الصدامية مع القوى العلمانية.
5. السعي والمثابرة في مباحثات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

1- محمد نور الدين: "الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد.. هل تمر الإصلاحات رغم اعتراض العسكر"، مرجع سابق، منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ومتاح على الموقع

في سياق المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية والهادف أيضا لتحقيق برنامج الإصلاح السياسي وفق برنامج الحكومة المعلن كانت مسألة الإعداد لصياغة دستور جديد للبلاد من أولويات حكومة اردوغان لتنفيذ مشروعه الإصلاحية الهادف إلى تقويض تراث انقلاب 12 أيلول 1980 ودستوره الذي وضع بإرادة العسكر، وإبعاد تدخل الجيش في الحياة السياسية، حيث وجد حزب العدالة والتنمية أن دستور عام 1982 لم يعد يلبي احتياجات تركيا وتطلعاتها الداخلية والخارجية، فكان لا بد من إعداد دستور عصري يحظى بقبول غالبية الأتراك ويتجاوز ثغرات وسلبيات الدستور النافذ والتي كان لها الأثر الأكبر في تردي الواقع التركي. لقد استفاد اردوغان كثيرا من التجارب السابقة ووضع نصب عينيه الأخطاء التي وقع فيها حزب الرفاه لدى تسلمه السلطة عام 1996 بتجنبه الاتحاد الأوروبي، وحاول في الوقت نفسه استثمار توجهات الشارع التركي نحو أوروبا في تنفيذ برنامجه الإصلاحية بحذر وشفافية وبخطوات محسوبة متجنباً إثارة القوى العلمانية ضده، (20) وكان ذلك من خلال عدة أمور من أهمها :

*إصدار قرار بتشكيل لجنة علمية من خبراء القانون الدستوري مؤلفة من ستة أكاديميين للعمل على التحضير لمشروع دستور جديد يأخذ بعين الاعتبار تركيبية المجتمع التركي وخصائصه واحتياجاته وتطلعاته، وبعد أسابيع من العمل المتواصل قدمت اللجنة مسودة دستورها في (400)صفحة متضمنا (190)مادة إلى قيادة حزب العدالة والتنمية لدراسته وتمحيصه.

*استئناف حكومة حزب العدالة والتنمية المشروع الإصلاحية الذي كانت حكومة اجويد السابقة قد بدأت من خلال تقديم لائحة تضم العديد من الإصلاحات إلى المجلس الوطني التركي الكبير عرفت لدى المتتبعين للشأن التركي بـ (الرزمة السادسة) المتعلقة بـ (معايير كوبنهاكن).⁽¹⁾، والتي تهدف إلى التوفيق بين بنية

1- مرجع سابق ، محمد نور الدين " الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد ..هل تمر الإصلاحات رغم اعتراض العسكر " .

تركيا السياسية مع بنية دول الاتحاد الأوروبي وذلك بتاريخ 26/حزيران 2003/اد نصت هذه الرزمة على العديد من المحاور أهمها :

1* في مجال تعزيز القيم الديمقراطية والشفافية ودولة القانون وحقوق الإنسان نصت على إلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب وإلغاء محاكم أمن الدولة والمحاكم الاستثنائية ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية وإلغاء جرائم الرأي و (جريمة الزنا) وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية وإبطال المواد القانونية التي تحظر انتقاد الدولة والاعتراف بأولوية القوانين والأعراف الدولية على حساب القوانين الوطنية في مجال حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز استقلال القضاء.

2* لمشروع الخاص بقانون التعليم العالي والقاضي بتخفيف القيود المفروضة على طلاب المعاهد الدينية المعروفة بمعاهد إمام وخطيب والسماح لهم بالالتحاق بالجامعات.

3* تحسين مستوى حياة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم، والسماح لهم بتعلم لغتهم وفتح بعض المدارس الكردية وتخصيص نصف ساعة للبرامج الكردية في التلفزيون التركي

4* المشروع الخاص بمجلس الأمن القومي والقوات المسلحة والذي نص على:

- تقليص صلاحيات المجلس وإلغاء سلطاته التنفيذية (اللاديمقراطية).
- إعادة هيكلة علاقات المجلس مع السلطات المدنية.
- تقليص الوجود العسكري داخل المجلس والاقتصار على رئيس أركان الجيش
- تحويل المجلس إلى هيئة استشارية تجتمع مرة كل شهرين وإسناد أمانتها لرئيس الوزراء المنتخب.
- إخضاع ميزانية المؤسسة العسكرية للرقابة البرلمانية.

يعد هذا المشروع وخاصة تذرع حزب العدالة والتنمية التزام شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطه العام،

وربما تكون لدى اردوغان نفسه أجندة الانتقام وتصفية حساباته مع القوى الأخرى وعلى وجه الخصوص العلمانية بسبب تجربته السابقة أثناء إشغاله منصب مدير بلدية استانبول، يضاف إلى ذلك أن هذا المشروع السياسي الإصلاحى يعد مبادرة جريئة خطتها الحكومة ذات الأغلبية داخل المجلس الوطنى التركى الكبير الهدف منها جس نبض القوى العلمانية التى تسيطر على قنوات صنع القرار السياسى الرئيسية كرئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية فضلا عن المؤسسة العسكرية.

في ضوء ذلك فسرت القوى العلمانية هذا المشروع وخاصة ما يتعلق بمعاهد إمام وخطيب بأنها خطوة من قبل الحزب الحاكم لتوسيع البنية التحتية للفكر الدينى حيث يعطى لخريجى هذه المعاهد إمكانية التغلغل فى الوظائف العليا، فى الوقت نفسه اعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة تستهدف جس النبض من اجل فتح الباب أمام تعديلات جوهرية أخرى كالحجاب على سبيل المثال أو اعتبار يوم الجمعة عطلة أسبوعية بدلا من يوم الأحد.⁽¹⁾ أما المؤسسة العسكرية فقد أبدت تحفظها إزاء التعديلات الدستورية التى استهدفت تقليص نفوذها وتلك التى تتعلق بقانون العقوبات والبند الخاص بتوسيع سقف الحريات الممنوحة للأكراد، وقد أبدت المؤسسة مخاوفها إزاء إمكانية استغلال الحزب الحاكم الإصلاحات التى يطالب بها الاتحاد الأوروبى لتوسيع قاعدته وتدعيم التوجهات الإسلامية فى تركيا وقبولها للفدرالية.⁽²⁾

المبحث الثانى: السياسة العامة فى إسرائيل:

1- إسرائيل الجغرافيا والسكان :

1- التقرير الاستراتيجى العربى-3، "تركيا .تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى ، مرجع سابق ،ص 255.

2- الجيش التركى يتعهد بالدفاع عن العلمانية"، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

بتاريخ /14 افريل 2016 /ومتاح على الموقع : www.alarabia.net

تحتل إسرائيل مساحة إجمالية تبلغ حوالي 20 770 كيلومتراً مربعاً (وكالة الاستخبارات المركزية، 2008) يحدها لبنان من الشمال، والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية والأردن من الشرق، ومصر وقطاع غزة من الجنوب والجنوب الغربي. ويبلغ مجموع طول حدودها 857 كيلومتراً. تطلّ سواحلها على البحر الأبيض المتوسط في الغرب (194 كيلومتراً) وعلى خليج إيلات (المعروف أيضاً باسم خليج العقبة) في الجنوب (12 كيلومتراً). تقسّم إسرائيل إدارياً إلى 6 محافظات هي: القدس وحيفا وتل أبيب والشمال والوسط والجنوب. تتوزع البلاد على أربعة أقاليم، وهي:

* السهل الساحلي. يقع على البحر الأبيض المتوسط ويمتد من الحدود اللبنانية في الشمال حتى قطاع غزة في الجنوب، ولا يعترضه إلا رأس الكرمل عند خليج حيفا. يبلغ عرضه 40 كيلومتراً تقريباً ومن ثم يضيق في اتجاه الشمال ليوازي 5 كيلومترات عند الحدود اللبنانية.

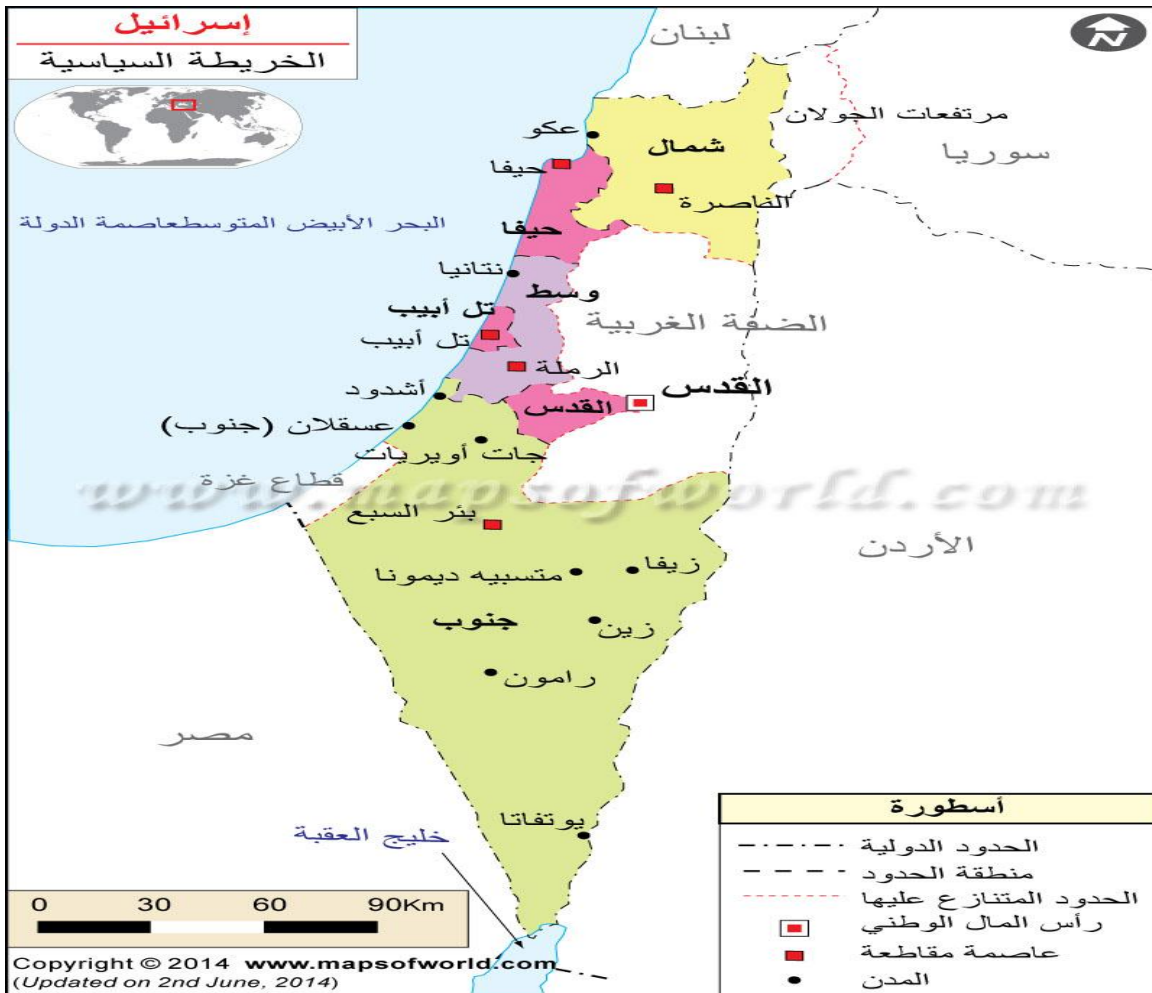
* منطقة المرتفعات الوسطى. تقع جبال وتلال الجليل الأعلى والجليل الأسفل عند شمالها؛ وفي جنوبها تقع تلال السامرة مع عدد من الوديان الصغيرة والخصبة؛ ونجد في جنوب القدس تلال اليهودة الجرداء. وتبلغ المرتفعات الواقعة في وسط البلاد 610 أمتار وتصل إلى أعلى مستوى لها في جبل ميرون، حيث تبلغ 2081 أمتار في الجليل بالقرب من صفد. وتتخلل وديان عدة المرتفعات من الشرق إلى الغرب تقريباً، وأكبرها وادي جزريل (المعروف أيضاً باسم مرج بن عامر أو سهل إسدرون).

* أخدود وادي الأردن، وهو جزء صغير من الأخدود الأعظم الذي يمتد بين سورية وشرق أفريقيا على مسافة 6 500 كيلومتر في إسرائيل. يهيمن على وادي الأخدود نهر الأردن وبحيرة طبرية (المعروفة أيضاً باسم بحر الجليل) والبحر الميت.

* صحراء النقب التي تمتد على مساحة 12 000 كيلومتر مربع تقريباً، أي أكثر من نصف مساحة إسرائيل. من الناحية الجغرافية، تعتبر امتداداً لصحراء سيناء فتشكل

ما يشبه المثلث تقريباً، تقع قاعدته في الشمال بالقرب من بئر السبع والبحر الميت وجنوب تلال اليهودة، بينما يقع رأسه في الطرف الجنوبي للبلاد في إيلات. ومن الناحية الطبوغرافية، توازي صحراء النقب المناطق الأخرى في البلاد، فتكون أراضيها منخفضة في الغرب، وترتفع التلال في مركزها، مع وجود ناحل هارافا عند حدودها الشرقية⁽¹⁾.

* الخريطة السياسية لإسرائيل :



1 -BBC News. 2008. *Regions and territories: The Golan Heights*. Available at <http://news.bbc.co.uk/>. (15-01-08)

وفي العام 2004، بلغ مجموع المساحات الزراعية في إسرائيل 428 000 هكتار، يقع 43 في المائة منها في محافظتي القدس والجنوب، و42 في المائة في محافظتي الشمال وحيفا، و13 في المائة في محافظتي الوسط وتل أبيب. علاوة على ذلك، فإن 75 في المائة من المساحة الزراعية كانت تستخدم من قبل الجماعات المحلية، و1 في المائة من قبل المزارع اليهودية الأخرى، و15 في المائة من قبل المزارع غير اليهودية (المكتب المركزي للإحصاء، 2004). في العام 2005، غطت المساحة المزروعة 392 000 هكتار من بينها 317 000 هكتار للمحاصيل الحولية و75 000 هكتار للمحاصيل الدائمة

المناخ:

تتمتع إسرائيل بمناخ متوسطي يتميز بصيفه الطويل والحر والجاف وبشتائه القصير والبارد والمطر الذي يتغير محلياً من منطقة إلى أخرى بناءً على ارتفاعها وموقعها على خط العرض. ومناخ إسرائيل محكوم بموقعها بين الطقس الجاف وشبه الاستوائي

والطقس الرطب شبه الاستوائي لمنطقة المشرق العربي أو شرق البحر الأبيض المتوسط.⁽¹⁾

السكان:

يبلغ عدد السكان في إسرائيل 7.6 مليون نسمة (2005)، يعيش منهم 8 في المائة في المناطق الريفية. وكان معدل النمو السكاني السنوي 2 في المائة خلال فترة 2000-2005. تبلغ الكثافة السكانية 324 نسمة/كيلومتر مربع ولكنها تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى. في العام 2006، كان السكان جميعهم قادرين على الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المحسنة⁽²⁾.

2- مكونات النظام السياسي الإسرائيلي:

1-CBS (Central Bureau of Statistics). 2004. *Agriculture in Israel*

2- CBS.. *Statistical abstract of Israel*. 2006

تعتمد إسرائيل النظام الجمهوري ذي النظام النيابي البرلماني، على شاكلة النظام البرلماني الانجليزي، حيث تكون الوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي بمعنى مسؤولية جماعية عن تصرفاتها المتعلقة بإدارة شؤون الدولة أمام المجلس و أن تكون حائزة على ثقة أغلبية أعضاء المجلس النيابي بحيث عليها أن تقدم استقالتها إذا فقدت الثقة بناء عن هذا يمكن القول أن النظام النيابي في إسرائيل يتخذ من الديمقراطية طريق لممارسة الحكم و يماثل بينه و بين اعرق النظم الديمقراطية و هكذا يكون الشكل الديمقراطي للنظام السياسي الإسرائيلي ما هو إلا تعبير عقلائي يشجع اليهود على الهجرة و الاستيطان، و يوظف القدرات الصهيونية اليهودية التوظيف الأمثل لصالح التوسع الذي يحدد دستور يحدد حدود الدولة، و لا تحده سوى رؤى و أحلام و نبوءات نورانية و كما يتسم النظام الإسرائيلي بالاعتماد المتزايد على الراعي الامبريالي (الولايات المتحدة الأمريكية)، كما انه يعمل دائما منذ أن وجد على الارتباط العضوي بين الدولة الإسرائيلية و الحركة الصهيونية و من حركة الرأسمالي الاحتكاري و الاستعماري حتى يكون جزءا فعلا مشاركا اذ تعتبر البيئة الاستيطانية لإسرائيل من أهم سمات النظام السياسي في إسرائيل، و تمثل الهجرة أهمية محورية في إسرائيل و قد أدى اختلاف الهجرة و مصادرها و ثقافتها إلى نشأة نوع من عدم التكامل و يعتبر التكامل و التجانس عامل لنشأة المجتمع و استمراره، و تتفق إسرائيل كمجتمع استيطاني مع المجتمعات الاستيطانية الأخرى في بعض النقاط و تختلف معها في بعضها فإسرائيل تتشابه مع المجتمعات الاستيطانية في

1- اعتماد إسرائيل مثل المجتمعات الاستيطانية الأخرى في نشأتها على

الهجرة

2- تدعيم قيمة العمل أو الأهمية القصوى لقيمة العمل خاصة العمل اليدوي

3- تصطدم هذه الجماعات الجديدة بالشعوب الأصلية

وينفرد المجتمع الاسرائيلي عن المجتمعات الاستيطانية الاخرى :

- 1- اختلاف تجربة بناء الكيان الإسرائيلي عن غيرها من الكيانات الاستيطانية الأخرى حيث نمت الهجرات
 - 2- تعدد أنماط عدم التكامل و تعاني إسرائيل من كل أنواع عدم التكامل
 - 3- جلبت موجة الهجرة التي أعقبت قيام الدولة ما يفوق المجتمع المضيف، و لكن تتغلب إسرائيل على عدم التكامل باستخدام أسلوب بوتقة الظهر أتبعه الولايات المتحدة الأمريكية مع مهاجريها⁽¹⁾.
- * أنماط عدم التكامل في إسرائيل:

- 1- عدم تكامل قومي (من وجود يهود شرقيين و غربيين).
- 2- عدم تكامل النخبة و العامة (النخبة هم الغربيين الأشكناز و الشرقيين هم الفرديم)
- 3- عدم التكامل السياسي و تشرذمه.

أنماط عدم التكامل المتمثلة في السياسة الإسرائيلية تتمثل حالياً في ستة نماذج و ذلك على النحو التالي:

النموذج الأول: و يمثله اليهود الذين يعتبرون من نسل الأجيال المؤسسة أو الجيل الذي جاء بالمشروع الصهيوني و دولة إسرائيل و يتكونون من (اليهود الأشكناز و العلمانيين و الاشتراكيين أو اللبراليين) و لقد اعتادوا تسميتهم (النخبة القديمة).

النموذج الثاني : و هو يعبر عن الصهيونية الدينية الراديكالية و هم من نسل المفدال و الصبرا و هم اشكناز في معظمهم و لقد انجذب إليها كثير اليهود المتدينين المتشددين من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفياتي السابق، و هم يشكلون قومية دينية متطرفة يشكلون النواة الإيديولوجية الصلبة للمستوطنين في المناطق المحتلة.

1- نصر الدين ديب سعد خلف، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، جامعة الأزهر، غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، 2012، ص76-77

النموذج الثالث: و يقصد به اليهودية الحريدية الاشكنازية و تشمل حزب (يهدون هاتوراة) الذي يميل إلى الانعزال يصارع من أجل مصالحه المادية.

النموذج الرابع: و يقصد به اليهودية الحريدية الترقية التي نشأت كتمرد على حرمان اليهود الحريديين الترقين بواسطة الحريديين الاشكناز.

النموذج الخامس: و يمثله المهاجرون الروس الذين يشكلون اليوم أكثر من مليون شخص في دولة إسرائيل و هم في مرحلة اندماج في المجتمع الإسرائيلي العام، و على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها لتحقيق ذلك، و مازالوا يعيشون حتى اليوم في ما يشبه (الجينو الروس).

النموذج السادس: و تمثله الأقلية العربية في إسرائيل و تشكل ما يقرب 4.1 مليون شخص مازالت تتخبط بين اليهودية الفلسطينية و الإسرائيلية و تتركز جميعها في أماكن معينة في إسرائيل.

و يتضح من هذه النماذج الستة عدم التكامل التي يعيشها المجتمع الإسرائيلي و التي تتمثل كذلك في الأحزاب السياسية الإسرائيلية و هذا ما سنحاول النظر له و تشخيصه في الجزء الموالي في المبحث⁽¹⁾.

و من السمات المميزة للنظام السياسي الإسرائيلي ازدواجية المؤسسات و تعدد الأدوار، فعل مؤسسات التجمع الصهيوني على أرض فلسطين و كل مؤسسات الحركة الصهيونية العالمية تعمل جميعها من أجل الأمن و مزيدا من الهجرة و الاستيطان، لذا من الطبيعي أن نجد المؤسسات تقوم بأدوار متعددة⁽²⁾.

و من السمات المميزة أيضا لمؤسسات ذلك النظام الإسرائيلي أنها جاءت استمرارا و تطويرا للمؤسسات التي قامت قبل قيام الدولة من قبل المؤسسات الاستيطانية التابعة للوكالة اليهودية فنجد مثلا أن الكنيست الإسرائيلي قبل الدولة كان

1- محمد عادل، النظام الإسرائيلي نموذج للديمقراطية الليبرالية التكتلية، على موقع

www.sudanexoutline.co/fouad/go/;sgh 154911260، 13:55 سا.

2- عدنان أبو عامر، علاقة السياسي بالعسكر و أثرها على صناعة القرار السياسي، الفجر نيوز، نشرت يوم 08-

. * الجمعية المنتخبة* ثم * مجلس الدولة المؤقت و حتى يتم التناول التفصيلي لهذا النظام السياسي يبدأ أولاً من محاولة وضع دستور و قوانين ذات الطبيعة الدستورية و تنظيم و تحديد العلاقة بين السلطات و على الرغم من أن دستور أي دولة هو الذي يحدد طبيعة نظامها السياسي و العلاقة بين السلطات إلا أن إسرائيل التي توصف بأنها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط ، و ليس دستور مكتوب حتى الآن بالرغم من أن هذه الجزئية كانت مسار جدل منذ إعلان قيام دولة إسرائيل في 1948 ، حيث كان يرى أنصار هذا الاتجاه و في مقدمتهم * دافيد بن جوربون* أول رئيس حكومة لإسرائيل أن هنالك عدة اعتبارات في هذا الشأن لعل ما يلي:

- 1- أن بعض الدول الديمقراطية مثل بريطانيا ليس لها دستور مكتوب
- 2- أن وضع دستور دائم لا ينبغي أن يتم إلا بعد هجرة جميع اليهود من شتى أنحاء العالم إلى ارض الميعاد، حيث ينبغي أن يعكس الدستور وجهة نظر هؤلاء و لا يقتصر على التعبير عن اليهود الذين هاجروا في المراحل الأولى من تأسيس الدولة.
- 3- أن وضع الدستور الدائم سوف يثير خلافات حول هوية الدولة و هل الدولة الدينية كما يتضح من اسمها * إسرائيل اسم سيدنا يعقوب عليه السلام والد سيدنا يوسف * أم أنها دولة عثمانية
- 4- و يضاف إلى الاعتبارات السابقة اعتبار رابع له يشر إليه صراحة أنصار عدم كتابة الدستور، و هذا الاعتبار يتمثل في عدم تحديد حدود الدولة الإسرائيلية، فالدستور المكتوب لابد أن يحدد في نصوصه الحدود النهائية للدولة، حيث أن دولة إسرائيل دولة توسعية لها أطماع ليس في الأراضي الفلسطينية فحسب و إنما في أراضي الدول العربية الأخرى، لذا فإن هؤلاء لا يرغبون في وضع دائم للبلاد ومن هنا فقد أقر الكنيست 1949 ما عرف حينها بقانون الانتقال- أشبه بالدستور الانتقالي- الذي أقر بأن دولة إسرائيل دولة جمهورية، تأخذ بالنظام البرلماني - على غرار النظام المعمول به في بريطانيا و قد صار هذا القانون الانتقالي معمولاً به حتى الآن مع إدخال بعض التعديلات عليه، كما أدى عدم وجود

دستور كامل و عدم وضوح أفضلية للقوانين الأساسية على القوانين العادية، إلى اضطرار المواطنين و المؤسسات الحكومية إلى التوجه. للمحكمة العليا لتغيير النظام القانوني في العديد من مجالات الغموض مما يجعل مكانة المحكمة العليا أقوى من نظيرتها في الدول الأخرى⁽¹⁾

3- دور السلطات في النظام السياسي الإسرائيلي :

1- دور السلطة التشريعية (الكنيست) في النظام السياسي الإسرائيلي:

تعود تاريخ تسمية الكنيست إلى القرنين الرابع و الخامس قبل الميلاد و لقد أطلقت الكنيست على الجمعية الكبرى التي كانت عبارة عن السلطة التشريعية في عهد(عزار) الذي أعاد بناء معبد بيت القدس كما أقام الدولة اليهودية للمرة الثانية حوالي عام 458 قبل الميلاد.⁽²⁾

و يمتلك الكنيست حق التصديق على البرامج الحكومي السياسي، تتولى أيضا وضع القوانين المنظمة لمكانة و نشاطات المؤسسة العسكرية، ترقب إقامتها و تمويلها، و سير عملها، تملك الموافقة و التعديل على الموازنة المقدمة من الحكومة، و يعتبر عدم تقديم الحكومة إذ يعتبر الكنيست اقوي المؤسسات السياسية داخل النظام السياسي و تنقسم وظائف الكنيست إلى :

الوظيفة التشريعية: و هو الاختصاص الرئيسي للكنيست و يتم ذلك بإجراءيين

متعاقبين:

1- الإجراء الأول: حق الاقتراح بالإدراج على جدول الأعمال و هو

مرهون بموافقة رئيس الكنيست و هو عضو من أعضاء الكنيست بالإضافة إلى الحكومة

1- محمود محارب، عملية منع قرارات الأمن القومي في إسرائيل و تأثير المؤسسة العسكرية فيها، الدوحة:

المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2011، ص23-24

2- فتحي وحيدي، القانون الدستوري مع شرح التطورات الدستورية في فلسطين 1917، 2003، فلسطين:

(د.د.ن)، 2003، ص67

2- الإجراء الثاني: وهو مناقشة القوانين و التصويت عليها، لكل عضو الحق في الاشتراك في مناقشة الاقتراح و التصويت عليه. و تمر مشاريع القوانين في الكنيست بثلاث مراحل قبل أن تقرر و تصبح قانونا نافذا، و إذا مرر مشروع القانون بالتصويت عليه بالأغلبية يوقع من قبل رئيس الكنيست، و رئيس الدولة و رئيس الوزراء و الوزير المسؤول عن تطبيق القانون و يختم من قبل وزير العدل ليصبح نافذا ينشر في الجريدة الرسمية.

و يلاحظ أن معظم اقتراحات القوانين الصادرة عن الحكومة تحظى بالتأييد الأحزاب المشاركة في الائتلاف الحكومي التي تمتلك الأغلبية في الكنيست، و يتم اتخاذ القرارات خلال الكنيست بكامل هيئتها عند طرح مشروع قانوني أو في نوع حصانة عضو الكنيست ، و يجري التصويت بإحدى الطرق التالية: التصويت برفع الأيدي، المكروفوني، التصويت الشخصي، التصويت بقراءة الأسماء أو التصويت السري حظيا، و يتم التصويت في حالة نوع الحصانة فيجربى بشكل علني بينما يتم التصويت على التدخل بواسطة التصويت السري حظيا.

أما الوظيفة الرقابية للكنيست: تتم من خلال مراقبة أداء الحكومة و سياستها الداخلية و الخارجية ومن خلال:

الاستجواب: يحق لعضو الكنيست توجيه الاستجواب إلى احد وزراء الكنيست حول أمر في مجال مهام هذا الوزير المستجوب و بإمكان الوزير المستجوب أن يرفض الإجابة، إذا كان الجواب العلني بحسب رأيه يمكن أن يمس بمصلحة الدولة. -الرقابة من خلال تشكيل اللجان في الكنيست: يتم اختيار المرشحين لرقابة هذه اللجان و عضويتها من قبل لجنة التنظيم التي تتكون من ممثلي الأحزاب على أن تمثل الأحزاب في هذه اللجان بنسبة عدد أعضائها في الكنيست، و يعاد تشكيل هذه اللجان عند بداية كل كنيست، و لا يحق للوزراء الانضمام لهذه اللجان، و إتباعا لمبدأ الفصل بين السلطات

كذلك يستطيع الكنيست التدخل في صناعة السياسة الخارجية من خلال الموافقة على البرنامج السياسي للحكومة، و مسائلة الوزراء و الرقابة على الميزانية العامة،

و للكنيست سلطات واسعة بحسب قانون أساس الحكومة عام 1968 المتمثل في الإشراف على الحكومة، و إصدار القوانين، و الإشراف على تنظيم علاقات إسرائيل الخارجية و التصديق على المعاهدات، و إن الدور الكبير للبرلمان و الذي يبدو أنه هو الذي يصنع السياسة الخارجية، إلا أن واقع الممارسة في النظام البرلماني الإسرائيلي بنحو إلى إعطاء مجلس الوزراء الدور الحاسم في صنع السياسات، خاصة الأمنية و الخارجية بحكم هيمنة مجلس الوزراء و الدور الحاسم في صنع السياسات و خاصة الأمنية و الخارجية بحكم هيمنة مجلس الوزراء على الأغلبية البرلمانية، و التي تمرر ما تشاء عبر نوابها في البرلمان و عليه فإن الحكومة في المثال الإسرائيلي هي التي تضع السياسة الخارجية للدولة و تنفذها وزارة الخارجية⁽¹⁾.

أ- دور الكنيست في صناعة القرار السياسي:

إن للكنيست دورا فعالا في مراقبة الأعمال الإدارية في الدولة، و التشريع و حماية حقوق المواطن

خاصة (اليهودي)، إلا انه أهمل بشكل إرادي المشاركة الحقيقية في صناعة القرار السياسي و أيضا بعملية توجيه القيادة السياسية في سياستها و يرجع ذلك إلى لعدم إمكانية و قدرة الكنيست على مناقشة القضايا الأمنية و الإستراتيجية بشكل علني، حتى اللجنة الخارجية و الأمنية في الكنيست غير قادرة على صناعة و بناء و اتخاذ سياسته القبلية، كما يزاول الكنيست رقابة لاحقة على القوانين المتعلقة بصنع السياسة و ليس سابقة و يرجع ذلك إلى:

- تبعية و انضباط عضو الكنيست لحزبه لا حدود لها، نظرا لأن الحزب هو الذي يرشحه و الحزب هو الذي يتولى الإنفاق على الدعاية.
- افتقار لجان الكنيست و خاصة المهمة منها للميزانية لعمل طاقمها، و لكي تتحرر من تبعية الحصول على المعلومات التي مصدرها الحكومة.

1- غازي سعدي، الأحزاب و الحكم في إسرائيل، منشور على موقع الانترنت : WWW.ALAKSA.EG

Oge، تم الاطلاع عليه يوم : 17:00h، 2016/04/24.

عوامل ضعف السلطة التشريعية في إسرائيل:

- النظام الانتخابي النسبي المعتمد على القائمة المغلقة، و دوائره الانتخابية الواحدة له أثره في جعل الأحزاب الممثلة في الكنيست أقوى من الكنيست ذاته.
- غالبية أعضاء الكنيست المنتخب لا يمكن طرده بسبب خروجه على سياسة حزبه فإن الانضباط الحزبي يبقى صارم و ينال الخارجون عليه عقابهم في قوائم الترشيح للكنيست.
- أحد مظاهر ضعف الكنيست أمام السلطة التنفيذية، حق رئيس الحكومة في إقالة أي عضو منها دون العودة إلى الكنيست الذي يفترض انه يعطي الشرعية لهذه الحكومة.

• اتفاقية الائتلاف الحكومي تحدد الأولويات و الأهداف و القيود على حرية الكلام و التصرف للأعضاء و عدد الحقائق التي يتولاها كل طرف و أسماء الوزراء.

أن ظاهرة الأكثر وضوحا في النظام السياسي الإسرائيلي و خاصة صلاحيات السلطة التشريعية، إن أكثرية مشاريع القرارات التي تمرر في الكنيست و التصويت عليها تكون صادرة عن الحكومة، و يرجع السبب إن أي مشروع قرار يجب إن يكون الائتلاف الحكومي راضيا عنه و إلا لن يلقى التأييد، و عليه يبدو أن نظرة الأحزاب الإسرائيلية إلى البرلمان لا تزيد عن اعتباره هيئة تشريعية تسيطر السلطة التنفيذية عليها و إنها إحدى الساحات العديدة للمساومة و لاقتسام السلطة⁽¹⁾.

ب- دور السلطة التنفيذية في النظام السياسي الإسرائيلي:

يعد مجلس "الوزراء" أو الحكومة في الكيان الصهيوني الجهة التنفيذية المخولة بتسيير شؤون الدولة، و اتخاذ القرارات المباشرة فيما يخص الشؤون الداخلية و الخارجية، أي أنها الطرف المقرر فيه لرسم السياسة العامة. حيث تأتي ممارسة السلطة التنفيذية لأعمال الحكومة من قبل رئيس الدولة من الناحية الشكلية غير أن

1- سعيد عكاشة، المشكلات الأربعة الملحة التي تواجه الجيش الإسرائيلي ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية*الأهرام* عدد126، مجلد 11، 2008، ص20، منشور على موقع الانترنت : www.alahram.net

الجانب الفعلي في أداء هذه السلطة يكون من مسؤولية رئيس الوزراء من خلال الصلاحيات الممنوحة لهم لممارسة السلطة الصادرة. بموافقة السلطة التشريعية، في حين لا يتمتع رئيس الدولة بأية صلاحيات مهمة تمثيلية في الأساس، فعلى الرغم من خضوع الحكومة نظرياً للكنيست إلا أنها انطلاقاً من آلية العلاقة بين المؤسسات العليا للكيان الصهيوني و التي تحدد أن الحكومة يشكلها احد أعضاء الكنيست تكون تلقائياً ضامنة لتأييد قراراته مادامت تتشكل من حزب الأغلبية في الكنيست و بالتالي فهي تملك قوة القرار حتى في اخطر الأمور كشن الحرب مثلاً و للوقوف على عملية ممارسة السلطة في إسرائيل في هذا المطلب بفقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: رئيس الدولة: اعتمد المشرع الإسرائيلي في صياغته للنظام السياسي على ما نصت عليه التوراة عبر الاسترشاد بمرحلة أنبياء بني إسرائيل و بالحاخامات من بعدهم إذ لم يكن اليهود على اطلاع في مجمل تاريخهم السياسي على أي نظام سوى النظام الملكي الدستوري، غير أن مؤسسي الدولة في إسرائيل أخذوا بصيغة رئيس الدولة المقيد، كما تعتبر رئاسة الدولة في إسرائيل منصب شرفي فقط إلا أن رئيس الدولة له عدة صلاحيات هي :

* اختيار عضو لكنيست المكلف بتأليف وزارة جديدة.

* إصدار الحكم و العفو عن بعض السجناء.

* المصادقة على نفس الدبلوماسيين في الخارج و تلقي أوراق اعتماد

الدبلوماسيين الأجانب و تكزن فترة ولاية الرئيس خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

* افتتاح الجلسة الأولى للكنيست الجديد.

* التوقيع على القوانين التي تقرر من قبل الكنيست و التي تقرر من خلال أعضائه.

* قبول استقالة الحكومة التي تقدم إليه من قبل رئيس الوزراء.

*توقيع الرسائل الموجهة إلى رؤساء الدول الخارجية بعد إقرارها من قبل الكنيست.⁽¹⁾

تم صدور عام 1964 القانون الأساسي الخاص برئاسة الدولة حيث نص على: عدم جواز انتخاب الرئيس لعهدة رئاسية ثالثة بعد تقلده المنصب لمرتين متتاليتين قبل ذلك، كما حدد القانون طريقة الانتخابات و طريقة إقصاء الرئيس و ما هي أعماله بصورة مؤقتة و امتيازاته و حصانته، كما أكد القانون أن المركز الرسمي لرئيس الدولة هو في القدس و أن لكل مواطن إسرائيلي الحق في ترشيح نفسه لرئاسة و ينتخب لمدة خمس سنوات بطريقة الاقتراع السري إذ يحق لأي عشرة نواب اقتراح مرشح للمنصب قبل تاريخ الانتخاب بعشرة أيام على الأقل و يقدم الاقتراح إلى رئيس الكنيست و عند حصول الأغلبية يعين رئيسا الدولة.⁽²⁾

ثانياً: الحكومة:

يمثل رئيس الدولة مع الحكومة السلطة التنفيذية في إسرائيل و تعد الحكومة مجلس الوزراء الجزء الفعال من هذه السلطة كونها هي التي تمارس السلطة التنفيذية فعليا، كما أنها تقوم بإدارة شؤون الدولة و تحديد سياستها الداخلية و الخارجية، و جاءت صلاحيات الحكومة من قانون الانتقال الذي أقره الكنيست الأول في 14 فبراير 1949 و تعديلاته اللاحقة حتى صدور القانون الأساسي للحكومة الذي أقره الكنيست في 13 يونيو 1968 كما تعتبر السلطة التنفيذية في إسرائيل ممثلة برئيس الدولة و الحكومة، المحرك الأساس للحياة السياسية في الدول، حيث تمارس السلطة التنفيذية الحكم بناء على حصولها على ثقة السلطة التشريعية و يرأس السلطة التنفيذية في إسرائيل رئيس الدولة (شكلي) و من الناحية الفعلية فإن رئيس الوزراء

1- عصام علي العبيدي، الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية ، بنان : دار المنهل اللبناني، 2011، ص43.

2- موقع انترنت : wiki/org.wikipedia.a، تم الاطلاع عليه يوم : 2-04-2016، الساعة 11 صباحا.

هو صاحب السلطة الحقيقية و معه الحكومة * مجلس الوزراء * و هي مسؤولية أمام الكنيست مسؤولية جماعية و تتألف من رئيس الحكومة و وزراء آخرين⁽¹⁾.

تشكيل و اختصاصات الحكومة :تحدد صلاحيات الحكومة وواجباتها في إسرائيل بأنها السلطة التنفيذية العليا في إسرائيل، ذلك استنادا إلى القانون الذي أقرته الكنيست في 14/02/1949 و لقد عدل عدة مرات إلى أن صدر القانون الأساس للحكومة و الذي أقر في 13/07/1968 ثم استبدل بالقانون الأساسي للحكومة 1990 نص على الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة و الذي طبق في انتخابات 1996، و الذي اعتبر تجربة فاشلة، ثم أقرت الكنيست الخامس عشر قانون الحكومة يأتي تشكيل الحكومة بعد تكليف رئيس الدولة لزعيم الحزب الحاصل على أكبر المقاعد في الكنيست لتشكيل الحكومة، حيث يجري الرئيس بتكليف المشاورات مع زعماء الأحزاب الأخرى الممثلة في الكنيست من خلال مهلة مدتها 21 يوما للتجديد لمرة واحدة.

- أن تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل يشتمل على عدد من الإجراءات حيث أن تشكيل الحكومة ليس مرتبطا بالضرورة بانتخابات الكنيست و أن الحكومة لا تنتخب بشكل مباشر من قبل الشعب، كما أن عملية التشكيل قد ترتبط بتقديرات سياسية وفقا للظروف السائدة، إلا أن انتخابات الكنيست تفرض تشكيل حكومة جديدة، و هذا يتطلب :

-الإجراء القانوني لتشكيل الحكومة :تتشرط ثلاث عناصر في تشكيلها وهي:

- مندوب التكتل و الأحزاب في الكنيست.
- رئيس الدولة الذي يقوم بتكليف أحد أعضاء الكنيست بتشكيل الحكومة.
- عضو الكنيست المكلف بتشكيل الحكومة و الذي يوافق على تحمل مسؤوليات

هذه المهمة

1- سعد شاكر شبلي و حسين محمد المومني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي، الأردن: عمان، دار النشر و التوزيع، 2013، ص 165.

-الإجراء السياسي لتشكيل الحكومة: تعمل الحكومة بقوة ثقة الكنيست و ذلك بموجب القانون الأساسي للحكومة و لكون قرارات الكنيست يتم اتخاذها بأغلبية الأصوات فهذا يفرض على الحكومة المحافظة على أغلبية الأصوات فهذا يفرض على الحكومة المحافظة على أغلبية ثابتة في الكنيست من أجل استمرار عملها و بقائها، كما أن الكنيست يتكون من كتل تمثل أحزابا لها مواقف إيديولوجية مختلفة، لها تطلعات و أهداف متنوعة تستند إلى قطاعات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي و لها مصالح قد تصل إلى حد التناقض، مما نتج عنه تبلور كتلتين برلمانيتين كبيرتين هما المعراج و الليكود، و معوجود عدد من الأحزاب الصغيرة الدينية و الطائفية و الأيديولوجية، و هذا الأمر قد زاد من عدم قدرة أي من الحزبين الحصول على أغلبية في الكنيست بمفرده مما قد يضطره إلى الائتلاف عند تشكيل الحكومة باعتباره الحزب الحاصل على الأغلبية في مقاعد الكنيست⁽¹⁾.

اختصاصات الحكومة: الحكومة في إسرائيل هي مركز القوة في النظام السياسي، و فيها تتم عملية صنع القرارات الرسمية و القانونية، كما أنها مصدر التشريع الرئيسي، تتمتع الحكومة في إسرائيل بسلطات واسعة فيما يتعلق برسم السياسة العامة، إعلان الحرب و قرارات السلام و عقد المعاهدات، و لقد زاد من نفوذ الحكومة داخل إسرائيل، تطور مشكلات الهجرة، و عمليات الاندماج داخل المجتمع، و تعقد مشكلات الأمن و هي من الأمور الإستراتيجية التي تستدعي اتخاذ القرارات الهامة و يمكن تلخيص مهام الحكومة فيما يلي :

• تعتبر الحكومة القوة التنفيذية للدولة، يكون الجيش خاضعا لها حسب قانون

الجيش 1976.

• تمتلك صلاحيات تشريعية و منها تشريع فرعي أو إداري بالإضافة إلى طرح

مشروع قانون إقرار الموازنة العامة، بحيث يمكنها أن تقر ميزانية عامين في آن واحد و يجرى إقرار القانون بشكل ماراتوني بالقرارات في اليوم الواحد.

¹ - غازي السعيد ، المرجع السابق ، صص 182-183.

• الحكومة مسؤولة أمام الكنيست مسؤولية مشتركة، و أيضا مسؤولية الوزير الشخصية أمام الحكومة عن نفسه، أو من ينويه عن الوزير في أعمال كلفه بها الوزير كلها تقع على عاتق الوزير أمام الحكومة و المسؤولية الوزارية الشخصية ليست مطلقة والعقوبة ليست أوتوماتيكية و إنما وفقا لظروف الحادث و الظروف السياسية.

• تقوم بتحديد صلاحيات كل وزير تقرر توزيع السلطة بينهم.

• تمارس صنع السياسة العامة و هي المخولة ببحث الأمور الإستراتيجية في الدولة.

• إبرام الاتفاقيات و المعاهدات و الاعتراف الدولي.

• تمارس الحكومة سلطات واسعة و التشريع خاصة في حالة الطوارئ⁽¹⁾.

يعتبر رئيس الحكومة في إسرائيل أقوى شخصية في الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية في إسرائيل، يرأس الحكومة و يضع سياستها الداخلية و الخارجية، هو الذي يشكل و يختار مجلس الوزراء، و يعد التشاور مع الأحزاب المؤتلفة مع حزبه فالحكومة الإسرائيلية هي حكومة رئيس الوزراء، يدعو الوزراء إلى الاجتماع و يترأس اجتماعاتهم، أي انعقاد مجلس الوزراء دون موافقة رئيس الحكومة يعد غير قانوني، و بالتالي تصبح القرارات التي تتخذ في هذا الاجتماع باطلة، و استقالة رئيس الوزراء أو إقالته أو سحب الثقة من حكومته، يؤدي لسقوط الحكومة و ائتلافها، و كل وزير مسؤول أمام رئيس الحكومة في المهام الملقاة على عاتقه، و يحق لرئيس الحكومة عزل أي وزير كما يقوم بعملية التنسيق بين الوزراء و يكون بالغ النفوذ، لذا تسم شخصية كاريزمية حيث أصبح مركز السلطة و محورها.

دور السلطة القضائية :

ادعى عدد من فقهاء القانون المهتمون بالشأن القضائي الإسرائيلي أن إسرائيل دولة يحكمها القانون، فقد ورد ليونارد فاين أن القانون، يطبق و يفسر بأمانة و اعتدال كون السلطة القضائية بعيدة عن الصراعات السياسية، فيما علق على بعض

1- غازي السعيد ، مرجع سابق ، ص 185.

الكتاب عن نزاهة السلطة القضائية في إسرائيل من جراء كونها مستقلة عن السلطة التنفيذية، أما حامد ربيع فيعتبر هذه السلطة حيادية و لها فاعلية جديرة بالاحترام و ذلك بموجب القانون رقم 5713 الصادر عام 1953 الذي اعتبر السلطة القضائية مستقلة عن الكنيست و الحكومة و يعتبر استقلال السلطة القضائية شخصي و موضوعي، إذ يهتم القانون الأساسي للقضاء بعدد من المواضيع المتعلقة بالأمر الشخصية كصلاحية القضاء، و مؤسساته و مبدأ الاستقلال بما يتعلق بالمواضيع القضائية و علانية المحكمة العليا، حق تقديم الاستئناف، و إعادة النظر في المحاكمة، و مبدأ الفتاوى. إذ أن صلاحية القضاء في إسرائيل هي من مسؤولية المحاكم النظامية و المحاكم الخاصة، فقد جرى منح* المحاكم النظامية* صلاحية القضاء في القضايا الجزائية، الحقوقية و الإدارية، بينما منحت * المحكمة الخاصة* صلاحية قضاء محددة في قضايا تخص شريحة معينة من السكان، كالمحاكم الدينية التي لها صلاحية البت في قضايا الأحوال الشخصية و خصوصا في أمور الزواج و الطلاق، التي تتعلق بطائفة دينية معينة، و تعتبر إدارة المحاكم جزء من وزارة الأديان التي هي مسؤولة من الناحية الإدارية عن المحاكم الدينية، أما محاكم العمل فلها صلاحية البت في شؤون علاقة العمل.

حيث توجد في إسرائيل **29 محكمة صلح** يتولى القضاء فيها قرابة 220

قاضي

النظام القضائي يتألف من العديد من المحاكم تشمل: المحاكم المدنية والدينية و العسكرية و العشائرية، تتمثل المدنية في 27 محكمة صلح، 11 محكمة بدائية للأحداث، و خمسة محاكم بلدية وأخرى محاكم بدائية بالإضافة إلى المحكمة العليا أما الدينية فتشمل المحاكم الحاخامية لليهود، و محاكم شرعية للمسلمين و محاكم للطائفة الدرزية، و أخرى خاصة لمختلف الطوائف المسيحية في حين تهتم المحاكم العشائرية بحل التراعات بين القبائل و العشائر البدوية⁽¹⁾.

1- فؤاد عبد الواحد، السلطة القضائية في إسرائيل، على الموقع الإلكتروني، <http://alfouaad.arabblogs.com>. تم الاطلاع عليه يوم 2016/04/5، 13:35 سا .

أما المحاكم العسكرية فهي نوعان:

الأولى محاكم عسكرية للجيش: صلاحيتها محصورة في مقاضاة أفراد الجيش النظاميين أو الاحتياط عن المخالفات المرتكبة ضد أنظمة و قوانين و تعليمات الجيش و تعمل بمقتضى قانون القضاء العسكري الإسرائيلي لعام 1955 و قانون العقوبات العام و تتفرع هذه المحاكم إلى المحاكم اللوائية العسكرية، المحكمة العسكرية البحرية، المحكمة العسكرية الخاصة المحكمة العسكرية الميدانية، محكمة لاسير العسكرية، محكمة الاستئناف العسكرية.

أما النوع الثاني فهي المحاكم العسكرية للمدنيين التي أقيمت بموجب أنظمة الطوارئ الانتدابية عام 1945 و تنظر في القضايا التي تقدمها السياسة العسكرية لها بشأن الأعمال التي تعتبرها مخالفة لأنظمة الطوارئ، و مهمتها الرئيسية تنفيذ سياسة الاحتلال العسكري بغطاء قانوني بما في ذلك إرهاب السلطة و القمع السياسي و مصادرة الأراضي و السجن و الطرد.

و فيما يتعلق بتدخل المحكمة في الحياة السياسية فإنها تأخذ الأشكال التالية:

- 1- الطلب من الكنيست سن قوانين تتعلق بالعمليات الانتخابية
- 2- السماح لبعض القوى السياسية بالدخول في الانتخابات التشريعية.
- 3- التدخل في بعض القضايا المهمة كتلك المتعلقة بمسألة * من هو اليهودي*.
- 4- إلزام الحكومة ببعض الأمور كتلك المتعلقة بنقل المستوطنات إلى أماكن آخر، أو عدم قانونية الاستيطان.⁽¹⁾.

1- جهاز المحاكم في إسرائيل. من موقع في الإنترنت ، www.civil.arabic.cet.ac.il.com

2016/04/04. تم الاطلاع عليه على الساعة 11:00 .

المبحث الثالث: أوجه الاختلاف والتشابه في السياسة العامة التركية والاسرائيلية

1- الجذور التاريخية للعلاقات الاسرائيلية التركية :

ولفهم طبيعة العلاقات التركية-الاسرائيلية، كان لا بد من عرض خلفية تاريخية حول طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين، الأمر الذي من شأنه أن يجلي نشأة وتطور تلك العلاقات. فلم تكن العلاقات التركية - الاسرائيلية وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في 28 فيفري 1949، بل تمتد إلى قبل ذلك بكثير. حيث بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدولة القومية لدى الطرفين، عندما كانت تركيا مركزاً للدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.

و تكتسب العلاقات التركية الإسرائيلية أهميه كبيرة كونها تمت جذورها في ظل رؤية إستراتيجية مشتركة جمعت الدولتين، وتعود جذور العلاقات التركية الإسرائيلية قبل قيام الدولة الرسمية لكلا الطرفين، أي بين الأمبراطورية العثمانية والحركة الصهيونية التي كانت تسعى لقيام وطن قومي لليهود في أرض فلسطين. تميزت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ البداية بالتحسن المستمر، فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949م بعد قيامها عام 1948م لنيل وكسب ودعم الدول الغربية في مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية ومنذ ذلك التاريخ أخذت العلاقات التركية الإسرائيلية تتطور في كافة المجالات السياسية، العسكرية والأقتصادية. فعلى المستوى السياسي تم تبادل السفراء، وعقدت لقاءات عدة بين المسؤولين من كلتا الدولتين، أما على المستوى الأقتصادي فقد عقدت أتفاقات عدة منها التجارية وغيرها، وعلى المستوى الأمني أبرمت العديد من الأتفاقات العسكريه والأمنيه وأهمها الأتفاق العسكري عام 1996م. أن تطور العلاقات التركية الإسرائيلية كان محور أهتمام الدول العربية التي رأت بأن هذا التطور على كافة الأصعدة يشكل خطراً على الدول العربية عامة، والقضية الفلسطينية خاصة. إلا أن وصول حزب العدالة والتنمية _ذو الجذور

الأسلامية_ إلى السلطة عام 2002م، بمثابة مرحلة جديدة في السياسة التركية تجاه دول الجوار عامة، وتجاه القضية الفلسطينية خاصة، إذ بدأت تركيا تفتح على محيطها العربي والإسلامي. وقد اتخذت العلاقات التركية الإسرائيلية منحى جديداً بعد صعود حزب العدالة والتنمية بزعامة (رجب طيب أردوغان)، زادت محاولات تركيا في إيجاد نوع من التوازن في علاقاتها الخارجية مع الجميع بمن فيهم العالميين العربي والإسلامي، إذ سعى الحزب إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها للاستمرار في نيل ثقة الشارع التركي به، فربطت بداية علاقاتها بأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كعلاقة إستراتيجية للأستقواء بالخارج على الداخل، ثم قامت بتحسين علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية في محاولة لإعادة صياغة العلاقات الخارجية من جديد. أن تحسن العلاقات التركية العربية أدى إلى تراجع مستوى العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد واكب ذلك اتخاذ تركيا مواقف جديدة من القضية العراقية فقد رفضت عبر برلمانها في الأول من آذار/مارس عام 2003م المشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق ورفضت أيضا منح التسهيلات العسكرية للقوات الامريكية عبر الاراضي والقواعد العسكرية التركية مثل قاعدة أنجيرليك في عمليات غزو الأراضي العراقية. وأهم المؤثرات التي أضعفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل، أو أحدثت فجوة بينهما، استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وحربا لبنان وغزة والاعتداء على أسطول الحريه، والتدخل الإسرائيلي في الملف الكردي. لكن، رغم الميول الإسلامية لدى حزب العدالة والتنمية، وسعي قاده الحزب لتعميق العلاقات مع دول الجوار العربي والإسلامي، إلا أن حكومة العدالة والتنمية لم تستطيع أن تحيد عن سياسة العلاقات الوثيقة مع إسرائيل، رغم حالات المد والجزر التي أنابت تلك العلاقات⁽¹⁾.

1- يحي البوزيدي، تركيا التحول الاستراتيجي وردود الافعال الاقليمية والدولية، مجلة الفكر الحر ،

2009: العدد 32، على الموقع : <http://alfikr.org/default.aspx?ed=32>

2- محددات العلاقة التركية الاسرائيلية :

العلاقات الاقتصادية:

انطلقت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وقد هيأت عدة اتفاقيات ثنائية بينهما أفضل سبل تعزيز التبادل التجاري، وقد شهدت التجارة بين البلدين قفزة كبيرة لتتجاوز من 449 مليون دولار في عام 1996 إلى 2.1 مليار دولار في عام 2002، وقد استمرت هذه الوتيرة الاستثنائية مع زيادة التجارة الثنائية بمتوسط 14.6% سنوياً، خلال الفترة من 2002 إلى 2008 وعلى عكس المتوقع، لم تؤد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين في 2010 إلى أزمة اقتصادية بل ازدادت العلاقات التجارية، حيث نمت التجارة التركية الإسرائيلية بنسبة 19% منذ عام 2009، في حين نمت التجارة الخارجية الإجمالية لتركيا لنفس الفترة بنسبة 11%. فيما وصل حجم التبادل التجاري إلى قرابة 5.7 مليار دولار نهاية العام 2014. ويعزى هذا التزايد في ظل انقطاع العلاقات الرسمية إلى نشاط القطاع الخاص والشركات غير الحكومية في البلدين حيث لم يسري تجميد العلاقات على القطاع الخاص في تركيا، وبحسب منسقية الدبلوماسية العامة التركية التي أصدرت بياناً حول عدد من الادعاءات بشأن العلاقات مع إسرائيل فقد أكدت عدم وجود أي مساهمات في هذه الزيادة من قبل الدولة أو الحكومة، كما نفت تزويد تركيا للطائرات الإسرائيلية العسكرية بالوقود ما عدا وجود اتفاق في مجال الطيران المدني بين شركات الطيران في البلدين بتعبئة الوقود من الطرفين لطائرات نقل الركاب، فيما تم كذلك نفي وجود أي اتفاقية أو تعاون رسمي في مجال الطاقة والنفط بين أنقرة وتل أبيب.

ويوضح الجدول التالي الزيادة في حجم التجارة بين البلدين منذ العام 2009 وحتى بدايات 2015.(¹)

العام	الصادرات التركية لإسرائيل مليار دولار	التبادل التجاري مليار دولار
2009	1.522	2.597
2010	2.080	3.439
2011	2.391	4.448
2012	2.322	4.039
2013	2.649	5.067
2014	2.950	5.700
2015 حتى شهر يونيو/ حزيران	1.370	500 مليون

من جهة أخرى وبالنظر للتبادل التجاري في عام 2014 فإن هناك تعادل في الميزان التجاري بين البلدين حيث تتساوى قيمة الصادرات والواردات بين البلدين بحدود 2.5 مليار دولار، وهي علامة على التكافؤ المالي على عكس العلاقات مع شركاء آخرين مثل روسيا، ففي العام نفسه كانت قيمة الصادرات التركية إلى روسيا 6 مليارات دولار، في حين استوردت منها ما قيمته 25 مليار دولار، مما أدى إلى عجز تجاري ضخم. "وهذا التوازن بين تل أبيب و أنقرة من شأنه أن يغري البلدين سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص بالحرص على استمرار العلاقات التجارية. وفي هذا السياق فإن المنتجات الكيميائية والأدوية والمشتقات النفطية تحتل نصيب الأسد في الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا.

وعلى صعيد الاقتصاد السياحي فقد ازداد عدد الإسرائيليين المسافرين إلى تركيا بنسبة 125%، من 83740 إلى 188608 بين عامي 2012 و 2014. وبالرغم من أن هذا لا يزال بعيدا عن نصف مليون سائح إسرائيلي توافدوا إلى تركيا في عام 2008، ألا أنه يؤشر على إمكانية تزايد الأعداد

¹ - صالح، مصطفى، إسرائيل تتطلع لتحسين العلاقات مع تركيا، رويترز، 21 جوان 2015 ، تاريخ الدخول 4 افريل، 2016، على الموقع :

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PV1R320150721>

وفيما يتعلق بملف الغاز فقد أكدت وزارة الطاقة التركية أن إسرائيل قد عرضت على أنقرة في فبراير 2013 مد خط أنابيب لربط حقول غاز إسرائيلية بساحل جنوب تركيا لتسويق إمداداتها من الطاقة في أوروبا، ولكن أنقرة لم ترد بسبب التوتر في العلاقات بين الجانبين، وكذلك الحال فإن ملف التعاون الإسرائيلي القبرصي بشأن الحقل البحري يرتبط بهذا الملف بشكل مباشر، ولكنه قد لا يعد عقبة كبيرة في ظل قناعات إسرائيلية بعدم القدرة على الاستغناء بقبرص عن تركيا التي هي حاضرة أيضا في الملف القبرصي، كما يعد موضوع تصدير الغاز لتركيا أمرا مربحا للطرفين⁽¹⁾.

وفي ذات السياق فإن إسرائيل تحاول تقديم إجراءات لتركيا من خلال إعطائها سعرا مخفضا، في حال موافقة الأخيرة على مد أنابيب الغاز عبرها إلى أوروبا، وقد ذكرت بعض المصادر الصحفية التركية في بداية 2014 وجود مفاوضات بين أربع شركات تركية وأخرى إسرائيلية حول هذا الموضوع، وأنه في حال تم التوصل للاتفاق فإن تدفق الغاز سيبدأ في العام 2017، وهو العام الذي من المتوقع أن يبدأ فيه الإنتاج من حقل "Leviathan" وقد عرضت صحيفة وطن التركية خرائط لخطين محتملين أحدهما مباشر والآخر عبر قبرص، لكن لم يثبت صحة هذه التقارير حتى الآن

1- طوسون، رسول، العلاقات التركية الإسرائيلية إلى أين، الجزيرة نت، 23 ماي 2014، تاريخ الدخول 4

أفريل، 2016، على الموقع :

<http://goo.gl/nu3ZM>

وتوضح الخريطة التالية موقع الحقل البحري "أفروديت" الذي يقع في المياه القبرصية والحقول الموجودة قبالة إسرائيل



العلاقات العسكرية:

بدأت العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل منذ وقت مبكر، وتزايدت في الستينيات للتنسيق لمواجهة الخطر الشيوعي والبعثي، حيث بنت إسرائيل استراتيجيتها على تمتين العلاقات مع الدول الإقليمية غير العربية، وفي فترة السبعينيات بدأت إسرائيل بتزويد تركيا بالأسلحة إلى أن أصيبت العلاقات بحالات من الفتور خلال فترة الثمانينات، لتعود للتطور بعد اتفاقية أوسلو عام 1993.

وقد شهدت الفترة التي تمتد ما بين عامي 1996-1998م انطلاقة غير مسبوقة في حجم ونوع العلاقات العسكرية بينهما، وتجسد ذلك في عقد الاتفاقيات العسكرية والأمنية، وقيام إسرائيل بتحديث مختلف أسلحة الجيش التركي، إضافة إلى تزويده بشتى أنواع الأسلحة، وإجراء المناورات الجوية والبحرية المشتركة، فضلاً على التنسيق العسكري والاستراتيجي، وتبادل الزيارات العسكرية على مختلف المستويات والأصعدة. ويوجد بين البلدين 59 اتفاقية معلنة، بينها 16 اتفاقية عسكرية وأمنية تشمل صفقات شراء طائرات من دون طيار، ودبابات مدرعة من طراز

"ميركافا 3" ومشروعاً مشتركاً لبناء صواريخ وتحديث طائرات «فانتوم»، وتحديث دبابات وتأهيل طيارين أترك وتدريب طيارين إسرائيليين في الأجواء التركية.⁽¹⁾

وقد تدهورت العلاقات العسكرية عندما أعلنت تركيا عن تجميد ما لا يقل عن اثني عشر مشروعاً دفاعياً مع إسرائيل بعد أزمة أسطول الحرية مباشرة بما في ذلك اتفاق بقيمة 5 مليار دولار لشراء دبابات ومبيعات قيمتها 800 مليون دولار لطائرات دوريات وطائرة رادار للإنذار المبكر. وقد حاولت إسرائيل العمل على توفير بدائل للساحات التدريبية فعقدت اتفاقية مع اليونان التي سمحت لسلاح الجو الإسرائيلي باستغلال قواعد سلاح الجو لإجراء التدريبات والمناورات الجوية، غير أن إسرائيل تخلت عن الاتفاق بعد سنتين من عقده بسبب تحطم مروحية عسكرية إسرائيلية ومقتل أفراد طاقمها الخمسة، الذين كان من بينهم قائد سرب مروحيات مهم في السلاح. كما أن الميزات التي تتميز بها تركيا من الناحية العسكرية لا تتوفر بنفس المواصفات في ساحات دول أخرى. فعلى سبيل المثال وفر اتفاق للتعاون في مجال تدريب الطيارين، عملية التبادل ثماني مرات في السنة، حيث يفتح هذا الاتفاق المجال للطيارين الإسرائيليين للتدريب على الطيران لمسافات طويلة فوق البر التركي، كبروفة لعمليات القصف الخارجي لسلاح الجو الإسرائيلي في الأراضي السورية والإيرانية، كما يفتح أمامهم المجال لإجراء رمايات بالذخيرة الحية في حقل رماية "قونية".

أما بحرياً فقد كانت تجري عدة مناورات بحرية مشتركة بين الطرفين، وفي هذا الإطار عملت إسرائيل على تكثيف التعاون مع اليونان إلى وقت قريب حيث ذكر تقرير للإذاعة العامة الإسرائيلية أن مناورات بحرية مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليونان وإسرائيل بدأت في 30 إبريل/نيسان 2015 قبالة جزيرة كريت جنوب

1- تعاون عسكري غير مباشر بين تركيا وإسرائيل، الجزيرة نت، 20 فيفري 2013 بتاريخ الدخول 4 أفريل

<http://goo.gl/PrdEpv> :2016

اليونان، بعد أن كان سلاحا البحرية الأمريكي والإسرائيلي يجريانها بصورة مشتركة مع تركيا.⁽¹⁾

ومن جهة أخرى عملت إسرائيل على التركيز على القطاع الخاص وقد أكدت مصادر في وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الصادرات الأمنية لتركيا لم تتوقف إطلاقا بل شهدت ورود طلبات جديدة وهي قيد الدراسة، ويأتي في هذا السياق ما قالته مصادر في الحكومة التركية مطلع أبريل/نيسان 2013 أن شركة "إيلتا" الدفاعية الإسرائيلية سلّمت تركيا أجهزة إلكترونية بقيمة 100 مليون دولار الأسبوع الماضي لأربع طائرات مزودة بنظام الإنذار والمراقبة المحمول جوا والمعروفة باسم (أوكس)، لكن المصادر نفت أن يكون الاتفاق دلالة على تحسن العلاقات مع إسرائيل، محتجة بأن تركيا اشترت الأجهزة من شركة بوينج وأن الشركة الإسرائيلية هي مجرد وكيل لشركة بوينج.

وللتدليل على أن العلاقات العسكرية قد انقطعت بين البلدين فقد ذكرت مصادر تركية أن نقل قطع غيار عسكرية من إسرائيل إلى تركيا، هو عملية إتمام لصفقة عسكرية سابقة كان على إسرائيل الوفاء بها بحسب الاتفاقيات السابقة، ولم تكن اتفاقية جديدة ولا مواصلة لأي اتفاقية تتعلق بالتعاون العسكري بينهما

ومن المرجح أن العلاقات العسكرية والأمنية بين البلدين قد تضررت بشدة، ويدل على هذا الرفض التركي بشكل قطعي لاطلاع إسرائيل على بيانات يجمعها نظام رادار حلف الشمال الأطلسي (ناتو) المقام في جنوب شرق تركيا ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن انقطاع التعاون الأمني والعسكري مع إسرائيل يضر إسرائيل المعنية بالحصول على معلومات محدّثة حول الأوضاع في العراق وسوريا وإيران.⁽²⁾

1- مناورات بحرية مشتركة بين إسرائيل وأمريكا واليونان بجزيرة كريت، الراصد، 4 مايو/أيار 2015، تاريخ الدخول 5 افريل، 2016، على الموقع :

<http://www.arrased.net/?itemID=51982>

2- قاياتي محمد، العلاقات الإسرائيلية التركية، شبكة الأخبار العربية، تاريخ الدخول 6 افريل 2016، على الموقع : <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=111021#.VcN0GXhtm>

3- المؤسسة العسكرية ودورها في صنع السياسة العامة في كل من تركيا وإسرائيل:

أ- المؤسسة العسكرية الاسرائيلية :

تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية مدرسة للهوية الوطنية، و بناء الأمة اليهودية المعاصرة و بوتقة الصهر للشئات اليهودي، و لقد جسدت المؤسسة العسكرية أهم النجاحات في تحقيق الفكرة الصهيونية و كانت قدوة للمؤسسات الأخرى في بناء الدولة و كان اتحاد الأذرع العسكرية تحت مسمى جيش الدفاع الإسرائيلي إنجازا أبعد بذلك شبح الخوف من فشل مشروع الدولة، الذي تتعرض له أغلب الدول بعد مرحلة حرب الاستقلال، بتفاديها حالة عدم الاستقرار الناتجة عن عملية الإقصاء التي تمارسها الحركات المسلحة بحق بعضها، و تسخير سلاحها للاستئثار بالسلطة ،حيث تم دمج كل التنظيمات العسكرية في المؤسسة العسكرية و تحول ولائهم للدولة الذي أدى إلى الاستقرار في النظام السياسي دون أن يعني بالضرورة استقرار في عملية تداول السلطة، وقد استطاعت هذه المؤسسة العتيدة و بشتى أجهزتها الأمنية الوصول بإسرائيل إلى موقعة الكبار من دول العالم من حيث تحقيقها للأمن القومي و الذي يعد أبرز السمات التي حققتها هذه المؤسسة .

*الخلفية التاريخية لنشأة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:

في ظل الأهمية القصوى التي توليها إسرائيل للأمن الوطني و الدفاع عن وجودها الفعلي فقد كان التخطيط

لسياسة الأمن يتركز في يد مجموعة من العسكريين قبل قيام الدولة، الذين قاموا برسم استراتيجية العمل العسكري من مرحلة تحديد الأهداف و المتمثلة في السيطرة على أرض فلسطين و المراكز الاستراتيجية فيها و ضرب حركات الثورة العربية و تأمين الهجرة اليهودية غير المشروعة و من ثم تقرير شكل التكتيك للعمل المراد انجازه في كل مرحلة من مراحل إنشاءه القوة العسكرية اليهودية فلسطين عام 1909 م تحت

اسم*هاشومير* أي الحارس على يد أعضاء حزب* بوغالي تيسون* و في أوائل الحرب العالمية الأولى تمت المحاولة الثانية لإنشاء بعض الوحدات اليهودية المسلحة حين تصور قادة

الحركة الصهيونية أن وجود مثل هذه القوات سيمكنهم من المساومة السياسية مع بريطانيا فيما بعد على خلق الوطن القومي، كما تصوروا أن هذه الوحدات يمكن أن تكون مجالا خصبا لإبراز شخصية* المقاتل اليهودي* بعد عقود طويلة من حرمان اليهود من حمل السلاح.⁽¹⁾

و يوجد في الجيش الإسرائيلي ثلاث قيادات للمناطق العسكرية، و هي:

-قيادة منطقة الشمال و تتولى مسؤولية الخليل و الحدود مع لبنان و سوريا و وادي بيسان مع الحدود الأردنية.

-قيادة منطقة الوسط و تتولى مسؤولية الجزء الأوسط من فلسطين المحتلة و الضفة الغربية.

-قيادة منطقة الجنوب و تتولى مسؤولية النقب و سيناء و تعتبر قيادة المنطقة أكبر إطار إقليمي، عملياتي و إداري للقوات البرية الإسرائيلية و يرئسها ضابط برتبة لواء يتبعه مباشرة ضابط برتبة عميد يتولى رئاسة أركان قيادة المنطقة. وعلى قائد المنطقة وفقا لأنظمة القيادة العليا أن يتحمل المسؤولية في الحفاظ على الأمن في المنطقة في أوقات السلم و الحرب، و أن يعد القوات الخاضعة له للحرب و قيادتها عند نشوب القتال، و أن يعد خطا قتالية وفقا لتوجيهات هيئة الأركان العامة و أن يحافظ على الإدارة الإقليمية في منطقتة، و بما أن قائد المنطقة هو قائدها العسكري فهو المسؤول عن تشغيل أنظمة الدفاع في أوقات الطوارئ و لديه صلاحية تعيين العسكريين حتى رتبة نقيب في جميع الوحدات الخاضعة له.

إذن فقد طور الجيش الإسرائيلي من خلال العمل و الحركة إلى جيش عصري بعد أن كان يعتمد على مجموعات الحراسة الصغيرة و قد ساهمت القيادات الأولى في

1-أمنية قصر اوي، إدارة الشؤون العربية الفلسطينية في إسرائيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية،

تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2011، 2012، ص- 83

الجيش الإسرائيلي في تطوير هذا الجيش من خلال تصوراتهم المتعددة لطبيعة دور الجيش الإسرائيلي و المهام المكلف بها و التي استطاع تحقيقها خلال الحروب المتكررة مع العرب إذن فإن الجيش الإسرائيلي في أيامه الأولى كان يتألف من:

-القوات النظامية و تشمل الهجاناة و البالماخ.

-القوات الشبه النظامية و تشمل قوات الأرغون و شتيرن.

حيث كان مجموع تلك القوات يقدر ب 70 ألف جندي مقاتل مدربين تدريباً كاملاً و مزودين بالسلح الفردي و الجماعي و قد جاء إنشاء الجيش الإسرائيلي بناء على قانون قوات الدفاع لإسرائيل الصادر عام 1948 م و الذي أفرز في مرحلة لاحقة و تحديداً في عام 1976 م قانون أساس للجيش، القائم على متطلبات إعلان قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 م من قبل هيئة الأمم المتحدة، هذا القرار الذي لم يتم تنفيذه من قبل إسرائيل إلا في 26 ماي 1948 م و على إثره استلم بن غورين منصب وزير الدفاع في الحكومة المؤقتة و عمل على إعلان قانون قوات الدفاع في إسرائيل مما أدى إلى بناء الجيش الدفاعي الإسرائيلي حيث صدر مبدئياً كأمر تنفيذي من وزير الدفاع، و كما أنصب اهتمام بن غورين بالجيش الإسرائيلي و عمل على تطويره و تحديثه لتنفيذ الأدوار المطلوبة منه على أكمل وجه، إذ قام بإصدار قانون الخدمة الدفاعية و سعى إلى الحصول على أحدث التكنولوجيات الممكنة مع زرع روح الفداء في نفوس المجندين الجدد.⁽¹⁾

و تعتبر المؤسسة العسكرية ركيزة أساسية من ركائز الدولة الإسرائيلية و عماد الفكر الأمني الإسرائيلي الذي تبلورت من خلاله النظرية الأمنية الإسرائيلية، كما تعتبر المؤسسة العسكرية قلعة التقدم التكنولوجي الذي أحرزته إسرائيل منذ نشأتها بفضل إسهاماتها في تكوين الأطارات الباحثة و إنشاء المؤسسات البحثية لهذا الغرض و وضعها تحت وصايتها، و يمكن اعتبار المؤسسة العسكرية صاحبة المبادرة في استحداث المنشآت النووية في إسرائيل و جعلها من الدول المالكة للسلح النووي، كما أنها

1- نصر الدين ديب سعد خلف، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2012 م، ص

صاحبة الفضل في جعل المجتمع الإسرائيلي من المجتمعات الأكثر تطورا من الناحية العلمية و التكنولوجية.

فحرصت إسرائيل على تولي اهتمامها الكبير لهذه المؤسسة بمجرد تأسيسها الرسمي و هذا ما نجد دلائله في الوقت الراهن بحيث تقوم بتطوير جميع الأسلحة التي تستوردها من الخارج حيث لا تعتمد على طريقة تصنيع ذلك السلاح فتعتمد على تطويره و تعديله من أجل استخدامه بعد إجراء التحسينات و قد شمل ذلك طائرات الفانتوم و سكا يهوك الأمريكية بالإضافة إلى ما حصلت عليه من دبابات و مشاغل الدروع الإسرائيلية التي أجرت عليها تطويرات فنية متقدمة تفوقت فيها على مثيلاتها في دول الجوار العربي .فلاحظ أنه من محاولات تأسيس جيش نظامي إلى تصنيع الإنسان الآلي للآلات العسكرية بما يمكنها من التحرك من مكان إلى آخر حيث جرى استخدامه في بعض الأعمال الخطرة كالتعامل مع المواد المتفجرة و الألغام و القنابل و المواد السامة.⁽¹⁾

* علاقة المؤسسة العسكرية بالحياة السياسية الإسرائيلية:

و تتشكل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من قيادات الجيش الإسرائيلي، و تضم هيئة أركان الجيش الإسرائيلي، و الضباط المحترفين فيه، و أجهزة المخابرات المختلفة و معاهد الدراسات الإستراتيجية، و مختلف التنظيمات التي يمتد إليها إشراف الجيش و أفواج الضباط السابقين المنتشرين في المناصب السياسية في مختلف أنحاء الدولة، و الذين ارتبطت مواقفهم السياسية بدور الجيش، و لهذا فمن العسير تحديد حدود المؤسسة العسكرية الإسرائيلية و بالتالي حتمية لجوئها للعنف لتنفيذ أي مخطط، لهذا نجد أن إسرائيل هي دولة تأخذ معظم الأنشطة فيها صفة سياسية/عسكرية في آن واحد حيث إن معظم جيشها من قوات الاحتياط يصبح من الصعب التمييز بين المدنيين و العسكريين، و يصبح في حكم المستحيل العثور على حدود فاصلة بين النخبة العسكرية و النخبة

1-محمد إسماعيل محمد، الأوضاع الداخلية في إسرائيل و أثرها على حرب 1967 ، مذكرات لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسة العليا، كلية الأدب قسم التاريخ و الآثار، 2008 ، ص122 .

السياسية، إذ يتبادل أفراد النخبتين الأدوار و يقيمون التحالفات في الأحزاب و الهستدروت و الكنيست و غيرها من المنظمات

ولا تمثل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالنسبة لإسرائيل مجرد آلة مسلحة لتحقيق أهدافها السياسية و مصالحها الحيوية، و لكنها تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية، بدءا بإقامة المستوطنات و تنظيم الهجرة إلى إسرائيل، و تحقيق التكامل بين المهاجرين إليها و تنظيم البرامج التعليمية لأفراد الجيش، و مراقبة أجهزة الإعلام و توجيهها و تطوير البحث العلمي، إلى تحديد حجم الإنفاق العسكري بما يؤثر على الأحوال الاقتصادية للدولة، والتأثير على الصناعة

و تشكل وزارة الدفاع الإسرائيلية و قمة جيش الدفاع مركزا لقوة سياسية لا مثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية العسكرية مثل جنوب إفريقيا" قبل سقوط النظام العنصري"، فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذجا متميزا لدور العسكريين و هو الدور الناجم عن البعد التاريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة نشأة الكيان الصهيوني و هو ما جعل عسكرة النظام السياسي مسألة حتمية علما أنها تعد عملية أكثر شمولاً و عمقا و بنوية⁽¹⁾.

و لذا نجد أن العسكريين الذين يعملون من خلال هيئة أركان عسكرية مركزية يهيمنون على التخطيط

الإستراتيجي بل و يحتكرونه، فهذه الهيمنة هي التي تضع التخطيط الإستراتيجي و تتخذ الخطوات التكتيكية. و باستثناء العسكريين في الإتحاد السوفياتي السابق، يمكن أن يقال إن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة تقريبا في المسائل السياسية، و قد تحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم مركز من مراكز القوى في إسرائيل، و ازدادت أهمية هذه الوزارة في أعقاب عدوان 1967 م و إقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي في إسرائيل، أي منصب رئيس الوزراء، حيث إن كثيرا من رؤساء الوزراء يأتون عن طريق وزارة الدفاع و غالبا ما يحتفظون

1- أحمد الرزاق، خبايا الجيش الصهيوني، موقع الكتروني ، www.alarabia.net.com

تم تصفحه يوم 2 أبريل 2016 م، 21:00:

بها إلى جانب رئاسة الوزارة، و لعل أبرز مثال على ذلك " بن غوريون " و تمسكه بالمنصبين طوال حياته، و كذلك " بيجين " ثم " إسحاق رابين " الذي اغتيل و الذي جمع بين المنصبين.

و تعد العلاقة بين الثالث " رئيس الوزراء – وزير الدفاع -رئيس الأركان " محور العلاقات المدنية العسكرية، و أي انهيار فيها يؤدي إلى نتائج مأساوية و قد حدث ذلك مرتين في تاريخ إسرائيل عام 1954 م بين " شاريت " و " لافون " و " ديان "، و في عام 1981 و 1983 م بين " بيجين " و " شارون " و " إيتان ".

و تعد المؤسسة العسكرية في إسرائيل مصدرا رئيسيا للتجنيد في المناصب الحكومية العليا و المناصب السياسية الحزبية حيث هذه المناصب الحزبية ممرات شبه إجبارية لتولي مناصب حكومية، و تؤكد الدراسات أن % 10 من كبار الضباط المسرحين و المحالين على التقاعد يتفرغون للعمل السياسي.

إذن فإن علاقة الحياة السياسية بالمؤسسة العسكرية هي ظاهرة طبيعية في سياق حالة إسرائيل الأمنية الناجمة عن توسعتها الدائمة و عن رفضها المستمر للسلام، و كذلك العقيدة الصهيونية و التراث الثقافي اليهودي اللذين يركزان على أهمية القوة و القتال في تحقيق الأهداف الصهيونية، مثلما حصل على أرض الواقع أين برزت العلاقة الوطيدة بين النخب السياسية و العسكرية

فالعلاقة ما بين السلطة السياسية و المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي علاقة تتطلب الولاء من قبل الثانية

للأولى بحيث يبرز دورها في حماية الدولة و نظامها و للتمكن من أداء هذا الدور لا بد من إستخدام القوات المسلحة و يصبح الجيش القوة الوحيدة القادرة على تحقيقه و تصبح المؤسسة العسكرية بالتالي مختلفة بطبيعتها و بدورها عن باقي مؤسسات الدولة، فتتميز عنها بالتنظيم الدقيق و إمتلاك القوة المتمثلة في الأسلحة و المعدات العسكرية الموضوعية في تصرفها وفقا للقوانين و الهيبة العالية الناتجة عن ذلك، هذا بالإضافة إلى توفر تغطية مالية ضخمة من قبل السياسيين لتأمين التسلح و تحقيق الأمن، و هو ما جعلها المؤسسة الوحيدة القادرة على توفير الظروف الموضوعية للمحافظة على النظام

السياسي القائم أو زواله.⁽¹⁾

و يقدم النموذج الإسرائيلي لنظام العسكرية السياسية حالة متميزة تصح أن تكون حالة قياسية و نمطية، ذلك لأنها ربما كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس عاملين بارزين هما: الدور و البنية، فإسرائيل تتمتع بدور الشرطي و الجندي المسلح و تمتلك بنية الثكنة العسكرية، و كل ما هو موجود في هذا النموذج من بني سياسية موظف في خدمة العاملين المذكورين: الدور و البنية و لكن كل ذلك يتم خلف واجهات "ديمقراطية" و في ظل ادعاءات مصطنعة تتمثل بمقولة "الأمن المهدد" و إحتياجاته و ضرورته، و هذا الأمن هو الذي يغذي إيديولوجيا العنف العسكري و أنماطه. ميرزا في ذلك تجدر العلاقة بين النظام السياسي و المؤسسة العسكرية و قيمهما داخل التجمع الاستيطاني الصهيوني، و هو أمر يؤدي فيه كلا أفراد النخبتين دورا هاما و محركا في إطار التنسيق فيما بينهما.

و قد حدد أستاذ العلوم السياسية في جامعة تل أبيب" يورام بيزي "الملاحم الخاصة بالمرحلة الانتقالية التي سبقت إنشاء الدولة بين القوتين السياسية و العسكرية واصف إياها بعلاقة سيطرة مزدوجة فقد استخدم "حزب مفاي" منظمة "الهاجاناة" كواسطة لاستيعاب التنظيمات العسكرية المسلحة الأخرى مع إبقاء ممثليها السياسيين أصحابا للسلطة القيادية العسكرية "أها غانا" و احتفظ لقيادته بحق السيطرة الفعلية المباشرة و غير المباشرة في سبيل تأمين الإجماع" الشرعي" في المواقف الحساسة و قد تحققت مسألة الدعوة للقيادة السياسية الملحة إلى إخضاع السلاح للقيادة السياسية و جعل الهيئات العسكرية تحت رعاية السلطات السياسية من الناحيتين التنظيمية و المالية، و تجنيد مجموعات اجتماعية موالية للقادة

السياسيين و تمتين روابط التكامل الاجتماعية بين جيل النخبة السياسية" الآباء المؤسسون" و جيل النخبة العسكرية الناشئة الأبناء" على قاعدة أن الآباء يتولون المهمات السياسية و الأبناء يتولون المهمات العسكرية وفقا لتوجيهات" الآباء.

1-حسن علي الساعوري، العسكر و الحكم المدني، موقع الكتروني ، <http://tanweer.sd/arabic/modules.com>

تم تصفحه يوم 2 افريل 2016، على الساعة 15:00

و النتيجة المتوصل إليها هي أن المشاركة السياسية الواسعة في مهام الأمن الوطني و الحدود الغامضة بين المؤسستين العسكرية و السياسية، تعتبر إحدى الصفات الرئيسية المميزة للدولة اليهودية و الشاهد العملي على هذا التقدير هو وجود العديد من كبار نخب العسكرية الإسرائيلية في كل من الحكومة و الكنيست مع ما سيتبع ذلك من تداخل في الاعتبارات السياسية و العسكرية أثناء عملية اتخاذ قرارات الحرب أو التعبئة العامة.⁽¹⁾

*الصبغة العسكرية على الحياة السياسية الإسرائيلية:

تعتبر المجتمعات الاستيطانية اليهودية مجتمعات ذات طابع عسكري بسبب رفض السكان الأصليين لها،

فإسرائيل لا تشكل أي إستثناء من هذه القاعدة فهي مجرد تحقيق جزئي لنمط متكرر عام و قد ظهرت منظمات و مؤسسات و ميليشيات عسكرية قبل 1948 دمجت كلها في مؤسسة واحدة هي المؤسسة العسكرية الإسرائيلية التي أصبحت العمود الفقري للتجمع اليهودي الإسرائيلي

حيث تمتد جذور الحياة العسكرية في ظل النظام السياسي الإسرائيلي إلى كافة المجالات و جوانب الحياة الإقتصادية التي أصبحت ترتدي توبا ذات صبغة عسكرية، فخصصت نسب مرتفعة من الناتج الإجمالي للنظام لتمويل التوجهات العسكرية له كما أصبحت الحياة الإجتماعية ذات سمة عسكرية بعد إنتظام الأفراد رجالا و نساء في سلك العسكرية، و أضحت الحياة السياسية بكونها ذات وجهة عسكرية، و باتت تتأثر

بالداخل و الخارج بما تحتمه التركة العسكرية التي شملت جوانب المجتمع بأسره. حيث تشكل وزارة الدفاع و قمة الجيش مركزا لقوة سياسية و إقتصادية و إجتماعية لا مثيل لها، فحجم التفاعلات التي تشترك فيها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تقدم نموذج خاصا و مميز لدور العسكريين، و هو الدور الناجم عن البعد التاريخي للوظيفة العسكرية المصاحبة لنشأة الكيان الاستيطاني الصهيوني، هذا ما جعل السياسة الإسرائيلية متأثرة بشكل كبير بالمؤسسة العسكرية و الجيش هذا ما خلق مصطلح

1-نجيب عليم، قضايا الساعة،موقع الكتروني : www.kadiasaa news.com

تم تصفحه يوم3/افريل 20016، على الساعة 22:25.

عسكرة النظام السياسي في إسرائيل مع العلم أن العسكرة هي عملية أكثر نفوذاً وشمولاً و عمقا و بنوية.

حيث أن هببة الدولة و نفوذ المؤسسة العسكرية في النظام السياسي تتطلق من أهم المسائل في هذه الدولة و هي مسائل الحرب و السلام و الوظيفة العسكرية للدولة على الوجود السياسي سواء في فترات السلم نتيجة تعدد الوظائف التي تقوم بها، أو في فترات الحرب بسبب ضرورة حماية البقاء الذاتي للبلاد و فرض سطوتها، ولذا نجد أن العسكريين الذين يعملون من خلال هيئة الأركان العسكرية المركزية يهيمنون على التخطيط الإستراتيجي بل يحتكرونه، هذه الهيمنة التي تضع التخطيط الإستراتيجي و تتخذ الخطوات التكتيكية، كما يمكن القول أن الجيش الإسرائيلي هو المؤسسة العسكرية الوحيدة في العالم التي لديها سلطة تامة في المسائل الإستراتيجية و التكتيكية و قد تحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم

مركز من مراكز القوى في إسرائيل و إزدادت هذه الأهمية و تأثيرات هذه الوزارة في أعقاب عدوان 1967 ، و إقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي في إسرائيل، أي منصب رئيس الوزراء، حيث أن كثير من رؤساء الوزراء يأتون عن طريق وزارة الدفاع و غالبا ما يحتفظوا بها إلى جانب رئاسة الوزارة.⁽¹⁾

و في ظل عدم وجود قانون شامل ينظم المؤسسة العسكرية و يحدد علاقتها مع مؤسسات الدولة لغاية صدور القانون الأساسي للجيش الإسرائيلي عام 1976 و الذي جاء في أعقاب التقصير الذي أشار إليه تقرير لجنة أعرانات، فأصبح الجيش خاضعا للحكومة و أضحي وزير الدفاع مسؤولا عنه بالنيابة عن الحكومة و صار رئيس الأركان العامة صاحب في القيادة العليا في الجيش الإسرائيلي و الذي يتم تعيينه من جانب الحكومة بناء على توصية وزير الدفاع إذ صار لرئيس الوزراء و وزير الدفاع و رئيس الأركان مهام عسكرية، فرئيس الوزراء هو رئيس السلطة التنفيذية في البلاد، أما وزير الدفاع و رئيس هيئة الأركان العامة فيأخذان الأوامر منه، ثم جاء قانون التعديل

1- إيهاب حسن، النموذج الإسرائيلي "عسكرة و سياسة"، موقع الكتروني : www.alarabia.net.com تم

تصفحه يوم ، 3 افريل 2016 ، على الساعة 22:55،

عام 1991 الذي شكل اللجنة الوزارية للأمن القومي برئاسة الوزراء مع تحديد مهمة إعلان الحرب بمسؤولية الحكومة دون الحاجة إلى موافقة الكنيست، غير أن تعديل هذا القانون قد جرى عام 1992 ، و الذي أوجب على الحكومة ضرورة إبلاغ لجنة الدفاع و الشؤون الخارجية بقرار اللجوء إلى الحرب بأسرع وقت .ومن هنا أصبح للكنيست دور يمتلكه في وسائل التأثير في الشؤون العسكرية و كما هو معلوم فإن الكنيست يتألف من عدد من الأحزاب السياسية التي حصلت على المقاعد اللازمة لأشغال الكنيست .
ذلك كله قد ساعد في غلبة التربة العسكرية على جوانب الحياة العسكرية كما ساعد في خلق جملة من الحقائق التي أصبحت من مسلمات الحياة في إسرائيل، و من أهم هذه الحقائق:

- 1- أن أغلبية المواطنين هم من المنتظمين في الخدمة العسكرية أو أعضاء في القوات العسكرية الإحتياطية، الأمر الذي أوجد علاقات بين هؤلاء المواطنين، و تشويه الكثير من العادات و القيم العسكرية.
- 2- أن الشباب من الجنسين ملتزمون بالمشاركة بالخدمة العسكرية النظامية لذا فهم يحملون الروح العسكرية عند تعاملهم مع الآخرين.
- 3- أن التفاعلات الإجتماعية بين المواطنين و نمط القيم و الأفكار السائدة في المجتمع تسودها الروح العسكرية و تغلب عليها التربة الحربية.
- 4- أن المنظمات الإجتماعية كالأندية و التجمعات المهنية و غيرها ذات طابع عسكري و تمارس بعض الأنشطة العسكرية.
- 5- بروز دور المؤسسة العسكرية أثناء تفاعلها المستمر مع المؤسسات الأخرى التي تركت بصمات واضحة في كافة مقومات الجسد الإجتماعي للنظام.
إن غلبة الحياة العسكرية على الحياة الاجتماعية في إسرائيل قد أوجدت علاقات جديدة و ارتباطات حزبية جاءت بفعل تواجد العسكريين بالأحزاب السياسية و بالأخص منهم الضباط الذين أصبح تواجدهم في جميع الأحزاب، و حسب القوة النسبية لأي منها في البلاد حتى وصلت الحالة إلى وجود جنرالان متقاعدان في صفوف حزبين متعارضين وهكذا أفرزت المؤسسة العسكرية نخبا سياسية كان لها دور في السلطة

التنفيذية و الهيئات التمثيلية و في الأحزاب و الحركات السياسية الإسرائيلية و يبرز الوضع السياسي داخل المؤسسة العسكرية و تأثيره عليها من خلال اشتراك الجيش في عمليات التصويت لصالح الحزب الذي يؤمن به⁽¹⁾.

كما يبرز تأثير المؤسسة العسكرية على الأحزاب السياسية من خلال تسريح كبار الضباط من الخدمة العسكرية بين سن الأربعين و سن الخامسة و الأربعين و انتقال هؤلاء بعد التقاعد إلى خدمة المدينة و منها إلى الأحزاب السياسية أيضا أن الأحزاب السياسية ازدادت رغبتها بضم الجنرالات القدامى و تقديمهم كمرشحين لها في الانتخابات البرلمانية مع تزايد رغبة هؤلاء في الدخول للحياة المدنية من هذا الباب بعد تقاعدهم و قد ساعدت عدة عوامل على إدخال العسكريين إلى مراكز القوى الحزبية و السياسية كان من أبرزها :

* وجود الارتباط الوثيق بين العسكريين و الحياة السياسية فرضته ظروف إسرائيل الأمنية، فبات التداخل بين النشاطات العسكرية و كافة مجالات الحياة المدنية منذ قيام الدولة، مما أدى لتدعيم وجود مراكز القوى العسكرية في مواجهة القيادات السياسية و في تدعيم موقفهم في امتلاك القوة على حساب قيادات الأحزاب باعتبارهم يمثلون التفكير الاستراتيجي الذي تتطلبه ظروف الواقع الأمني في إسرائيل.

* مساهمة انتصارات المؤسسة العسكرية المتكررة في الحروب التي شنت ضد العرب في إضفاء حالة من الكاريزما حول القادة العسكريين باعتبارها يمثلون المصلحة القومية، بينما كانت النظرة إلى القيادات المدنية بأنها ذات مصالح آنية، كما بات ينظر إلى القيادات العسكرية على أنها الإدارة الناجحة التي تتمتع بالكفاءة و الخبرة و الانضباط مما أتاح لها الفرصة لتولي المناصب العليا في الدولة.

* النظر للمؤسسة العسكرية على أنها مصنع لصهر كافة فئات المجتمع من اجل تخريج الإنسان الجديد الذي يؤمن بالولاء للمجتمع باعتباره يواجه الفئات الاجتماعية المتفاوتة و الأحزاب و القيادات المتعددة مما جعلها تصبح رمز الأمة الجديدة. و تتمتع

1- عبد الوهاب المسيري، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية و عسكرة المجتمع الإسرائيلي، موقع الكتروني : www.elmessoi.com/encyclopedia/jouesh، تم تصفحه يوم 6 افريل 2016. على الساعة 14:32،

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعدد من السمات فهي قادرة على جعل العسكريين عاملاً مؤثراً في الحياة السياسية باعتبارهم من مراكز القوى الأساسية في الدولة.⁽¹⁾ و من أهم العوامل التي زادت من تأثيرات المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية في إسرائيل هي:

- *1 إن قيام الدولة بقوة السلاح جعل من المؤسسة العسكرية الأهم في إسرائيل، و ذلك من خلال تجنيد عدد كبير من اليهود المهاجرين و المستوطنين في فلسطين في منظمات كان لها الدور الرئيسي في التمهيد لقيام الدولة
- *2 ارتفاع نسبة الإنفاق العسكري في ميزانية الدولة حيث بلغت النفقات الدفاعية و من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004-2005.
- *3 الكثافة العددية من إجمال عدد السكان تعمل في المؤسسة العسكرية و تقدر بنسبة % 15 من عدد السكان يضاف 25% من إجمالي القوى العاملة في إسرائيل تعمل في مجال الصناعة العسكرية و جعلها أكبر الصناعات المعتمد عليها في البلاد و جعل من إسرائيل أكبر مصدر للسلاح بعد الدول الكبرى في العالم.
- *4 يعتبر الجيش مستودع لتصدير الكوادر القيادية إلى القطاعات المدنية في الدولة و خاصة في معاهد التعليم العليا و مراكز الأبحاث و الأحزاب و التكتلات السياسية.
- *5 إن نظام الخدمة العسكرية في إسرائيل يزيد من سيطرة الجيش على أعضائه العاملين و الإحتياط، كون المواطن يمضي ما بين خمسة أعوام و ستة أعوام في القوات المسلحة
- *6 سيطرة الجيش على العديد من منظمات الشباب التي تزرع الروح العسكرية.
- *7 قيام الجيش بتوحيد أعضائه لمواجهة الخطر الخارجي من خلال صهرهم من مختلف الجماعات التي يتشكل منها المجتمع الإسرائيلي.

1- محمد عربي، خطة عسكرية إسرائيلية، موقع الكتروني : www.alsumarnews.com ، تم تصفحه يوم 5 أفريل 2016، على الساعة 13:55،

8* إن النفوذ الواسع للجيش نشأ من باطن الأحزاب السياسية و ذلك لأن تلك الأحزاب و خاصة الكبرى منها كانت تعمل لإنشاء مجاميع مسلحة تابعة لها أو منظمات عسكرية مسلحة كانت هي النواة لتشكيل جيش الدفاع الإسرائيلي.⁽¹⁾

ب- المؤسسة العسكرية التركية:

لا يمكن تجاوز الخبرة التاريخية الإمبراطورية من التاريخ التركي عند الحديث عن دور المؤسسة العسكرية وذلك لأن الجيوش في النظم الإمبراطورية تتمتع بدور هام في بناء الدولة والحفاظ عليها وتوسيع حدودها والسيطرة على أقاليمها، فبقدر ما تحققة الدولة من قوة وتقدم في المجال العسكري بقدر ما تحقق من نجاح في التوسع الإقليمي وبقدر ما تحققة من قوة السيطرة على أقاليمها والحفاظ على مكتسباتها الإقليمية، فللحرب والغزو الأولوية في السياسة الخارجية للإمبراطوريات وللقوة العسكرية اليد الطولى في تصريف شئون الدولة . حيث كان اعلان الجمهورية التركية عام 1923، بداية لدور مهم للمؤسسة العسكرية على صعيد السياسة التركية بشقيها الداخلي والخارجي، نتيجة للدور البارز الذي لعبته تلك المؤسسة في حرب الاستقلال التي خاضتها ضد الإحتلال الأجنبي لتركيا بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، إذ كان العسكر هم المتحكمين بزمام السياسة في عهد الجمهورية الأولى، وهذا ما يتبين من خلال تولي جنرالين في الجيش وهما مصطفى كمال أتاتورك، ومصطفى عصمت إينونو، أعلى منصبين في الدولة، حيث تولى الأول منصب رئيس الجمهورية، والآخر منصب رئيس الوزراء، بالإضافة إلى عضوية العديد من الجنرالات في المجلس الوطني الكبير، إلا إن مصطفى كمال أتاتورك تنبه، بعد تأسيس الجمهورية، إلى ضرورة إبعاد العسكر عن الحياة السياسية، وهذا ما شهدناه من خلال جملة الإجراءات التي اتخذها في سبيل إبعاد المؤسسة العسكرية عن السياسة،

1- محمد الشيخ محمود صيام، القضية الفلسطينية "خلفياتها وتطوراتها حتى سنة 2001 م " عمان: المركز الفلسطيني للإعلام، 2003، ص 93 .

مع تأكيد دور تلك المؤسسة في حماية المبادئ العلمانية للجمهورية الجديدة، والنص على ذلك في عدد من التشريعات الدستورية والقانونية، إلا إن استبعاد العسكر عن السياسة من لدن مصطفى كمال أتاتورك لم يأت بثماره.

ويمكن القول إن المؤسسة العسكرية هي من أسست تركيا الحديثة، فقد عرفت تركيا الانقلابات العسكرية منذ عام 1908 بالانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وسيطرة ضباط جمعية الاتحاد والترقي على الحكم. بعد إعلان مصطفى كمال أتاتورك سقوط الخلافة. والعسكر هم من وضعوا الدساتير بداية من عام 1924، ثم عام 1961، ثم انتهاءً بدستور 1982، والذي يستمر العمل به في تركيا حتى اليوم. ومما لا شك فيه أن للمؤسسة العسكرية التركية دور بارز ومؤثر في الحياة السياسية. وقد كان الانقلاب العسكري وسيلتها للتدخل في شؤون تركيا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتشريعية؛ إذ قامت خلال عهد الجمهورية بأربعة انقلابات هي: انقلاب 27 مايو 1960م، وانقلاب 12 مارس 1971م، وانقلاب 12 سبتمبر 1980م، وانقلاب 28 فبراير 1997م.⁽¹⁾

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تتناول قضية التدخل العسكري في الشؤون السياسية، وهي مسألة بارزة في عدد من الدول، وفي بلدان الشرق الأوسط على وجه الخصوص، إن بشكل مباشر أو غير مباشر. وكذا من أنها تتعرض لما ينجم عن تلك التدخلات العسكرية من قطع أو تعطيل للمسيرة الديمقراطية، وأثر ذلك في تأخر

1 - فمان عمر محمود النعيمي، " القضاء ساحة للصراع كماشة القانون بديل للانقلابات العسكرية"، موقع مركز الجزيرة للدراسات، 2006 /4/1، على الرابط التالي:

معدلات تطور المجتمعات المدنية في الشرق الأوسط. ورغم ما تنفرد به الحالة التركية من سمات مميزة لتدخل العسكريين في الحكم والسياسة، إلا أنها تشترك في سمات أخرى مع بعض الدول، وتتماس في نقاط مشتركة مع دول أخرى.

ولعل نمط الحكم العسكري المباشر الذي تعرضت له تركيا أكثر من مرة، بداية من الجمهورية الأولى بقيادة أتاتورك وصولاً إلى الانقلاب العسكري عام 1961- والانقلاب الثاني عام 1980 والانقلاب الثالث عام 1997، وبرغم أن أتاتورك وضع قيوداً على تدخل الجيش في الحياة السياسية، وكان يدعم ويبنى تقليداً يقضى بإبعاد الجيش عن الحياة السياسية لكن هذه القيود أصبحت نفسها المصدر الذي يستند إليه الجيش في التدخل باعتباره حامى حمى القيم العلمانية الكمالية التي هي جوهر الديمقراطية في عقول قادته وفي توجه التيار العلماني، فالخلافات بين الحزب الديمقراطي الحاكم والحزب الجمهوري في الخمسينات واستدعاء الحكومة للجيش لوقف الحملات الدعائية للحزب الجمهوري وقمع الإضرابات الطلابية التي قامت للمطالبة باحترام الحريات في أواخر الخمسينات أدت إلى إقحام الجيش في العملية السياسية بل وآلت إلى انقلاب عسكري عام 1960، أضف إلى ذلك أن هناك إحساس لدى العسكريين في تركيا بالوصاية على إصلاحات أتاتورك ساعد عليه ارتباط الزعامة السياسية لسنوات طويلة بقيادات عسكرية ناجحة. حيث ظل نظام الحكم في تركيا من 1923 إلى 1950 يعبر عن نظم الحكم العسكرية في كثير من جوانبه إذ ظل النظام الذي تزعمه شخصيتان ذات تاريخ طويل من الخبرة والقيادة العسكرية وهما أتاتورك ثم نائبه إينونو يستندان على نظام الحزب الواحد والذي يعتمد بدوره على دعم المؤسسة العسكرية، وذلك لارتباطه بها تاريخياً باعتباره الامتداد لمنظمات حرب الاستقلال بقيادة أتاتورك، وعضوية سواء عن طريق رئيس الحزب ذو الخلفية العسكرية والذي يتولى في نفس الوقت - باعتباره رئيساً للدولة - القيادة العليا للقوات المسلحة وفقاً للمادة 40 من دستور 1924 أو من خلال أعضاء آخرين ممن سبق لهم الخدمة في القوات المسلحة وتعتبر مسألة عزل أو إبعاد الجيش عن التدخل في العملية السياسية جزءاً بل ومكوناً أساسياً من التنظيم الديمقراطي للدولة بشكل عام، وبمفهوم

المخالفة يضر تدخل الجيش في العملية السياسية بموقف ووضع الدولة على طريق التحول الديمقراطي.

فحسبما يرى لاري دايموند، لا يمكن أن تترسخ الديمقراطية حتى يخضع الجيش بشكل كامل للسيطرة المدنية ويلتزم بقوة بالتنظيم الدستوري الديمقراطي⁽¹⁾.

البيئة الداخلية وأثرها على العلاقات المدنية العسكرية في تركيا:

تاريخيا وكما أشرت سالفا فالمؤسسة العسكرية التركية تمتعت بموقع متميز ودور أساسي في الحياة السياسية فمنذ تأسيس الجمهورية الأتاتورية في عام 1923 ركز أتاتورك على هذا الموقع وذلك الدور، خاصة في حروب الاستقلال التي سبقت تأسيس الجمهورية. واستمر دور الجيش في الحياة السياسية حيث رأى أحد مهامه بل وواجباته حماية ما أتى به أتاتورك من مبادئ حاكمة باعتبارها جزءا من سمات الدولة التركية، والتي دارت حول قيمتي العلمانية واستقلال ووحدة الدولة، وعلى أساس من هذا الواجب العسكري في حماية هاتين القيمتين شهدت الجمهورية التركية العديد من الانقلابات العسكرية، والتي أضرت بسجل تركيا الديمقراطي من ناحية وأتت على الانجازات الديمقراطية التي حققتها تركيا من ناحية أخرى.

وتقتضى دراسة المؤسسة العسكرية وأثرها في عملية التحول الديمقراطي دراسة الإطار الدستوري المنظم لدور المؤسسة العسكرية في تركيا، وفي فترة الدراسة منذ 1980 وحتى 2011 فإن الجدول الدائر حول دور الجيش اتسم بالصراع الدستوري

1- إبراهيم إلياس، "المحكمة الدستورية تنذر أحزابا بحظر نشاطها لمخالفتها القوانين"، صحيفة الشرق الأوسط ، 11 يناير 2002. متاح على الموقع:

حول وضع المؤسسة العسكرية وشهدت علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة المدنية مجموعة من التوترات التي كان ساحة الاحتكام الأساسية فيها القضاء وتعديل الدستور ولعل حكومة حزب العدالة والتنمية هي الحكومة التي واجهت هذا التحدي ولا تزال من خلال الآليات المؤسسية الدستورية والقضائية.⁽¹⁾

موقع المؤسسة العسكرية التركية في دستور 1982:

وضع دستور 1982 في ظل الانقلاب العسكري عام 1980 ومن ثم فإنه فإن هذا الانقلاب العسكري اتسم بتقييد غير مسبوق للحياة السياسية، سواء في فترة الحكم العسكري أو بعد انتهائها وعودة الحكم المدني في عام 1983، بيد أن التقييد الشديد الذي شهدته فترة الحكم المدني منذ 1983 لم يكن بسبب تولى الجيش مقاليد الحكم وإنما بسبب القيود الشديدة التي تضمنتها نصوص دستور عام 1982، والذي سيطر الجيش على عملية تأسيسه. بل وصل المر إلى أكثر من ذلك حيث لم يكتف الجيش بتقييد الحياة السياسية من خلال نصوص الدستور وإنما حرص أيضا على إيراد ما يسمى بشروط لتخليه عن السلطة، وكانت هذه الشروط عبارة عن نصوص في مقدمة الدستور عن شرعية ووجوب الانقلاب العسكري عام 1980، وزرع الجيش أو رئيس أركانه وبعض أعضائه في عدد من المناصب السياسية المهمة، أما هذه المناصب السياسية الهامة فكان أبرزها وجوده القوى داخل مجلس الأمن القومي. حيث نصت المادة 118 من الدستور التركي على أن رئيس أركان الجيش، قادة كل من القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية والجنדרمة أعضاء في المجلس، وكان هؤلاء القادة العسكريون يمثلون نصف العدد الكلي لأعضاء المجلس مما يعبر عن وجود قوى للجيش داخل المجلس. أضف إلى ذلك العدد الكبير نسبيا لأعضاء الجيش في المجلس أن الجيش هو الذي يرشح وزير الدفاع الذي هو عضو في المجلس أيضا كما أن رئيس

1- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، نسخة الكترونية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008، ص 35

الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وله ترتيب في الهيراركية الوظيفية للمؤسسة العسكرية. بيد أن خطورة هذا الدور لا تكمن في عدد أعضاء المؤسسة العسكرية أو نسبتهم إلى إجمالي أعضاء المجلس، وإنما للوزن النسبي للمجلس في عملية صنع القرار فقد نصت المادة 118 من الدستور على وجوب اهتمام مجلس الوزراء بما يصدره المجلس من قرارات فيما يتصل بالإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ على وجود واستقلال الدولة ووحدتها، وبرغم تعديل هذه المادة في عام 2001 وزيادة عدد المدنيين على العسكريين داخل المجلس وحذف مسألة التزام مجلس الوزراء بالاهتمام بقرارات المجلس إلا أن المؤسسة العسكرية تتمتع من خلال وجود أعضائها داخل المجلس بدور هام في الحياة السياسية في تركيا حيث يعد هذا الوجود العسكري مدخلا مهما للتأثير في الحياة السياسية. كما أن الدستور قد أناط في مادته 131 برئيس أركان الجيش ضمن جهات أخرى ترشح أعضاء المجلس الأعلى للجامعات وبالإضافة إلى وجود الجيش في العديد من الأجهزة السياسية للدولة التركية فقد نص الدستور على خضوع عدد من المجالات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية للقانون الخاص، فعلى سبيل المثال نصت المادة 160 على خصوصية الوضع القانوني لأملاك الدولة في حيازة القوات المسلحة، وتنظيم ممارسة الرقابة عليها من خلال القانون الخاص. كما نصت المادة 132 من الدستور على خضوع مؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات المسلحة والمنظمات الأمنية للقانون الخاص.⁽¹⁾

فإذا كان أحد أسباب استمرار دور الجيش التركي وتدخله في العملية السياسية هو زرع قيم حماية العلمانية في عقول ضباطه وتربية أفرادها على دورهم في حماية الجمهورية التركية وسماتها التي جاء بها أتاتورك فإن تنظيم القانون الخاص لعمل مؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات المسلحة يعد عاملا أساسيا في استمرار هذا النوع من التنشئة الذي يعزى إليه الكثير من التدخل العسكري غير الديمقراطي في الحياة السياسية. وفي حين يعتبر مثل المدنيين أمام المحاكم العسكرية قصورا ديمقراطيا واضحا نص الدستور التركي في مادته 145 ليس فقط على إمكانية مثل المدنيين أمام

1- إبراهيم الياس، المرجع السابق

المحاكم العسكرية بل أيضا تحديد القانون الخاص بالجرائم التي يعد ارتكابها سببا لذلك المثل. هذا إلى جانب تحديد القانون ليس فقط للجرائم وإنما أيضا للأشخاص الخاضعين لسلطة المحاكم العسكرية أثناء فترات الحكم العرفي والطوارئ والحرب. أكثر من ذلك، ليس ثمة نص دستوري على إخضاع الجيش لاختصاص وزارة الدفاع الوطني أو تحديد مهام رئيس أركان الجيش، فعوضا عن ذلك نصت المادة 117 من الدستور على أن القانون يحدد مهام ووظائف رئيس أركان الجيش والعلاقات الوظيفية ونطاق سلطة وزارة الدفاع الوطني في مواجهة رئيس أركان الجيش وقادة القوات المسلحة. إلى جانب استثناء قرارات المجلس العسكري الأعلى من الخضوع لرقابة القضاء، ففي حين تخضع كل القرارات الصادرة عن جهات تنفيذية لهذه الرقابة استثنت المادة 125 قرارات كل من رئيس الجمهورية والمجلس العسكري الأعلى من هذه الرقابة. ويمكن القول أن دستور 1982 قد أعطى المؤسسة العسكرية دورا محوريا في عملية صنع القرار في النظام السياسي التركي فنصحه إما جعلت الجيش وأعضائه جزءا من العديد من أجهزة الدولة أو تركت للقانون العديد من الأمور الواجب حسمها دستوريا مثل مهام رئيس الأركان وخضوع المؤسسة العسكرية لسلطة وزارة الدفاع الوطني، هذا بالإضافة إلى أن هذا الدستور أحال العديد من القضايا المرتبطة بالجيش إلى القانون الخاص مثل عمل مؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات المسلحة والمنظمات الأمنية. وبالتالي فتمتع المؤسسة العسكرية بقدر كبير من الاستقلالية والقدرة على التدخل في الحياة السياسية أدى إلى الإخلال كثيرا بمسيرة تركيا في التحول الديمقراطي.⁽¹⁾

تغيير دور المؤسسة العسكرية في تركيا ومدى اقترابها من النظم الديمقراطية:

1- او رخان محمد عمي ، العدالة يلجم الجيش التركي، 2003/11/08 ،شبكة المعلومات الدولية :

Islamonline-net/Arabic/politics

شهدت فترة الدراسة العديد من التعديلات التي أجريت على دستور 1982 والتي أسهمت في إصلاح ومعالجة جزء كبير من الخلل الديمقراطي الذي شاب دور الجيش في نصوص الدستور على النحو السابق إيضاحه.

فعلى سبيل المثال خضعت المادة 118 من الدستور والخاصة بتشكيل وظائف مجلس الأمن القومي إلى تعديل دستوري معتبر في عام 2001، بحيث زاد التعديل من عدد المدنيين داخل المجلس، من خلال إضافة وزير العدل ونواب رئيس الوزراء إلى قائمة أعضائه كما ألغى النص السابق بضرورة وجوب اهتمام مجلس الوزراء بقرارات مجلس الأمن القومي، بحيث أصبح النص بعد التعديل على أن يقيم مجلس الوزراء القرارات التي يصدرها مجلس الأمن القومي في مجال الإجراءات الضرورية من أجل الحفاظ على استقلال الدولة ووحدتها، وتكمن أهمية هذا التعديل في إضعاف دور المجلس في الحياة السياسية من خلال إلغاء إلزام مجلس الوزراء بالاهتمام بقرارات المجلس. وجزير بالذكر أن هذا التعديل جاء ضمن مجموعة كبيرة من التعديلات الدستورية المبررة في السابع عشر من أكتوبر عام 2001، والتي جاءت كجزء من الجهود المبذولة على طريق الوفاء بمتطلبات الإصلاح السياسي التي طالب الاتحاد الأوروبي بها لتقدم تركيا على طريق الانضمام إليه، حيث كان أحد أهم أوجه الانتقاد الموجه لتركيا من جانب الاتحاد الأوروبي ما يتصل بدور الجيش التركي في النظام السياسي. ولم يقتصر التعديل على زيادة عدد المدنيين في المجلس أو الإضعاف من دوره بل امتد إلى أوجه أخرى من القصور الديمقراطي الذي شاب تنظيم الدستور لموقع الجيش في الحياة السياسية مثل وجود رئيس الأركان ضمن قائمة الجهات التي ترشح أعضاء المجلس العلى للجامعات فقد حذف تعديل أجرى على المادة 131 في الثاني والعشرين من مايو عام 2004 وجود رئيس الأركان ضمن هذه الجهات، كما ألغى تعديل آخر على المادة 160 في نفس التاريخ، الوضع القانوني الخاص لأملاك الدولة في حيازة القوات المسلحة التركية وخضوع الرقابة عليها للقانون الخاص.⁽¹⁾

1- احمد التالوي، العدالة والتنمية في تركيا .. التحديات مستمرة، 2009/6/9 شبكة المعلومات الدولية .

كما امتد التعديل إلى مواد القانون المتعلقة بالجيش فمن خلال جملة من التعديلات القانونية المبررة في الثامن من أغسطس عام 2003، أصبح من الممكن لمندني يعينه رئيس الجمهورية من ضمن قائمة يعدها رئيس الوزراء تقلد منصب سكرتير عام مجلس الأمن القومي، والذي كان لا يتقلده إلا جنرال عسكري قبل التعديل. كما باعد التعديل بين اجتماعات مجلس الأمن القومي التي كانت تتعقد مرة كل شهر لتصبح مرة كل شهرين، كما لم يعد تقرير المجلس يرفع إلى الوزارة وإنما إلى نائب رئيس الوزراء. ولكن هذه التعديلات الدستورية والقانونية أيضا لم تحسم بعض المسائل المتعلقة بموقع الجيش في الدستور مثل قضية عدم إخضاع المؤسسة العسكرية ورئيس الأركان إلى اختصاص وزارة الدفاع الوطني في الدستور أو ترك تحديد مهام رئيس الأركان إلى القانون أو تنظيم القانون الخاص للجرائم التي على أساسها يمثل المدنيون أمام المحاكم العسكرية أو ذلك المتعلق بعمل مؤسسات التعليم العالي التابعة للقوات المسلحة. وأكثر من ذلك تعتبر مسألة غموض مفاهيم العلمانية والأمن القومي وما شابهها من قيم وعدم تعريفها تعريفا دقيقا ولو في ديباجة الدستور خلا كبيرا في بنية الدستور ومدى اعتباره يؤسس لدولة ديمقراطية لأنه يفتح الباب أمام تدخل الجيش في الحياة السياسية.⁽¹⁾

نماذج تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي:

بعد الانقلاب العسكري عام 1980 وما تبعه من تعديلات دستورية على دور المؤسسة العسكرية كما سبق وفصلنا وبعد انتهاء الحرب الباردة واجهت المؤسسة العسكرية التركية مناخا سياسيا جديدا سواء على المستوى الإقليمي أو الداخلي، فقد انهار الاتحاد السوفييتي الذي مثل تهديدا لتركيا وغيرها من دول المنطقة لعدة عقود، ومن ثم زال أحد أهم عوامل التضخم في حجم المؤسسة العسكرية التركية ودورها. أما على الصعيد الداخلي فحمل خروج حزب الوطن الأم والتنافس بين الأحزاب السياسية

1- اورخان محمد علي ، المرجع السابق

على الأصوات والمقاعد البرلمانية في أوائل التسعينات من القرن الماضي تهديدا بظهور القوى السياسية التي تهاجم المبادئ العلمانية التي طالما دافعت عنها المؤسسة العسكرية بل والتي كانت حجتها للتدخل وشن الانقلابات كما ضاعف إعلان "أوزال" عن عزم البلاد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام 1987 الاهتمام بتحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، إذ عبر الاتحاد الأوروبي في الرأي الصادر عنه في عام 1989 عن وجود بعض المشكلات الديمقراطية في تركيا، وذلك في إشارة لتدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية

وبرغم كل هذه التحديات التي واجهتها المؤسسة العسكرية في بداية فترة الدراسة إلا أنه لم يكن ممكنا الحكم على نوايا الجيش إزاء مسألة عدم التدخل في العملية السياسية إذ لم يكن ثمة محفز أو مثير لتدخل الجيش في المجال العام. فبعد انتخابات عام 1991 العامة تشكلت حكومة ائتلافية مكونة من حزب المسار الصحيح وحزب الشعب الديمقراطي. ولم تسفر الانتخابات عن مشاركة الإسلاميين في الحكومة حيث اقتصر نجاح حزب الرفاه "الإسلامي" عن دخول البرلمان بعد حصوله على 16.2% من الأصوات واثنين وستين مقعدا برلمانيا ودون المشاركة في الحكومة الائتلافية، ولكن التأييد الكبير الذي حظي به حزب الرفاه في الانتخابات المحلية لعام 1994 وقدرته على كسب التأييد من المواطنين أثارت مخاوف الجيش التركي وخاصة مع اقتراب موعد الانتخابات العامة في عام 1995، وتأكدت مخاوف الجيش بعد نجاح الحزب في الحصول على 21.3% من الأصوات و158 مقعدا برلمانيا في انتخابات ديسمبر 1995. وبرغم المحاولات المتكررة من جانب الأحزاب البرلمانية الأخرى وبالأخص حزبي الوطن الأم والمسار الصحيح لسد الطريق أمام مشاركة الحزب في تشكيل الحكومة، إلا أنه وبفضل الخلاف والعداء بين زعماء الحزبين نجح في تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب المسار الصحيح في يونيو 1996، وكان على المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية الأخرى الاستسلام لواقع تشكيل هذه الحكومة

وترتب على مشاركة نجم الدين أربكان في الحكومة كرئيس للوزراء عدد من النتائج التي لم ترق للمؤسسة العسكرية، فقد عنى نقله لرئاسة الوزراء تمتعه بموقع رئيسي في التسلسل القيادي للجيش وداخل مجلس الأمن القومي، وهو ما يعنى حضوره لاجتماعات الهيئات العسكرية العليا واطلاعه على أفكار وتكتيكات الجيش، وقد كان وجوده بهذه الصفة محل انتقاد وعدم ترحيب في أوساط قيادات المؤسسة العسكرية، لكن المؤسسة العسكرية لم تتحرك أو تسعى للإطاحة بحكومته إلا بعد قيامه بعدد من الخطوات التي أثارت حفيظة الجيش من قبيل اقتراح حكومته مشروع قانون يسمح للمحجبات بالدخول إلى الجامعات ومؤسسات الدولة التركية، ودعوته إلى إعادة " أيا صوفيا " إلى مسجد، واقتراح بناء مسجد في ميدان تقسيم بقلب اسطنبول، إلى جانب مشاركته في تأسيس مجموعة الثماني مع سبع دول إسلامية أخرى هي مصر وإيران وباكستان واندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش ونيجيريا، وذلك في أوساط التسعينات من القرن الماضي. ومن هنا رأت المؤسسة العسكرية التركية في تحركات أربكان محاولة لأسلمه النظام السياسي. ولما كانت حماية العلمانية مكونا أساسيا في عقيدة المؤسسة العسكرية التركية، فلقد وجه قادتها العديد من التحذيرات للحكومة من خلال مجلس الأمن القومي للتراجع عن الكثير من سياساتها، وفي اجتماع مجلس الأمن القومي في فبراير 1997 تقدم الجيش بنحو عشرين مطلباً لأربكان، دارت حول فكرة مناهضة أسلمه النظام ولصالح تعزيز العلمانية، وكان من بينها التصدي لدعوات تطبيق الشريعة وعدم السماح بالتعبير عن الآراء المخالفة لمبادئ العلمانية، ورفض تسييس الدين ومراقبة الموارد المالية للمؤسسات التي تديرها جمعيات دينية والتطبيق الحرفي لمواد الدستور الخاصة بالعلمانية والتصدي لمحاولات الإسلاميين اختراق أجهزة الدولة.⁽¹⁾

إلا أن أربكان أبطأ في إنفاذ هذه المطالب كما نظم حزبه مظاهرات جماهيرية كبيرة ضد بعضها مثل تطبيق التعليم الإلزامي المكون من ثمانية سنين متصلة بهدف النيل من المدارس الدينية الثانوية، مما ترتب عليه تنظيم الجيش لحملة من المعارضة

1- كريم محمد حمزة ودهام محمد علي، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص22-

العامة لحكومته الائتلافية وهو ما أدى إلى استقالته في النهاية، وهو ما اعتبره البعض انقلابا عسكريا، وقد استنتج هنتنجتون بعد هذا الانقلاب أنه في بعض الدول المسلمة يكون الاختيار بين العلمانية المناهضة للديمقراطية والديمقراطية المناهضة للغرب وذلك في إشارة منه إلى أن العلمانية كما يفهمها الجيش التركي لا تعبر عن فهم واحترام لمبادئ الديمقراطية، فبرغم عدم تهديد أركان للنظام الديمقراطي إلا أن المؤسسة العسكرية أطاحت به، وهو ما جعل الكثير من الباحثين يعتبرون التدخل من قبل المؤسسة العسكرية عائقا أمام عملية ترسيخ الديمقراطية، فإذا كانت الحكومة قد اتخذت عددا من الخطوات المشروعة قانونا ولم تخرج عن الإطار الديمقراطي الحاكم للممارسة السياسية، فلا يمكن فهم ما أقدم عليه الجيش من الضغوط السياسية على الحكومة إلا دليلا على عدم احترام حقها الشرعي في ممارسة السلطة، بل وعدم احترام لإرادة المواطن التركي الذي انتخب أركان وللعملية السياسية الديمقراطية برمتها . حيث يعد ما ارتكبه المؤسسة العسكرية بحق حكومة أركان أحد مؤشرات عدم ترسخ الديمقراطية حتى بعد التحول إليها، فوفقا لـ " لارى دايموند "، يعد عدم احترام حق الزعماء والحكومات المنتخبة في الحكم أحد مؤشرات غياب الرسوخ الديمقراطي وما قامت به المؤسسة العسكرية التركية لا يخرج عن هذا الإطار⁽¹⁾.

وشهدت الحياة السياسية التركية بعضا من الشد والجذب بين المؤسسة العسكرية فيما بعد عام 1997 تم التعبير عنه في مجموعة من التصريحات والمواقف المتبادلة ومن ضمنها انتقاد القيادة العسكرية التركية لرئيس الوزراء الأسبق مسعود يلماظ الذي أسس حكومة ائتلافية في يونيو 1997، إذ طلب من الجيش الاهتمام بشئونه الخاصة وترك محاربة الأصولية الإسلامية إلى المؤسسات السياسية والقضائية المنوطة دستوريا بهذه المهمة. حيث أعلنت القيادة العسكرية بعد اجتماع ضم قادة المؤسسة العسكرية التركية تصريحا مكتوبا محتواه أنه لا يجوز لأحد التعليق أو اقتراح ما يهدف للنيل من سلطة القوات المسلحة التركية في صراعها ضد الأنشطة الانفصالية والأصولية التي تستهدف أمن الدولة. كما تؤمن القوات المسلحة بأن من شأن استمرار هذا النوع من

1- احمد التالوي ، المرجع السابق

النقاش الإضرار بالهيكل الديمقراطي والمصلحة القومية. كما حدثت مواقف شبيهة من الترشق بالتصريحات بين الجيش وحكومة حزب العدالة والتنمية في غير موقف. إلا أن المواجهات قد اشتعلت من جديد في العام 2007 جراء الحديث عن قانون يسمح للمحجبات بدخول الجامعات التركية، وفي محاولات حزب العدالة والتنمية المتكررة لإجراء مزيد من التعديلات الدستورية التي تحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بالرغم من انتهاء معركة التعديلات الدستورية في تركيا التي عدها المحللون السياسيون والخبراء نصراً حقيقياً لأردوغان وبمثابة الاستعداد للانتخابات النيابية المقبلة في تركيا، ما تزال مفاعيل نتائج الاستفتاء على التعديلات الدستورية تتواصل على الساحة التركية وتلقي بظلالها على الساحة الإقليمية لتعبر إلى أوروبا التي تنوي تركيا الانضمام إلى اتحادها. ويشير الكثير من الخبراء في الشأن التركي من داخل وخارج أوروبا إلى أن تركيا بالتعديلات الدستورية رسخت موقفها على طريق التحول الديمقراطي ومن ثم موقفها تجاه الاتحاد الأوروبي ويرى البعض أن الصراع بين المؤسسة العسكرية باعتبارها حامية القيم العلمانية الكمالية وبين الحكومات الممثلة للتيار الإسلامي لم ينته بعد وإنما اتخذ أساليب جديدة فلم يعد التدخل العسكري المباشر أمراً مقبولاً في عالم اليوم حيث استخدمت المؤسسة العسكرية الوسائل الثقافية ضد حكومة أربكان ما لبثت الحرب الثقافية أن تحولت، عبر عملية ممنهجة دقيقة من قبل المؤسسة العسكرية والنخب العلمانية الأخرى، إلى "حرب قانونية"، فسياسة الانقلابات العسكرية في تركيا تحت ذريعة حماية "النظام العلماني للدولة" قد أصبحت جزءاً من الماضي غير القابل للعودة مع جملة التغيرات التي حدثت في تركيا والعالم، فكان لا بد من اعتماد وسيلة أخرى فعالة ومتماشية مع ظروف العصر ومتطلبات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، لكبح جماح الحركة الإسلامية في تركيا ومنع وصول الإسلاميين إلى السلطة، ومن ثم تهديد العلمانية التركية. وهكذا جاء الحل البديل لسيناريوهات الانقلابات العسكرية التي لم تعد مقبولة اليوم، بـ "السلطة القضائية" التي أصبحت بمثابة "الحل السحري" لضرب أية قوة سياسية إسلامية يمكن أن تهدد النظام العلماني في البلاد إلا أنه يمكن ملاحظة تمكن حزب العدالة والتنمية من تحييد القضاء كسلاح

بيد العلمانيين وهو ما يعتبر انجازا للتيار الإسلامي إذا ما حسب هذا الحزب ضمنه > فقد جرت عملية ملاحقة منهجية منتظمة للحزب وزعيمه رجب طيب أردوغان استعانت بالقضاء بالدرجة الأساس، فطلبت استقالته من منصبه كرئيس لحزب ثم جرى اتهامه بخداع القضاء، ومنع من الترشح للانتخابات النيابية وذلك بعد أن كان قد رتب له سجل عدلي يتعلق خصوصا بالسجن لأربعة أشهر عام 1999 بسبب "الدعاية الإسلامية والتحريض على الحقد الديني". والحقيقة أن تجربة حزب العدالة والتنمية الحاكم تعد تجربة مختلفة في التعاطي مع القضاء الموصوف بالانحياز، إذ تحدى أردوغان قرار المحكمة الدستورية بأبعاده عن زعامة حزبه، بل وأعيد انتخابه في هذه الزعامة بعد 24 ساعة من صدور قرار المحكمة، ثم توليه رئاسة الوزراء من نائبه عبد الله جول، وإذا ما جزمنا بأن العدالة والتنمية هو ضمن التيار الإسلامي "المعتدل" في تركيا، فإنه يكون قد تمكن من تحييد القضاء لأول مرة في صراع العلمانيين مع الإسلاميين، بعد أن ظلت هذه المؤسسة تابعة للقوى العلمانية بشكل واضح. ولئن كانت المؤسسة العسكرية قد اعتمدت على المؤسسة القضائية لتكون بديلا مكافئا في نتائجها وتأثيراتها للانقلابات العسكرية، فإن مثل هذا التحييد المترافق مع نجاح العدالة والتنمية في إدارته لتركيا، يمكن أن يكون مؤشرا محرجا للقوى العلمانية فيما يتعلق باستخدام سلطة القضاء برغم أن ذلك لا يمثل نهاية المطاف في إطار الصراع المستمر لهذه القوى مع التيار الإسلامي. لكن الأمور لا يمكن تكييفها على أنها صراع بين القوى العلمانية والإسلامية فقط بقدر ما هي صراع من أجل ترسيخ الديمقراطية أصبحت تقوده القوى ذات التوجهات الإسلامية التي يرى فيها الناخب التركي قوى أكثر تسامحا مع بقية المكونات المختلفة للمجتمع، وهي أكثر تعبيراً عن التطور في منظومة القيم التركية وتكيفاً مع هذا التطور، بينما المؤسسة العسكرية لم تعد قادرة على التكيف مع التطورات في منظومة القيم الديمقراطية التركية، بحيث إنها لا تقبل بنتائج العملية الديمقراطية إلا إذا جاءت بما تشتهي سفينها، وهو أمر بالغ الخطورة على وضع المؤسسة العسكرية داخل المجتمع التركي حيث أنها تظهر بمظهر المناوئ لعملية ترسيخ الديمقراطية، من حيث هي تسعى إلى فرض القيم العلمانية وحمايتها، وبرغم

تغير هذه القيم وتطور الفهم لها في أوساط عديدة إلا أن فهما جامدا لها ولنصوص الدستور المتعلقة بها يظل مسيطرا على قادة المؤسسة العسكرية وهو ما يسبب توترا في العلاقة مع الحكومات المنتخبة من حين لآخر.⁽¹⁾

في 2004، كان هناك تعديلاً دستورياً يلغي عضوية الجنرال العسكري من داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وفي تعديل آخر أغليت عضوية الجنرال العسكري داخل الإذاعة والتلفزيون، ليصبح التعليم والإذاعة مؤسستين مدنيتين بلا أي رقابة عسكرية. وفي 2007، بعد أن أعلن حزب العدالة والتنمية عن ترشيحه عبد الله غل لمنصب رئيس الجمهورية، قامت رئاسة الأركان بنشر بيان لها أبدت فيه خوفها من مصير الجمهورية العلماني، فقام أردوغان بدعوة الجيش للالتزام بالمهام العسكرية وعدم التدخل في الشأن السياسي الداخلي، فرفضت رئاسة هيئة الأركان إنذاراً لها على الموقع، وهو ما وصف بمحاولة للانقلاب على حكومة أردوغان، لتقوم الحكومة فيما بعد بإصدار قرار يمنع المؤسسة العسكرية من الإدلاء بأي تصريحات تتعلق بالشأن السياسي إلا تحت وصاية مدنية. شهدت تركيا أيضاً بعض التعديلات التي سمحت برفع دعاوى قضائية ضد الجنرالات القدامى ومحاكمات في قضايا الفساد، وإلغاء محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية. وعلى أثر التعديلات الدستورية التي سمحت بمحاكمة الجنرالات العسكرية، تعرض عدد كبير من الضباط - من بينهم جنرالات وأميرالات في الخدمة وعدد من القادة السابقين في سلاح البحرية والجو التركي - للاعتقال، بتهمة التخطيط لانقلاب على الحكومة، ليتم إطلاق سراح القادة السابقين فيما بعد، وهو ما جعل البعض يرى أن هذه الخطوة لم تكن سوى محاولة لتخويف القيادات العسكرية من انقلاب عسكري جديد. جاء ذلك كجزء من قضية أرغينيكون الشهيرة في تركيا، والتي عرفت بتعقيدها وعدم الوصول لنتائج فيها منذ ثلاثة أعوام، ، يذكر أن ذلك كان بمساعدة حركة الخدمة بقيادة فتح الله كولن، نظراً للنفوذ الكبير للحركة داخل مؤسسة القضاء، وقبل الخلاف الأخير مع أردوغان. ساهم التعديل الدستوري الخاص بالمحاكمات أيضاً في فتح الطريق لمحاكمة قادة الانقلاب العسكري عام 1980،

1- اورحان محمد علي، مرجع سابق

وصدور قرارات ضد عدد كبير من الجنرالات والضباط بالسجن. على أثر هذه المحاكمات، قام عدد كبير من قادة المؤسسة العسكرية بتقديم استقالات جماعية عام 2011 للضغط على أردوغان، وللاعتراض على هذه القرارات والاعتقالات في حق الجيش. ويرى بعض المحللين أن من أهم أسباب هذا العجز الواضح لقيادات الجيش أمام حكومة أردوغان هو تراجع علاقة المؤسسة العسكرية مع الولايات المتحدة، التي أصبحت تفضل حكومة العدالة تصارت المؤسسة العسكرية تحت الرقابة إما بصورة مباشرة من خلال الرقابة الكاملة من ديوان المحاسبة، أو التردد تجاه أي محاولة للانقلاب. في المقابل لم يعد الجيش يعلق بأي تصريحات على الأزمات والاضطرابات السياسية، ففي الأزمات الأخيرة التي شهدتها تركيا، سواء أحداث التقسيم أو الاحتجاجات ضد أردوغان، أو أزمة الفساد الأخيرة، أو الأزمة مع الكيان الموازي - حركة فتح الله كولن-، كان موقف الجيش هو "الحياد". وأمام بعض التصريحات أو التوقعات بانقلاب الجيش على حكومة أردوغان، كانت تصريحات الجيش التي تؤكد بأنه لن ينقلب ضد حكومة مدنية انتخبت ثلاث مرات متوالية بشكل ديمقراطي⁽¹⁾.

4-العلاقات التركية الاسرائيلية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية :

اولا: العلاقة الإسرائيلية التركية:

سادت أجواء التوتر على العلاقة بين تركيا وإسرائيل خلال السنوات الست الأخيرة، ولم تثمر قوة علاقاتهما سابقاً في المجالات التجارية والاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، في إنهاء هذا التوتر. ولكن تسارعت في الأسابيع الأخيرة تسريبات حول مباحثات تركية إسرائيلية، والتي ما زالت مستمرة سرّاً بين البلدين وينتابها بعض الغموض، علماً أنها تهدف للوصول إلى اتفاق ينهي التوتر بين البلدين، في حين أنه لم تخرج تصريحات رسمية من مسؤولين أترك أو إسرائيليين تؤكد إنجاز الاتفاق، وإنما

1- كمال حبيب، حزب العدالة والتنمية الاسلامي يتجه لتأسيس الجمهورية الثالثة، 2007/10/06، شبكة المعلومات الدولية : <http://maslimstan.net>

بقيت الصورة ضبابية. بالعودة إلى أسباب التوتر، فقد بدأت بين البلدين عندما هاجمت إسرائيل سفينة مرمرة التركية في سواحل البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت متوجهة إلى قطاع غزة للمشاركة في فك الحصار عنه في أيار 2010، وقتلت إسرائيل خلال الهجوم تسعة متضامنين أتراك، وهو الأمر الذي زاد من صورة وحشية إسرائيل في العقل التركي، وخاصة فيما يتعلق بحصار غزة، الذي ما زال مستمرًا حتى اليوم، وهو ما تحاول تركيا فكّه حسب تصريحات زعمائها. أما بالنسبة لإسرائيل، فقد حاولت وضع حد في ذلك الوقت للتدخل والنفوذ التركي في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ودعم أحزاب فلسطينية بعينها، ودعم غزة بالمال والمشاريع، كما أرادت إيصال رسالة لتركيا بضرورة وقف محاولات التأثير والتموضع في منطقة الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي يهدد المصالح الإسرائيلية في المنطقة، لاعتقادها الكامل أن القيادة التركية "حزب العدالة والتنمية" ذات خلفية إسلامية وستكون نداءً لإسرائيل يوماً ما. وتكاد إسرائيل تكون مقتنعة بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزبه العدالة والتنمية يحملون في داخلهم توجهات عثمانية، وترى أيضاً بأن خلفها جذري مع تركيا في كل ما يتعلق بالتعاطي مع الثورة السورية والقضية الفلسطينية وعدد آخر من القضايا السياسية في المنطقة. حيث ترفض أنقرة الانقلاب على إرادة الشعوب في دول الربيع العربي، ومحاولة إقامة كيانات سياسية للأكراد في أكثر من دولة، كما أنها تساند عدداً من حركات الإسلام السياسي في نضالها من أجل المشاركة السياسية ومواجهة الدولة الشمولية. حاولت إسرائيل مراراً استغلال إستراتيجية "صفر مشاكل" التركية الخارجية، في ترميم العلاقة خلال السنوات الست الأخيرة، وكان الاعتذار الإسرائيلي لتركيا تحت هذا العنوان، إلا أن تركيا لم تجد وقتها المصلحة الكاملة في عودة العلاقات، بل وكانت في غنى عنها، ولكن تغير الظروف في الشرق الأوسط، زاد من التقاء المصالح التركية الإسرائيلية، فأسرائيل في نهاية الأمر تعتمد في سياستها الخارجية وضع مصالحها نصب عينها، وتتصرف على قاعدة أن الخلافات السياسية وإن اشتدت في بعض الأحيان قد لا تؤثر على جوانب التعاون الأخرى.⁽¹⁾

1- جريدة الشرق الأوسط، التوتر التركي الإسرائيلي كيف ستصرف واشنطن؟، 22 أكتوبر 2009، العدد 11286.

المصالح التركية :

مرّت منطقة الشرق الأوسط بالكثير من التغيرات السياسية خلال سنوات توتر العلاقة بين إسرائيل وتركيا، وخرجت خلال هذه الفترة كيانات جديدة ومؤثرة، ومازالت الثورات تشتعل في بعض بلدان المنطقة كسوريا، والتي تكمن فيها مصلحة لإسرائيل وتركيا رغم الاختلاف في طبيعة هذه المصالح، إضافة إلى التغيرات الحاصلة في باقي دول الربيع العربي وتدخل تركيا فيها أحياناً. وأصبحت الظروف الإقليمية تشكل دافعاً نحو التقارب الإسرائيلي التركي، في المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية، كما أن التطورات على الساحة السورية مؤخراً والتدخل الروسي، وتوتر العلاقة الروسية التركية، زاد من احتمالية التقارب وزيادة المصالح المشتركة.

ويمكن إجمال المصالح التركية من تحقيق اتفاق مع إسرائيل في النقاط الآتية:

1- يعتبر التوتر الروسي التركي عقب إسقاط الأخيرة لطائرة روسية فوق أجوائها، الحدث الذي فتح الباب واسعاً أمام دخول علاقات الطرفين في تسارع نحو المصالحة، في ظل التدخل العسكري الروسي في سوريا أوائل سبتمبر الماضي، وبعد إعلان روسيا تجميد غالبية علاقاتها مع تركيا الاقتصادية والسياسية تحديداً، واحتمال وقف إمدادها بالغاز الذي يعتبر من أهم الملفات التي أقلقّت تركيا، حيث بدأت بالبحث عن مورد جديد للغاز بأسعار مناسبة، فكانت إسرائيل إحدى الخيارات المطروحة، حيث عملت الأخيرة على استغلال الظرف التركي والتسريع في تقديم عروض الغاز والمصالحة عليها.

2- تسعى تركيا إلى المساهمة في فك الحصار عن قطاع غزة، وتضع ذلك كشرط من شروط تحقيق اتفاق مصالحة مع إسرائيل، حيث ترى بأن علاقات جيدة مع إسرائيل تؤدي إلى قوة تأثير على الملف الفلسطيني.

3- ستستفيد تركيا من إسرائيل في إمدادها بالغاز ونقل الغاز الإسرائيلي عبر أراضيها، وهو ما يوفر مردودًا اقتصاديًا لتركيا، في ظل التوتر الإقليمي، إضافة إلى الاستفادة التركية من المنتجات الإسرائيلية وخاصة في المجال العسكري والتقني.

4- تضمن تركيا عدم إيجاد بديل لها في الشرق الأوسط فيما يتعلق بتصدير الغاز الإسرائيلي كقبرص واليونان من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، حيث تعتقد إسرائيل أن تطوير العلاقة مع اليونان وقبرص ومصر التي تخوض مواجهة محدودة مع تركيا، يجب أن لا يكون على حساب تحسين العلاقة مع تركيا التي ستظل لاعبًا مركزيًا في الساحة الدولية القريبة لإسرائيل وستظل تلعب دورًا في تشكيل النظام السوري.

5- من زاوية أخرى دخلت الأزمة السورية في عهد جديد بما يشبه فرض الوصاية الروسية الإيرانية على صانع القرار في دمشق، وما يتردد في الأوساط الدولية والإقليمية عن رجحان كفة هذا المحور على حساب الثورة السورية وداعميها، بفعل النقل العسكري الذي وجد طريقه لدعم النظام السوري مقابل عدم تزويد المعارضين له بمعدات ثقيلة قادرة على إحداث توازن في القوة، وهو ما كبل الطموح التركي و جعله يبحث عن حلفاء جدد.

6- أضف إلى ذلك التوتر التركي العراقي، بسبب دخول عدد من الجنود الأتراك لمناطق داخل الحدود العراقية، ومطالبة العراق والجامعة العربية للأتراك بسحب جنودهم، مما فاقم من درجة الضغوط الإقليمية على أنقرة، التي تبدو حريصة على عدم الدخول في إشكاليات عربية، وتريد المحافظة على صورتها شريكًا للعرب في قضاياهم، رغم التباينات القائمة، وهو ما تراه تركيا إضعافًا لشوكتها.⁽¹⁾

1- الجهماني يوسف إبراهيم، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، نسخة الكترونية، 1999م، ص 65.

ثانياً: المصالح الإسرائيلية في التصالح مع تركيا:

هذه التطورات، التي تمس المصالح التركية بشكل مباشر، ربما تجعل من سياسة "صفر مشاكل" التي تبنتها تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم قبل قرابة 14 عاماً حبراً على ورق، فالأتراك يمتلكون شبكة علاقات متوترة مع كل من: سوريا، مصر، العراق، روسيا، وأخيراً إسرائيل، وبصورة أقل إيران لتدخلها في سوريا إلى جانب نظام بشار، وهو ما يجبر صانع القرار في أنقرة على البحث عن ثغرات هنا وهناك تكسر جدار التوتر الذي يحيط بها من جهاتها الأربع، وربما يعتبر هذا تفسيراً لإقدام تركيا على خطوة المصالحة مع إسرائيل. قد يبدو الإسرائيليون الأكثر استفادة من حالة التشطي التي تعيشها الدول العربية، لاسيما على حدود فلسطين الشمالية مع سوريا، والجنوبية مع مصر، لكنهم في الوقت ذاته، يرون أن هناك مخاطر قد تلوح في الأفق، لذلك تحاول إسرائيل ترميم علاقاتها الإقليمية، ومع اعتقادها أن من بين هذه المخاطر التمدد والنفوذ التركي، فرغم المصالح المشتركة بين البلدين إلا أن إسرائيل تخشى ذلك، وخاصة في ظل وجود أردوغان الذي تعتبره منظرًا لأمجاد الخلافة العثمانية، تحاول إسرائيل تحييد هذا الخطر والسعي للحفاظ على مصالحها مع تركيا. و تكمن المصالح الإسرائيلية من المصالحة مع تركيا في الآتي:

*في ذروة التوتر الإسرائيلي مع تركيا، لا تخفي إسرائيل أنها خسرت دولة مؤثرة في المنطقة، وعضواً في حلف الناتو، ولديها ثاني أكبر جيش في الحلف، وتمتلك حدوداً جغرافية مع العديد من الدول، وترتبط بعلاقات إستراتيجية وثيقة مع الداعم الأول لإسرائيل في العالم وهي الولايات المتحدة، التي تمارس ضغطاً على أنقرة وتل أبيب لإتمام هذه المصالحة، وهو ما سيساعدها في التخلص من داعش ونظام الأسد.

* في طور إعادة رسم خارطة المنطقة على قاعدة حدود جغرافية ومذهبية وعرقية جديدة، ترى إسرائيل أنها لا بد أن تكون جزء من هذه التغييرات المرتقبة،

ويبدو من الصعب عليها أن تنخرط في هذا المشروع، ولو بصورة غير مباشرة، وهي تمر بأسوأ حالات العلاقة بين اثنتين من أكبر دول المنطقة، إيران وتركيا، فإن كان متعسراً ترميم العلاقات مع الأولى لأسباب معروفة، فإن إعادة العلاقة مع الثانية تبدو أقل كلفة.

* اكتشاف المزيد من حقول الغاز الإسرائيلية في سواحل البحر المتوسط، ورغبة تل أبيب بتصدير الكميات الفائضة لديها إلى الأسواق الأوروبية، وربما ليس لها من طريق ميسرة آمنة سوى الأراضي التركية، الأمر الذي يتطلب بالضرورة الاستعجال بهذه المصالحة، التي قد تراها إسرائيل ومعها تركيا، "اضطرارية".

* استغلال إسرائيل للتوتر الروسي التركي ومحاولة توتير الأجواء، بهدف استقطاب السياحة الروسية، حيث أقامت حملات إعلانية لذلك، واستمرار التنسيق الأمني والعسكري مع روسيا في سوريا من جهة، وفي ذات الوقت تعرض على تركيا تزويدها بالغاز وتفعيل ملف المصالحة، فهي تحاول الاستفادة من طرفي الخلاف.

* تسعى إسرائيل إلى تكبير المنظمات التي تعتبرها عدوة لها، وإدراجها في قائمتها للإرهاب، مثل حركة حماس التي تحظى بتواجد في تركيا، وفي حال تمت المصالحة ربما تستطيع التأثير على صانع القرار التركي بشأنها، وربما أيضاً التأثير على قرارات حماس المستقبلية في التعامل مع إسرائيل، بمعنى ضمان هدوئها والضغط عليها، وكذلك الحركات الجهادية في سوريا التي يدخل أتباعها من الحدود التركية إلى سوريا في الغالب، ومن يصل إلى سوريا بعدها يمكنه الوصول إلى الاحتلال الإسرائيلي في الجولان.

* ترى إسرائيل بأن تركيا قد تكون حليفاً مهماً من المعسكر السني الواسع ضد المعسكر الراديكالي السني وضد وصول أسلحة كيماوية إلى أيديهم، وضد المعسكر الشيعي الإيراني الذي لا ترى فيه إمكانية التعاون والتصالح بالنسبة لإسرائيل، وهو ما

يساعد على إضعاف إيران وحزب الله في سوريا، أضف إلى ذلك شعور إسرائيل المحبط من الاتفاق الغربي مع إيران حول البرنامج النووي ورفع العقوبات الاقتصادية.

* تسعى إسرائيل إلى زيادة مشاركتها في حلف شمال الأطلسي الناتو، حيث كانت تركيا أول من رفض انضمام إسرائيل إلى الناتو، وتوتر علاقتها مع تركيا يعيق التقدم في هذا الملف، وترى بأن إعادة العلاقات مع تركيا قد يساعدها في دخول الحلف.

* تطمح إسرائيل إلى الاستفادة من عودة العلاقات مع تركيا في فتح أسواق جديدة أمام الإنتاج العسكري الإسرائيلي.

* ضمان استمرار توريد النفط الذي تستورده إسرائيل من وسط آسيا إليها عبر تركيا، إضافة إلى قناعة إسرائيل بأن الخصائص الجيوسياسية والطبوغرافية (تضاريس وطبيعة الأرض) لتركيا أهم من البدائل في الدول الأخرى⁽¹⁾.

ثالثا : معيقات المصالحة :

1- تعتقد تركيا أنها حققت مكاسب شعبية و جماهيرية لدى الرأي العام العربي والإسلامي من جملة المواقف التي أصدرتها عقب إعلان نيتها مقاطعة إسرائيل، وأي مصالحة تحصل مع الأخيرة، ساخنة أم باردة، طوعية أو اضطرارية، ستتقصر بالضرورة من هذا الرصيد الشعبي الذي حصلت عليه تركيا في السنوات الست الماضية، ولذلك تحرص تركيا على صورة لائقة للمصالحة.

2- صحيح أن تركيا قد حققت اثنين من شروطها الثلاثة لإتمام المصالحة مع إسرائيل، الاعتذار الإسرائيلي لها، والاتفاق على حجم التعويضات للضحايا الأتراك،

1- عبد الفتاح ب، الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة، جريدة عجمان، 2011/4/12، متوفرة عبر

الموقع الإلكتروني: www.aman.daily.com

لكن الشرط الثالث ربما لا يجد طريقه للتنفيذ وهو المتعلق برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة.

3- في الوقت ذاته، هناك عوائق إسرائيلية قد لا تسرع بإتمام المصالحة مع تركيا، ويتمثل أهمها في البعد الشخصي، وهو حاضر بقوة لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو الذي يرى في الرئيس التركي رجب طيب أردوغان شخصية عنيدة نالت منه ما لم ينله الرجل الأول في العالم الرئيس الأمريكي باراك أوباما حين قدم له الاعتذار بصريح العبارة.

4- في ذات السياق، لا تبدو الساحة الإسرائيلية منقبلة لمثل هذه المصالحة مع تركيا، لاسيما في أوساط اليمين الحاكم، الذي لا يعتقد بوجود جدوى كبيرة مقابل الثمن الذي ستدفعه إسرائيل، وهو ما قد يخضع نتنياهو لابتزاز شركائه في الائتلاف الحكومي أو خصومه في المعارضة، ولذلك نراه يقدم خطوة إلى الأمام، ويرجع عشرة إلى الوراء، كما أن رفع الحصار عن غزة سيزيد من قوة وبنية حماس العسكرية فيها.

5- لا تمتلك إسرائيل في ذروة مباحثاتها مع تركيا "بوليصة تأمين" حول قطع أو تقليص أو تراجع علاقة الأخيرة بحركة حماس، على العكس من ذلك، فإن الزيارات المكوكية بين الحركة وأنقرة التي ترقبها إسرائيل بعين الحذر والتشكيك قد تجعل إسرائيل متخوفة من جدوى المصالحة في هذا الملف.

6- يتمثل العائق، الذي قد يبدو مهماً في عرقلة المصالحة التركية الإسرائيلية، في مصر، التي تمتلك شبكة علاقات في غاية الأهمية مع إسرائيل، لاسيما في الجانبين الأمني والعسكري، وتبدو الأخيرة حريصة على عدم خسارة هذه العلاقة "الاستراتيجية" مع مصالحة "تكتيكية" مع تركيا، أو هكذا تبدو، ولذلك ربما خرجت الدبلوماسية المصرية و أعلنت أنها تعارض أي تدخل تركي في قطاع غزة مقابل إتمام مصالحة أنقرة مع تل أبيب.

7- وجود علاقات جيدة بين إسرائيل والأكراد وهو ما قد يثير حفيظة القيادة التركية خاصة أنها تصنف بعضهم كإرهابيين.⁽¹⁾

5/ السيناريوهات المتوقعة للعلاقات التركية الإسرائيلية :

1*المصالحة الكاملة: وتعني العودة بعلاقات الجانبين لما كانت عليه قبل عام 2010، حين وقعت أحداث سفينة مرمرة، وعودة السفراء والتطبيع العسكري والأمني والسياسي اللامحدود، وهو ما قد يكون طموحاً إسرائيلياً لا تخطئه العين، لكن الأثمان المطلوبة لهذه العودة المأمولة من العلاقات قد لا تقوى إسرائيل على دفعها. هذا السيناريو إن تم سيؤثر إيجاباً على إسرائيل في ملفات الغاز والاقتصاد، والتعاون العسكري والسياسي، والملف السوري، وترميم علاقاتها في المنطقة، علماً أن ذلك أيضاً سيحقق جملة مصالح تركية متبادلة في ذات المجالات، ولكن هذا السيناريو بحاجة إلى ظروف أكثر إيجابية ومدة زمنية أطول، وبالتالي فمن الصعب تحقيقه في الوقت الراهن.

ومن الواضح، فإن هناك عوامل دفعت باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل عام 2008

كان أبرزها انفجار الصراع بشكل عنيف بين القوات التركية وحزب العمال الكردستاني، حيث شعرت

تركيا بالحاجة إلى إسرائيل كمصدر لبعض المعدات العسكرية والأمنية المهمة، لرصد حركة المقاتلين

الأكراد، ومن ذلك الحاجة لطائرات تجسس من دون طيار، التي تنتجها "إسرائيل"، والمناظير الليلية، والمعلومات الاستخباراتية

فالسيناريو الأول، بلورة اتفاق ما بين الطرفين: يُجسّر الهوة بينهما ويعيد العلاقات الدبلوماسية إلى سابق عهدها، وهو السيناريو المرجح برأينا (إذا ما بقيت

1- الجهماني يوسف ابراهيم ، المرجع السابق ، ص ص 85-86.

البيئة الإقليمية والدولية على حالها)، بغض النظر عن تحقيقه قريباً أو على المدى المتوسط. وفق هذا السيناريو سيستطيع الوفدان المختصان من الطرفين الاتفاق على حلّ وسط بين كسر الحصار التام أو التخلي عنه بشكل كامل، لا يمس خطوط "إسرائيل" الحمراء المتعلقة باستفاد قوى المقاومة الفلسطينية من كسر الحصار، ولكن أيضاً لا يحرم تركيا تماماً من تسويقه على أنه "كسر" أو "تخفيف" للحصار المفروض على القطاع منذ سنوات.⁽¹⁾

هذا الحل الوسط قد يكون ممراً بحرياً تركيا أو عالمياً نحو قطاع غزة لإدخال المواد الأساسية (برقابة دولية)، أو "وضع خاص" يعطى للسفن ومؤسسات المجتمع المدني التركية للدخول إلى غزة، فضلاً عن تسهيل إعادة الإعمار، وهو ما يعني أن الاتفاق سيكون مرضياً عنه مصرياً في الحد الأدنى، أو سيكون ضمن اتفاق إقليمي أوسع (يشمل تحسن العلاقات التركية - المصرية) في الحد الأقصى. بيد أن هذا السيناريو لا يعني بالضرورة عودة العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى حالة التحالف الاستراتيجي التي عرفها الجانبان في تسعينيات القرن الماضي. ذلك أن حجم المتغيرات على طرفي المعادلة كبير جداً، فلا تركيا اليوم هي تركيا الأمس ولا حاجتها لـ "إسرائيل" هي الحاجة نفسها، ولا يمكن تصور عودة التعاون الاستخباري -مثلاً- بين الطرفين لحالة التبعية التي كانت تعاني منها تركيا سابقاً. الأرجح، في هذا السياق، هو عودة التمثيل الدبلوماسي وتطور العلاقات الاقتصادية في قطاعي التجارة البينية والسياحة، والتعاون تحت أطر المنظمات الدولية، وخصوصاً حلف الناتو، في القضايا ذات الاهتمام المشترك، لكن باحتفاظ كل طرف برؤيته وأولوياته بل وهواجسه من الطرف الآخر.

أخيراً، لا يتوقع أن ينعكس هذا السيناريو بشكل كارثي على الطرف الفلسطيني، وخصوصاً حركة حماس. فالعلاقة بين تركيا والحركة ليست مبنية بشكل كامل على

1- الشيمي، أنقرة وتل أبيب... أهداف مشتركة أم مصالح متناقضة!، 20/02/2007، متوفر عبر الموقع

الإلكتروني: www.annabaa.org.

الخلافاً التركي - الإسرائيلي، ولذلك فليس من المتوقع أن تتبدل بنسبة 180 درجة لدى عودة العلاقات. فالعلاقات التركية - الفلسطينية والتركية - "الحمساوية" تسير وفق أطر ومحددات عدة، منها التاريخي والسياسي والديني والمبدئي والمصلحي، ولا يمكن لها أن تتقلب رأساً على عقب بمجرد عودة العلاقات بين الطرفين.⁽¹⁾

2* انهيار المباحثات: وهو ما تهدد به بعض تصريحات الجانبين، سواء لأغراض تفاوضية أو تسريبات حقيقية، وقد يكون أبرزها المطلب التركي برفع الحصار الكلي عن غزة، وتوفير بديل عربي عن الخدمات التي يمكن أن تقدمها إسرائيل، مثل قطر، والسعودية، والفييتو الذي تضعه مصر على إسرائيل لتحقيق تلك المصالحة، أو تدخل تركيا في سوريا بشكل مقلق ودعم بعض الجهات فيها، إضافة إلى إمكانية ترميم تركيا علاقتها مع إيران خلال الفترة المقبلة وخاصة بعد بدء العمل بالاتفاق النووي الإيراني الغربي.

فالسيناريو الثاني، فشل المحادثات بين الجانبين: في انتظار تطورات محلية و/أو إقليمية تعيد فتح الملف وتجلس الطرفين إلى الطاولة مرة أخرى في محاولة جديدة للتقارب، قد تكون أوفر حظاً من الجولة الحالية. هذا السيناريو الأقل حظاً من سابقه يعني أن العوامل المحفزة الكثيرة التي سبق ذكرها لم تكن كافية لتجاوز الجانبين العقبات الماثلة في الطريق، أو أن المهددات المشتركة لم تسعفهما لجسر أزمة الثقة بينهما، أو أن المشهد الداخلي على طرفي المعادلة ما زال أقوى من المحفزات الإقليمية وعليه، سيبقى الوضع، وفق هذا السيناريو، كما هو عليه الآن: استعداد مبدئي من الجانبين للتصالح، وإرادة متبادلة بإنهاء القطيعة، وشروط تركية ماثلة وإن بدت اليوم أكثر مرونة من ذي قبل، وتشوّف إسرائيلي لأي حلّ يمكن تسويقه في الداخل على أنه لم "يكسر" الحصار عن "القطاع المتمرد" الذي يؤوي "المخربين". "بيد أن فشل هذه الجولة لا يعني أن الجانبين سيعودان لنقطة الصفر مرة أخرى، فالسياقات المذكورة

1- كمال حبيب، المرجع السابق، حزب العدالة والتنمية الإسلامي يتجه لتأسيس الجمهورية الثالثة.

أنفأ، إضافة لاتفاق الطرفين على النقاط المتعلقة بهما — حصار غزة يخص طرفاً ثالثاً في نهاية المطاف — حتى الآن، فضلاً عن ثبات بل وتطور عدد من المخاطر المشتركة، كلها عوامل تعني أن التعاون في الحد الأدنى بينهما سيظل قائماً بغض النظر عن التمثيل الدبلوماسي بينهما، دون أن ننسى أن العلاقات الاقتصادية في نمو مستمر ويتوقع أن تزداد سرعة نموها بعد الأجواء الإيجابية التي عكسها الطرفان.

أخيراً، ومن جهة أخرى، فإن تأجيل إبرام الاتفاق بسبب فشل هذه الجولة من المباحثات لا يعني أيضاً بالضرورة أن تجاوز أنقرة لبعض الخطوط والسقوف في علاقاتها الفلسطينية و "الحمساوية" سيستمر بالشكل نفسه والوتيرة نفسها، ولا أن "الامتيازات" التي حصلت عليها حماس تحديداً غير قابلة للتراجع. فرغبة الطرفين في تحسين العلاقات تتطلب إجراءات بناء ثقة من الجانبين، وقد يمس ذلك العلاقة مع حماس لتدفع فواتير بعض هذه الإجراءات بالنسبة للطرف التركي، فضلاً عن أن العلاقة مع الأخيرة تستجلب ضغوطاً على أنقرة من حلفائها الآخرين وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، دون أن نغفل أن بعض هذه "الإجراءات" قد تم بالفعل على مدى الشهور السابقة إما كمبادرة من طرف حماس أو على شكل "رجاء" وتنسيق بين أنقرة والحركة، ومن ذلك مغادرة بعض قياداتها الأراضي التركية بعيد انتخابات حزيران/يونيو 2015

3* نجاح المباحثات والوصول إلى تطور محدود في العلاقة:

في ضوء الاعتبارات سابقة الذكر، فإن مباحثات إتمام المصالحة بين أنقرة وتل أبيب قد تجد طريقها نحو النجاح، من خلال إيجاد صيغة متفق عليها، حيث ما تزال المباحثات السرية جارية بين الطرفين، إضافة إلى أن مصر قد لا تشكل عائقاً أمام إتمام اتفاق مع تركيا، وفيما يتعلق برفع الحصار عن غزة، فسيتم تدريجياً أو نسبياً بما يحقق رضا معظم الأطراف، وفي ذات الوقت تحقق تركيا مصالحها، وأهمها ضمان

توريد الغاز بأسعار مناسبة، وتحقيق مردودات اقتصادية من نقله عبر أراضيها، إضافة إلى التبادل الاقتصادي والتجاري الذي سيكون في تسارع.⁽¹⁾

خلاصة الفصل :

تبرز أهمية دراسة النظام السياسي في تركيا وإسرائيل من عاملين، أولهما مفهوم النظام السياسي بوصفه مفهوماً مجرداً يعني النظم الاجتماعية التي تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى "الدولة"، وبالتالي فدراسة النظام السياسي لا تعني دراسة نظام الحكم بحسب بعض المدارس الحديثة في دراسة النظم السياسية المقارنة. وعليه فإن دراسة النظام السياسي في تركيا وإسرائيل خرجت من إطار الدراسة لشكل نظام الحكم إلى بحث مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحزبية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إنتاج الشكل الحالي لنظام الحكم في كلا البلدين. والثاني هو أهمية معرفة التسلسل التاريخي الذي قاد الحركة السياسية التركية والإسرائيلية إلى شكلها الحالي والفاعلين الأساسيين فيها فالنظام السياسي لكلا البلدين يبنى على أساس ديمقراطي مع تدخل كبير للمؤسسة العسكرية في هذه الديمقراطية أو ما يسمى بالديمقراطية العسكرية غير أن مجموعة التغيرات في التوجه التركي صوب إسرائيل لا يعكس رؤية حزب العدالة والتنمية بمفرده ، بل يعكس رؤية دولة بأكملها بمختلف مؤسساتها، لأن كل ما يصدر من حزب العدالة والتنمية، يعرض على مجلس الأمن القومي التركي، الذي يجمع مختلف المؤسسات الدستورية بتركيا. لهذا فإن سعي الحكومة للعلاقات والمواقف التركية التي رأيناها حديثاً إنما يعكس موقف الدولة التركية حكومة وشعباً ومؤسسات - بالرغم مما وصلت إليه العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية من توتر، إلا أنها علاقات تقليدية عميقة لا يمكن لكل منهما الاستغناء عنها.

1- نصر، خميس، ، تراجع تجاري حاد بين تركيا وإسرائيل، 2009/02/15م ، متوفر عبر الموقع الإلكتروني:

خاتمة :

إن السياسة العامة باختلاف تعاريفها و تعدد خصائصها و تصنيفاتها ، لن تصبح عملية تجسيد جميع أو أهم التفاعلات الحاصلة بين مختلف الفواعل الرسمية و غير الرسمية في إطار الإيديولوجية و النسق السياسي السائد و من خلال مجموع الأبنية و المؤسسات القائمة إلا في ظل نظام ديمقراطي ،وما يمكن استقصاؤه من هذه الدراسة أيضا أن جدوى وفعالية السياسات العامة وقدرتها الفعلية على الاستجابة للمتغيرات البيئية يتضمن من الناحية المبدئية تحريك مراكز الدعم الرسمي وغير الرسمي ، و السياسة العامة ما هي إلا محصلة لتفاعلات هؤلاء ، و حتمية استخدام مجموعة البرامج والآليات التي تساعد صانع السياسة العامة من خلق قرارات رشيدة و سليمة يستطيع من خلالها تحقيق أكبر المكاسب بأقل الأضرار و التكاليف، حيث أن النماذج النظرية لصنع السياسة العامة تساهم وبشكل كبير و ايجابي في تقديم سياسة عامة نموذجية على حسب طبيعة النظام السياسي القائم ، و رغم تعدد و تنوع مداخل صنع السياسة العامة إلى أنها تشترك كلها في نقطة أساسية و هي العمل على تحليل أسباب اتخاذها و خلفياتها و آثارها كظاهرة ديناميكية. فهذه المداخل هي ترجمة لعملية صنعها.

ولا يمكننا النظر للسياسة العامة على أنها محصلة التفاعل القائم بين مختلف الفواعل الرسمية منها و غير الرسمية إلا في ظل نظام ديمقراطي نيابي قائم على مبدأ الانتخاب الحر ، و المعارضة المؤسسة، و إيمان الفاعلين بتناقض المصالح و حتمية نشوء نزاعات و خلافات حولها و إتباع أساليب سلمية لحلها في إطار مؤسسات حقيقية و ليست صورية شكلية، و أن يكون هناك توجه فعلي نحو احترافية المؤسسة العسكرية، بتجسيد ذلك على أرض الواقع ، وحتى نتمكن من تجاوز كل هذه السلبيات لا بد من تفعيل دور الفواعل المختلفة، بتجسيد الديمقراطية لا جعلها مجرد شعار لأنه

الضمان الوحيد ليكون لهذه الفواعل دورا أكبر في عملية رسم و صنع السياسة العامة ،وتلعب المصادر الرسمية وغير الرسمية دورا بالغ الأهمية في صنع السياسات العامة ،و تفاوتت درجة التأثير في توجيه السياسات حسب طبيعة النظام السياسي ، فإذا كانت الأنظمة تسلطية تنحصر فيها السلطة ولا تبرز فيها معالم السياسات العامة كاستجابة فعلية كما يدور في البيئة فلا يمكن وجود سياسة عامة رشيدة ، أما في ظل الأنظمة التي تأخذ بالمنهج الديمقراطي حقا أو تشهد تحولا ديمقراطيا ملموسا فهي اقرب لرشد في سياساتها العامة ، وعليه كلما كانت الأنظمة ديمقراطية ويتسع فيها سقف الحريات وهامش المناورة لدى الفاعلين في السياسة. فإن السياسات العامة المتخذة بمشاركة هؤلاء تكون أكثر شمولا وعمقا وتوازنا وارتباطا بالواقع واستجابة له. يمكننا القول إن التحول في شكل النظام السياسي التركي وماهيته هو تحول استمر منذ سقوط الخلافة العثمانية، ليستقر على الشكل الحالي من النظام السياسي وهي أطول مدة استقرار في تاريخ الدولة التركية الحديثة، يقترب فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم من توصيف الحركة التاريخية والاجتماعية في تشابه كبير إلى حد ما من الحركة التاريخية التي مثلها السلاجقة أو العثمانيين. ويتضح ذلك من خلال عاملين هما، النتائج الكبيرة التي حققتها الحزب على ساحة العمل السياسي داخل تركيا، والنموذج الذي شكله نجاح هذا الحزب على المستوى الداخلي إضافة لسياسته الخارجية على مستوى الإقليم والأمة . وتعتبر السياسة العامة في إسرائيل فريدة من نوعها لانها تتميز بنوع من الديمقراطية الذي تتخله مجموعة من التدخلات العسكرية وهذا راجع الى طبيعة النظام السياسي الذي يعتبر المؤسسة العسكرية مركزا من مراكز القوة داخل النظام السياسي فبالرغم من خصوصية إسرائيل المتمثلة في نفور و انفعالات و عواطف نفسية اتجاهاها إلا أنها تعد خير مثال لدراسة كفاءة الأنظمة السياسية في استغلال الموارد المتاحة لها، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري أو الاقتصادي.

فتحولت وزارة الدفاع الإسرائيلية إلى أهم مركز من مراكز القوة في إسرائيل و خير دليل على أنها اقترنت في الغالب بقوة أعلى منصب رسمي فيها كون إن العديد من الوزراء ياتون عن طريق وزارة الدفاع و هناك كذلك مؤشرات قوية على هيمنة المؤسسة العسكرية متمثلة في اعتبار إن قوة الدفاع الإسرائيلية هي أداة للحكومة الإسرائيلية التي تستخدم من اجل تعزيز المصالح الإسرائيلية في الساحة الدولية إضافة إلى التقليد المؤسسي الذي يعتمد على أسهام قدامى المحاربين ، فبوصول هؤلاء إلى المواقع الرئيسية في إسرائيل سيطرت الميزة العسكرية، و تمثل أداة مهمة لتحقيق السياسة العامة الإسرائيلية ما يجعل القرار الأمني في شكله النهائي صورة واضحة لدرجة تبرز الدور الهام الذي تلعبه تلك المؤسسة ساعية في ذلك لتحقيق نظرية الأمن القومي و التي تعد ذات قيمة مركزية و تدور داخل فكرة الحدود الجغرافية الآمنة و عليه وجوب تدخل الجيش في جل قرارات الجهة السياسية.

وقد اشتركت كل من تركيا وإسرائيل في هذه الخاصية الا وهيا جعل المؤسسة العسكرية درع للحياة السياسية وفي نفس الوقت السماح لهذه المؤسسة بالتدخل في الشؤون السياسية فلا تمثل المؤسسة العسكرية مجرد آلة لتحقيق الأهداف السياسية والمصالح الحيوية ، بل تتغلغل في معظم أوجه الحياة السياسية داخل البلدين .

بيليو غرافيا

أولاً: الكتب :

1/ الكتب بالعربية

- 1- رشيد احمد ، نظرية الادارة العامة، القاهرة : دارالمعارف ،1987.
- 2- حماد مجدي ،العسكريون العرب وقضية الوحدة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 1887.
- 3- المنوفي كمال ،السياسة العامة وأداء النظام السياسي ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية 1988.
- 4- ماكس سيكدمور و مارشال كارتروانك ،كيف تحكم أمريكا (ترجمة :نظمي لوقا)، ط2، القاهرة : الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988.
- 5- السيد غانم عبد المطلب ،اللاقتربات والأدوات الكيفية في تحليل السياسة العامة، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، 1988.

- 6- ياغي محمد عبد الفتاح، إتخاذ القارات التنظيمية، عمان :مركز احمد ياسين، 1988.
- 7- عصام سليمان ،مدخل الى علم السياسة، ط2 ،بيروت :دار النضال،1989.
- 8- جون ماري دانكان ،علم السياسة، ترجمة : محمد عرب صاصيلا (د.م.ن)، المؤسسة الجامعية للنشر، 1992 .
- 9- أحمد مصطفى الحسين، تحليل السياسات:مدخل جديد للتخطيط في الأنظمة الحكومية، دبي:مطابع البيان التجارية، ط1.1994
- 10- مهنا محمد نصر ،علم السياسة ،القاهرة :دار غريب لطباعة والنشر 1994،
- 11- الموند غابريال و اخرون،السياسة المقارنة :اطار نظري، ترجمة :محمد زاهي بشير المغيربي،بنغازي :منشورات جامعة قاريونس ، 1996.
- 12- عبد الحفيظ عادل فتحي ثابت ،النظرية السياسية المعاصرة ، الإسكندرية ،دار الجامعة الجديدة ،1997.
- 13- عبد الله هشام ،مترجما ،السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر ،عمان :الدار الأهلية ،1997.

- 14- كنعان نواف ،إِتخاذ القرارات الإدارية ، ط5 ، عمان :دار الثقافة ،1998.
- 15- رضا هلال،السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة، 1998
- 16- جيمس اندرسون ،صنع السياسات العامة،ترجمة :عامر الكبيسي ،عمان : دار المسيرة ،1999.
- 17- عوايدي عمار ، نظرية القرارات الادارية بين علم الإدارة والقانون الإداري،الجزائر :دار هومة ،1999.
- 18- الجهماني يوسف إبراهيم، ، تركيا وإسرائيل، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،1999م، الطبعة الأولى، نسخة الكترونية
- 19- الطيب حسن أبشر ،الدولة العصرية دولة مؤسسات ، القاهرة :الدار الثقافية، 2000.
- 20- الصبيحي أحمد شكر ،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2000.
- 21- بادي بيرترانة ، التنمية السياسية ،ترجمة محمد نوري المهداوي ،ليبيا : دار تالة لطباعة والنشر، ط1، 2001.

- 22- الفهدوي، فهمي خليفة، السياسة العامة: منظور كلي في البنية و التحليل، عمان : دار المسيرة ، ط1. 2001.
- 23- حديد محمد موفق ،إدارة الأعمال الحكومية ، عمان : دار المناهج ، 2002.
- 24- حجازي محمد حافظ ،المنظمات العامة -البناء -العمليات- النمط الإداري- القاهرة :مؤسسة طيبة ، ط 1 ، 2002.
- 25- عارف نصر محمد ،إبستمولوجيا السياسة العامة -النموذج المعرفي - النظرية-المنهج ، القاهرة : المؤسسة الجامعية للدراسات، 2002.
- 26- بلقزيز عبد الإله ،السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة، في كتاب الجيش والسلطة في الوطن العربي ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002.
- 27- كريم محمد حمزة ،دهام محمد علي،القوى الفاعلة في المجتمع التركي،بيت الحكمة ، بغداد، 2002
- 28- عبد الفتاح محمد سعيد ،الصحن محمد فريد ، الإدارة العامة المبادئ والتطبيق ،الإسكندرية :الدار الجامعي ، 2003.
- 29- ابو زيد فهي مصطفى ، عثمان حسين ،الإدارة العامة ، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة ، 2003.

30- شريف علي ،إدارة المنظمات الحكومية ،الإسكندرية :الدار الجامعية
،2003.

31- مصطفى محمد الطحان تركيا التي عرفت ..من السلطان ..إلى نجم
الدين اربكان 1842، ج 2، (د.د.ن،) 2006،

32- صالح الغويل سليمان ،ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات
الظاغطة دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة ،بنغازي :قاريونس
،2003.

33- الخزرجي ثامر كمال محمد ،النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة
،عمان: دار مجدلاوي ،2004.

34- سعيان احمد ،قاموس المصطلحات السياسية والدستورية الدولية ،بيروت
: مكتبة لبنان ،2004.

35- دراز حامد عبد المجيد والسيد حجازي المرسي ، مبادئ المالية العامة ،
الإسكندرية : الدار الجامعية ،2004.

36- الشعراوي جمعة سلوى و اخرون ، تحليل السياسة العامة في الوطن
العربي، القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، 2004.

37- الكواري على خليفة ،الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية في البلدان
العربية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2004.

- 38- القيرواني محمد قاسم ،رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة :الكويت : ردمك ،2006.
- 39- المنوفي كمال ،مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة ، القاهرة:وكالة المطبوعات ،2006 .
- 40- شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الإقترابات و الأدوات،الجزائر : دار الهومة ، 2007.
- 41- محمد حمد ياسين ، مترجما ، الكونغرس والنظام السياسية الأمريكي ، عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع ، 2008.
- 42- باشا خليل محمد ابو ضيف ،جماعت الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية ،-ماهيتها ، أنواعها ، عوامل تكوينها ، مشروعيتها وأهميتها ، القاهرة : دار الجامعة الجديدة ، 2008.
- 43- حسين بسلي و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011
- 44- عصام علي العبيدي، الأحزاب السياسية في إسرائيل دراسة تاريخية ، لبنان : دار المنهل اللبناني،2011
- 45- سعد شاكر شلبي و حسين محمد المومني، المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي،الأردن: عمان، دار النشر و التوزيع،2013

46- احمد السعيد سليمان ،التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة

،القاهرة، دار المعرفة، (د.ت.ن)

47- حنفي عبد الغفار ،أساسيات إدارة المنظمات ، الإسكندرية : المكتب

العربي (د.ت.ن).

2/الكتب بالاجنبية :

1-Municipal Research and Service Center, Local Government

Policy-Making Process. Report N° 45, Washington, February 1999.

2-Lawrance J.R.Herson, politique publique ausc.ETATS-UNIS

; théorie et pratique, l'obio, département, de sciences politique,

2000.

3- Fischer Frank, Gerald J.Meller, Maras.Sidney, Handbook of

public policy analysis: Théory, politics, and Methods ،CRC press,

Taylor & Francis group, 2000.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

- 1- دخان نور الدين ، تحليل السياسات التعليمية العامة ، نموذج الجزائر ، رسالة دكتوراة في التنظيم السياسي والإداري ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2000 .
- 2- طيب أحمد ، دور المعلومات في رسم السة العامة في الجزائر ، رسالة ماجستير في الاعلام والاتصال ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 2007 .
- 3- ضميري عزيزة ، الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيمات السياسية والإدارية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، 2007-2008 .
- 4- محمد إسماعيل محمد ، الأوضاع الداخلية في إسرائيل و أثرها على حرب 1967 ، مذكرات لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسة العليا، كلية الأدب قسم التاريخ و الآثار، 2008
- 5- أمينة قصر اوي، إدارة الشؤون العربية الفلسطينية في إسرائيل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية و الإقليمية، جامعة ورقلة، السنة الجامعية 2011
- 6- نصر الدين ديب سعد خلف، دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي، جامعة الازهر، غزة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، 2012

رابعاً:المجلات:

- 1- محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1998
- 2- بوكراع إلياس ، العلاقات المدنية - العسكرية في الجزائر : هل الجزائر بلد ذو نظام عسكري؟، مجلة الجيش العدد 461،ديسمبر 2001.
- 3- محمد نور الدين" :الديمقراطية التركية أمام امتحان جديد ..هل تمر الإصلاحات رغم اعتراض العسكر "، صحيفة الشرق القطرية، / 22حزيران / 2003.
- 4- خويضر الطاهر ، البرلمان والمجتمع المدني ،الفكر البرلماني 3 ، 2003.
- 5- محمد نور الدين" :تركيا ..إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة ، مجلة المستقبل العربي، السنة (25)، العدد (287)، بيروت، كانون الثاني 2003
- 6- أماتياسن ،الحرية صنو التقدم،مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ، 2004.
- 7- إبراهيم داقوقي" :الاختلاف الثقافي لا يقف حائلا دون انضمام تركيا للنادي الأوروبي"، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (1311)، في / 8 ماي 2005 /،

8- عسيلة صبحي، الرأي العام، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد 23، نوفمبر 2006.

9- يحيى البوزيدي، تركيا التحول الاستراتيجي وردود الأفعال الإقليمية والدولية، مجلة الفكر الحر، 2009: العدد 32

10- جريدة الشرق الأوسط أ، التوتر التركي الإسرائيلي كيف ستتصرف واشنطن؟، 22 أكتوبر 2009، العدد 11

11- محمود محارب، عملية منع قرارات الأمن القومي في إسرائيل و تأثير المؤسسة العسكرية فيها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2011

12- التقرير الاستراتيجي العربي - 3 -، "تركيا.. تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"، إصدار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة،

13- عبد الفتاح ب، الجوار الإقليمي ومستقبل السلام في المنطقة، جريدة عجمان.

سادسا: المقالات العلمية (المدخلات، المحاضرات):

1- ربيع محمد محمود، عبد المغنيم (واخرون...)، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، 1993.

-
- 2- صالح الغويل سليمان ، ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات
الطاغطة : دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة ، بنغازي : قاريونس،
2003.
- 3- فتحي وحيدى، القانون الدستوري مع شرح التطورات الدستورية في
فلسطين 1917، 2003
- 4- حنا عزو بهنان، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا،
مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل
- 5- شيلغم غنية ، محاضرات في تحليل السياسة العامة ، مقدمة لطلبة السنة
الرابعة علوم سياسية تخصص تنظيمات إدارية ، جامعة ورقلة ، 2004.
- 6- محمد الشيخ محمود صيام، القضية الفلسطينية" خلفياتها وتطوراتها حتى
سنة 2001م" (عمان :المركز الفلسطيني للإعلام) 2003
- 7- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة
العسكرية والسياسة العامة، نسخة الكترونية ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات
والبحوث الاستراتيجية، 2008
- 8- مركز البصيرة ، دور مراكز الدراسات والأبحاث في صناعة القرار ،
درسات استراتيجية 5 ، 2008.

المواقع على الإنترنت:

بالعربية :

- 1- عوني الداوودي، "تركيا أمام خيارين"، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت ومتاح على الموقع : www.Krg.com
- 2- الجيش التركي يتعهد بالدفاع عن العلمانية"، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بتاريخ /14 افريل 2016 /ومتاح على الموقع : www.alarabia.net
- 3- عدنان أبو عامر، علاقة السياسي بالعسكر و أثرها على صناعة القرار السياسي، الفجر نيوز، نشرت يوم 08-07-2010
- 4- غازي سعدي، الأحزاب و الحكم في إسرائيل ، منشور على موقع

الانترنت : OgeWWW.ALAKSA.eg

- 5- www.alahram.net
- 6- wiki/org.wikipedia.a
- 7- [.http// alfouaad.arabblogs.com](http://alfouaad.arabblogs.com) ،
- 8- جهاز المحاكم في إسرائيل من موقع في الانترنت ، 2016/04/04، [.http// alfouaad.arabblogs.com](http://alfouaad.arabblogs.com) ،
- 9- تعاون عسكري غير مباشر بين تركيا وإسرائيل، الجزيرة نت، 20 فيفري 2013، <http://goo.gl/PrdEpv>
- 10- مناورات بحرية مشتركة بين إسرائيل وأمريكا واليونان بجزيرة كريت، الراصد، 4 مايو/أيار 2015، <http://www.arrased.net/?itemID=51982> :
- 11- <http://www.anntv.tv/new/showsubject.aspx?id=111021>
- 12- www.alarabia.net.com [#.VcN0GXHtm](http://www.alarabia.net.com/#.VcN0GXHtm)

-
- 13- حسن علي الساعوري، العسكر و الحكم المدني ،
<http://tanweer.sd/arabic/modules.com>
- 14- نجيب سليم، قضايا الساعة، www.kadisaanews.com
- 15- موقع الجزيرة-1999F283-<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1999F283-34B5-48FB-898FBB2C6E1C6B1D.htm#2>
- 16- www.elmessoi.com/encyclopedia/jouesh
- 17- <http://www.asharqalawsat.com>
- 18- <http://ikhwanonline.com>
- 19- <http://maslimstan.net>
- 20- نصر خميس، [kham.s. 128 .mktobblog.com](http://kham.s.128.mktobblog.com)

المواقع باللغة الأجنبية:

- 1-Thomas R. Day, "understanding public policy". 7Ed, New Jersey : prentice Hall, :Englewood cliffs, 1992,
<[http://books.google.fr/books?vid=ISBN0139361790&id=FTFIKCJBCFMC&q=Understanding + public + policy&d = Understanding +](http://books.google.fr/books?vid=ISBN0139361790&id=FTFIKCJBCFMC&q=Understanding+public+policy&d=Understanding+)
- 2-Roux N.L,« Public Policy-Making and Policy Analysis in South Africa », University of Fretoria, 2005, p12.
- 3- **CBS (Central Bureau of Statistics)**. 2004. *Agriculture in Israel*
- 4-CBS. 2006. *Statistical abstract of Israe*
- 5-www.annabaa.org.

6*[http://www.up.ac.za/dspace/bitstream/2263/3881/1/Roux_Public\(002\).pdf](http://www.up.ac.za/dspace/bitstream/2263/3881/1/Roux_Public(002).pdf), page web consulté le 22/1/2008>.

7*3https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7#cite_note-Heptagon-8

8-<http://www.noonpost.ne>

9-**BBC News**. 2008. *Regions and territories: The Golan Heights*. Available at <http://news.bbc.co.uk/>. (15-01-08)

9- <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKCN0PV1R320150721>

10- <http://goo.gl/nu3ZM>